

وَمِنْ شَرِّ مَا كُنَّا لَكُمْ بِهَذَا الْكِتَابِ أَنْ يُخَيَّرَ الْإِنْفِقُ فِيهِ وَاللَّهُ يَخْتَارُ

بِسْمِ اللَّهِ الْعَلِيِّ الْأَكْبَرِ قَدْ أَنْطِقَ الْكِتَابُ اللَّيْلَ بِكُلِّ جُودٍ وَأَصْطَفَى
الْأَهْلَ مِنَ الدَّرَجَاتِ الْمُنْتَخَلَّةِ الْأَرْوَاحَ

اعني

خِصَالُ صِلَتِي بِالْحَجَرِ

مُتَلَفَةٌ

الْعَالِمُ الْعَلَامَةُ وَالْحَبْرُ الْفَهَامَةُ أَبُو إِدْرِيسَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي إِدْرِيسَ

بِأَمْرِ الْعَالِمِ الزَّيْنِيِّ وَمَوْلَانَا حَبِيبُ الرَّحْمَنِ عَمَّانُ الشَّيْخُ وَأَبُو حَبِيبٍ الْأَصْلُ

فِي الْأُمُورِ الْمَذْهَبِيَّةِ وَامْتِحَانُ إِشَاعَةِ الْعُلَمَاءِ

بَاهِتْكُمْ وَأَمْرُوْنَا الْحَكِيمُ غَالِ الْمَرْصُوفِ الْمُتَمِّمُ لِلْعَمَلِ الْمَوْصُوفِ

وَالْإِنْفِقُ فِي النَّظَائِرِ وَالْوَاقِعَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي وفقنا للتفقه في الدين - الذي هو
 حبله المتين وفضله المبين وميراث الأنبياء والمرسلين
 وحجته الدائمة على الخلق اجمعين وعجته السالكة الى
 اعلى عليين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد
 والميعوث رحمة للعالمين وعلى اله وصحبه التابعين
 والعلماء العاملين - وبعد فيقول المفتقر الى رحمة ربه
 الغني ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلبي قد سألني
 بعض طالبى الاستفاضة ان اجمع له كتابا يشتمل على
 مسائل القدرى والمختار والكنز والوقاية بعبارة
 سهلة غير مغلفة فاجبته الى ذلك واضفت اليه
 بعض ما يحتاج اليه من مسائل المجمع ونبدت من
 الهداية وصرحت بذكر الخلاف بين ائمتنا و قدمت
 من اقاويلهم ما هو الارحم واخرت غيره الا ان قيدته
 بما يفيد الترجيح واما الخلاف الواقع بين المتأخرين

اوبين الكتب المذكورة فكل ما صدرته بلفظ
 قيل او قالوا وان كان مقروناً بالاصح ونحوه فانه
 مرجوح بالنسبة الى ما ليس كذلك ومتى ذكرت الة
 ثنية من غير قرينة تدل على مرجعها فهو لا ييوسف
 ومحمدا ولما اال جهدا في التنبيه على الاصح ولا قوي
 وما هو المختار للفتوى وحيث اجتمع فيه الكتب
 المذكورة سميت ملتقى البحر ليوافق الاسم المسمى
 والله سبحانه اسئل ان يجعله خالصا لوجه الكريم
 وان ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى
 الله بقلب سليم

رقيقه حاشية
 منقح دى
 انما يقع في
 حلة ومنه
 انما توجه اليها
 تسمى من هيا
 والفرق بينهما
 ان الذين فسروا
 الى الله تعالى
 به وضع الى
 بين عواصم
 العقول الى
 قبول ما هو عند
 الرسول الملة
 نسو به النبي
 عليه السلام
 الى الجهد
 جميع الاخر
 وتكملون
 وتكملون
 والراء على وزن
 صديق هو مقام
 في السماء



قال الله تعالى - يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ
فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ
وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ - ففرض الوضوء
غسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس - والوجه ما بين
قصاص الشعر وأسفل الذقن وشحمة الأذنين فيفرض
غسل ما بين العذار والأذن خلافاً للأبي يوسف والموفقان
والكعبان يدا خلاص في الغسل والمفروض في مسح الرأس
قد رابع وقيل يحزى وضع ثلث أصابع ولو ملأ أصبعاً
أو أصبعين لا يحزى ويقرض مسح ربيع الخلية في رواية

والأصح مسح ما يلاقي البشرة وسنته غسل اليدين الى
 الرسغين ابتداءً والتسمية وقيل مستحبة والسواك
 وغسل القدمين والآنف بمياه وتخليل اللحية الأصابع
 هو المختار وقيل هو في اللحية فضيلة عند الإمام ومحمد
 وتثليث الغسل والنية والترتيب لمنصوص استيعاب
 الرأس بالمسح وقيل هذه الثلاثة مستحبة والولاء ومسح
 الأذنين بماء الرأس ومستحبة التيامن ومسح الرقبة والمعاني
 الناقضة له خروج شيء من أحد السبيلين سوى ريح الفرج
 أو الذكروخروج نجس من البدن أن سال بنفسه الى
 ما يلحقه حكم التطهير والقيئ ملأ القم ولو طعاماً أو ماءً
 أو مِرَّةً أو علقاً لا يُلغماً مطلقاً خلافاً لابي يوسف في الصاعد
 من الجحوت ويشترط في الدم المأثم والقيم مساواة البزاق
 لا المأثلاً خلافاً للمحمد وهو يعتبر اتحاد السبب لجميع ما قام
 قليلاً قليلاً وأبو يوسف اتحاد المجلس وما ليس حدثاً ليس
 نجساً والجحون والسكر والآنماء وتهقمة بالغ في صلاة ذات
 ركوع وسجود ومباشرة فاحشة خلافاً للمحمد ومنع من
 مضطجع أو متكئ أو مستند الى ما لو ازيل لسقط لانقاص

قَائِمًا وَقَاعِدًا أَوْ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا وَلَا خُرُوجَ دُودَةٍ مِنْ جَوْحٍ
 أَوْ لَحْمٍ سَقَطَ مِنْهُ وَمَسَّ ذَكَرًا أَوْ امْرَأَةً وَقُرْضَ الْغَسْلِ
 غَسْلَ الْقَمَرِ وَالْأَنْفِ وَسَائِرِ الْبَدَنِ لَا ذَلِكَ قِيلَ وَلَا
 ادْخَالَ الْمَاءِ جِلْدَةً إِلَّا قَلْبًا وَسُخْتَهُ غَسْلٌ يَدِيهِ وَقُرْجَاهُ
 وَنَجَاسَتِهِ إِنْ كَانَتْ وَالْوَضُوءُ الْأَرْجُلِيَّةَ وَتَثْلِيثَ الْغَسْلِ
 الْمُسْتَوْعِبِ ثُمَّ غَسَلَ الرَّجُلَانِ لَا فِي مَكَانِهِ فِي مُسْتَنْقَعِ
 الْمَاءِ وَلَيْسَ عَلَى الْمَرْأَةِ نَقْضُ ضَمِيرَتِهَا وَلَا بَلَّهَا إِنْ بَلَ
 أَصْلَهَا أَوْ قُرْضَ لَا نَزَالَ مَنِي ذِي دِفْقٍ وَشَهْوَةٍ وَلَوْ فِي نَوْمٍ
 عِنْدَ انْفِصَالِهِ لِأَخْرَجَهُ خِلَافًا لِابْنِ يَوْسَافَ بُولِ رُؤْيَا
 مُسْتَيْقِظٍ لَمْ يَتَذَكَّرِ الْإِحْتِلَامَ بَلًّا وَلَوْ مَذَّيَا خِلَافًا لِمَنْ
 وَلَا يُلَاحِظُ حَشْفَةً فِي قُبُلِ أَوْ دُبُرٍ أَوْ دِفْقٍ حَتَّى إِنْ لَمْ يَنْزِلْ
 عَلَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ وَلَا تَقْطَاعَ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ لَمْ يَذْكُرْ
 وَوَدَّيَ وَاحْتِلَامَ بِلَالٍ وَإِلَاحِجَ فِي بَهِيمَةٍ أَوْ مَيْتَةٍ بِلَالٍ
 أَنْزَالَ وَسَنَّ لِلْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَالْأَحْرَامِ وَشَرْفَةِ
 وَوَجَبَ لِلْمَيْتَةِ كَفَايَةٌ وَعَلَى مَنْ اسْلَمَ جَنْبًا وَالْأَنْدَبِ
 وَلَا يَجُوزُ لِمَحْدُثٍ مَسَّ مَصْحَفٍ إِلَّا بَعْلًا فَهُوَ الْمُنْفَصِلُ
 إِلَّا الْمَتَّصِلُ فِي الصَّحِيمِ وَكَرَّةٌ بِأَلْكَرٍ وَلَا مَسَّ دَرَّهِمْ فِيهِ

عه أي لا ينقض
 الوضوء من
 ذكر ولا لمس
 أصواته
 عه أي الغسل
 على الفاعل
 والمفعول فخر

يسكنون الدار المحترمة كما في قوله تعالى

عنه اي يترك
كل الماشي
كلب ١٣

الوجدان وعشرون دَلُوا وَسَطًا إِلَى ثَلَاثِينَ بِمَوْتِ نَحْوَةِ
او عصفورا وسام أبرص واربعون الى ستين بنوحامة
او دجاجة او سنور وكتله بنوكلب او شاة او آدمي
او انتفاخ الحيوان او تفسخه وان لم يمكن نزحها نزع قدر
ما كان فيها ويقتى بنزع ما لي دلوا الى ثلثمائة وما زاد على
الوسط احتسب به وقيل يعتبر في كل يترد لوها وسور
الآدمي والفرس وما يؤكل طاهر وسور الكلب والخنزير
وسباع البهايم خمس وسور الهرم والدجاجة المخلاة
وسباع الطير وسواكن البيوت كالحية والفأرة
مكروه وسور البغل والحمار مشكوك يتوضأ به ان لم يجد
غيره ويتمم ولا يتوضأ به لا عند الى يوسف وبه يفتى
وعند الامام يتوضأ به وعند محمد يجمع بينهما

باب التيمم

يتيمم المسافر ومن هو في خارج المصلي بعده عن الماء
مبلا او لمرض خاف زيادته او بطو برئه او لخوف عدو
او سبي او عطش او لفقد آلة بما كان من جنس الارض

كالتراب والرمل والنورة والجص والكحل والزيتنج والحجر
 ولو بلا تنقع خلا فالحمد ونقصه ابو يوسف بالتراب
 والرمل ويجوز بالنقع حالة الاختيار خلا قاله وشروطه
 الجرح عن استعمال الماء حقيقة او حكماً وطهارة الصعيد
 والاستيعاب في الأصح والنية ولا بد من نية قريبة مقصودة
 لا تعجز بدون الطهارة فلو تيسر كما في الاسلام لا تجوز صلواته
 به خلا قال ابى يوسف ولا يشترط تعيين المحدث أو الجنابة
 هو الصحيح وصفته ان يضرب يديه على الصعيد فينفضهما
 ثم يمسح بهما وجهه ثم يمسح بهما كذاك ويسم بكل كف ظاهر
 الذراع الأخرى وباطنها مع المرفق ويستوى فيه الجنب
 والمحدث والمأخض والنفساء ويجوز قبل الوقت ويصل به
 ما شاء من فرض ونفل كالوضوء ويجوز لخوف فوت صلوة
 جنازة او عيد ابتداء وكن ابتداء بعد شروعه متوضاً وسبق
 حدثه خلا فالله لا يخوف فوت جمعة او وقتية ولا ينقصه
 ردة بل ناقض الوضوء والقدرة على ماء كاي نطهارت
 وعلى استعماله فلو وجدت وهو في الصلوة بطلت
 صلواته لان حصلت بعد ما اولونسيه اما في رجله

وصلى بالتيمم لا يعيد وقال ابو يوسف يعيد ما دام
 في الوقت وليستحب الرجوع الى الماء تاخير الصلوة الى آخر
 الوقت ويجب طلبه ان ظن قربة قد رغوة والا فلا يشب
 شراء الماء ان كان له ثمنه ويباع بثمن المثل والا فلا وان
 كان مع رفيقه ماء طلبه فان منعه يتيمم وان تيمم
 قبل الطلب او الجنب في المص الحرف البرد جاز خلافا لهما
 ولا يجمع بين الوضوء والتيمم فان كان اكثر الاعضاء
 جريحت تيمم والا غسل الصحيح ومسح على الجرح بماء

باب المسح على الخفين

يجوز بالسنة من كل حدث موجب الوضوء لا من
 وجب عليه الغسل ان كانا ملبوسين على طهر تام وقت
 الحدث يوما وليلة للمقيم وثلاثة ايام وليا ليها
 للمسافر من وقت الحدث وقضاه قد رثلت اصابع
 من اليد على الاعلى وسنته ان يبلل من اصابع الرجل ويمسحها
 الى الساق مفرجا اصابعه خطوطا مرة واحدة ويمنع
 الخرق الكبير وهو ما يبد منه قد رثلت اصابع الرجل

أصغرها ويجمع في خف لا في خفين بخلاف النجاسة والاكشاش
 وينقضه ناقض الوضوء ونزع الخف ومضى المدة
 ان لم يخف تلف رجله من البرد فلو نزع او مضى وهو
 متوضئ غسل رجله فقط وخروج اكثر القدم الى
 ساق الخف نزع ولو مسح مقيماً فسا فربل يوم وليلة
 تم مدة المسافر ولو مسح مسافراً قام لتمام يوم وليلة
 نزع والا تمها والمعدور ان لبس على الانقطاع فكما الصحيح
 والا مسح في الوقت لا بعد خروجه ويخوذ على الجرموق
 فوق الخف ان لبسه قبل الحدث وعلى الجورب مجلداً
 او منعلاً وكذا على الثخينين في الاصح عن الامام
 وهو قولهما لا على عمامة وقلنسوة وبرقع وققازين ويجوز
 المسح على الجبيرة وخرقة القرحة ونحوها وان شداها
 بلا وضوء وهو كالغسل فيجمع معه ولا يتوقت ويمسح على كل
 العصا به مع قرحتها ان ضره حلها كان تحتها جراحة او لا
 وكيفي مسح اكثرها فان سقطت عن برء بطل والا فلا
 ولو تركه من غير عذر جاز خلافاً لهما وضع على شقاق
 دواء لا يصل الماء تحته يجزئ به اجراء الماء على ظاهر الداء

انما الخرق
 ان كان في
 خفين قد لا
 ثلاث اصابع
 الرجل فيتم
 المسح

من انقطاع
 عن رء

استحاضة ولا حيض وان كانت مبتدأة وزاد على
العشرة فالعشرة حيض والزائد استحاضة والنفس
دم يعقب الولد وحكمه حكم الحيض ولا حد لاقله
واكثره اربعون يوماً وما تراه الحامل حال الحمل
وعند الوضع قبل خروج اكثر الولد استحاضة وازاد
على اكثره ولها عادة فالزائد عليها استحاضة والعادة
ثبتت وتنتقل بمرة في الحيض والنفس عند ابويوسف
وبه يفتى وعندهما لا بد من المعاودة ونفس التوأمين
من الاول خلافاً للمحمد وانقضاء العدة من الاخير
اجماعاً والسقط ان ظهر بعض خلقه فهو ولد وتصير به
امه نفساء والامة أم ولد ويقع الطلاق المعلق
بالولد وتنقضي به العدة ودم الاستحاضة كرعاف
دايم لا يمنع صلوة ولا صوماً ولا وطئاً **فصل** المستحاضة
ومن به سلس البول او استطلاق بطن او انفلت ریح
او رعاف دائم او جرح لا يرقأ يتوضئون لوقت كل صلوة
ويصلون به في الوقت ما شاءوا من فرض وتفل يبطل
بخروجه فقط وقال زفر بن حوله فقط وقال ابو يوسف

بأيهما كان فالمتوضئ وقت الفجر لا يصلي به بعد الطلوع
إلا عند زفر والمتوضئ بعد الطلوع يصلي به الظاهر خلافاً
له ولا يبي يوسف والمعدن ومن لا يمضي عليه وقت صلوة
إلا والعذر الذي ابتلى به يوجد فيه

باب الجناس

يظهر بدان المصلي وثوبه من الجبس الحقيقي بالماء وبكل
مائع طاهر من زيل كالأخل وماء الورد لا الدهن
وعند محمد لا يظهر إلا بالماء والخف أن تجس بجس له
جرم بالذالك المباح أن جف خلافاً لمحمد وكذا أن
لعمري جف عند أبي يوسف وبه يفتي وإن تجس بمائع
فلا بد من الغسل والتمني تجس ويظهر أن يس بالفرس
والأيفسل والسيق ونحوه بالمسم مطلقاً والأرض
بالجفاف وذهاب الأثر للصلوة لا التيمم وكذا الأجر
المفروض والخص المنسوب والشجر والكلا غير المقطوع
هو المختار والمنفصل والمقطوع لا بد من غسله طهارة
المرئي بزوال عينه ويعفى أثر شق زواله وغير المرئي

عنه للفرس
الظلمة المجهلة
والصغار المظلمة
المتروكة التي
تكون على
السطح من
قصب تيمم
بالمنسوب
لتقيد الجبر
بالفروض

بِالْغَسْلِ ثَلَاثًا أَوْ سَبْعًا وَالْعَصْرَ كُلَّ مَرَّةٍ. إِنْ امْكَنْ عَصْرُهُ
 وَلَا فَيْدًا لِتَجْفِيفِ كُلِّ مَرَّةٍ حَتَّى يَنْقَطِعَ التَّقَاطُرُ وَقَالَ مُحَمَّدٌ
 بَعْدَ مَطْهَارَةٍ غَيْرِ الْمَنْعَصْرِ بَدَأَ وَيَطْهَرُ بِسَبْطِ تَجَسُّسِ شُجْرِي
 الْمَاءِ عَلَيْهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً وَنَحْوَ الرُّوثِ وَالْعَذَرَةِ
 بِالْحَرَقِ حَتَّى يَصِيرَ رَمَادًا عِنْدَ مُحَمَّدٍ هُوَ الْمَخْتَارُ خِلَافًا
 لِأَبِي يُوسُفَ وَكَذَا يَطْهَرُ حِمَارٌ وَقَعَ فِي الْمَيْلَةِ فَعَبَّارٌ
 مَلْحًا وَعَفَى قَدْرَ الدَّرْهِمِ مَسَاحَةً كَعَرْضِ الْكَفِّ فِي الرُّبُوعِ
 وَوزَنًا بِقَدْرِ مِثْقَالٍ فِي الْكَثِيفِ مِنْ تَجَسُّسِ مَغْلَظِ كَالْدَمِ
 وَالْبَوْلِ وَلَوْ مِنْ صَغِيرٍ لَمْ يَأْكُلْ وَكُلُّ مَا يَخْرُجُ مِنْ يَدَيْنِ
 الْإِنْسَانِ مُوجِبًا لِلتَّطْهِيرِ وَالْخَمِيرُ وَخَرْدُ الدَّجَاجِ وَنَحْوُهُ
 وَبَوْلُ الْحِمَارِ وَالْهَرَّةِ وَالْفَارَةِ وَكَذَا التُّرْتُوثُ وَالْخُبْثِي
 خِلَافًا لِهَما وَمَادُون رَجْعِ الثَّوْبِ مِنْ دَنَقِ كَبُولِ
 الْفَرَسِ وَمَا يُوَكَّلُ وَخَرْدُ طَيْرٍ لَا يُقْبَلُ كُلُّ رَجُولٍ أَنْتَضَمَ مِثْلُ
 رُؤُوسِ الْأَكْبَرِ عَفْوٌ وَدَمُ السَّمَكِ وَخَرْدُ طَيْرٍ مَأْكُولَةٍ
 طَاهِرٌ إِلَّا الدَّجَاجُ وَالْبَطُّ وَنَحْوُهَا رُغَابُ الْبَيْتِلِ وَالْحِجَارِ
 طَاهِرٌ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ عَفْوٌ وَمَاءٌ وَرَكَّةٌ عَلَى تَجَسُّسِ
 كَعَكْسِيَّةٍ وَلَوْ لَفَتْ ثَوْبٌ طَاهِرٌ فِي رُطْبِ تَجَسُّسِ فَظْهَرَتْ

منه من موزنة
 عنه وكذا منه
 البقي وبقوله
 وهو البغوث
 والله باب
 عام
 منه تجسست
 من كان
 وردت
 الفجاسة
 على الماء
 قالما تجسس

فيه رُطوبته ان كان بحيث لو عصر قطر نجس ولا فلا كما
لو وضع رطباً على مطين بطين نجس جاف ولو نجس طرف
فكسبه وغسل طرفاً بلا تحريك بطهارته كحطه بالت
عليها حر تدوسها تغسل بعضها وذهب طهر كلها ونحوه
الميتة ولبنها طاهر خلا فالهبا والاستنجاء سنة مما يخرج
من احد السبيلين غير الريح وما سن فيه عدم يسحه
بنحو حجر حتى يتقيده يدا بر بالحجر الاول ويقبل بالثاني ويدبر
بالثالث في الصيف ويقبل الرجل بالاول ويدبر بالثاني
والثالث في الشتاء وغسله بالماء بعد الحجر افضل يغسل
يديه اولاً ثم المخرج بطن اصبع او اصبعين او ثلاث
لا يبرؤسها ويرخي مبالغة ان لم يكن صائماً ويجب ان جاوز
النجس المخرج اكثر من درهم ويعتبر ذلك وراء موضع الاستنجاء
ولا يستلجى بظهور روث وطعام وميمنه وكراه استقبال القبلة
واستدباز البول ونحوه ولو في الخلاء

كتاب الصلوة

وقت الفجر من طلوع الفجر الثاني وهو البياض المعترض

نحوه بكسر
الهمزة
انحة الميتة
مادة كانت
او مادة طاهرة
عند رويته
وكذا البسها
وما الا نحة
الجسامة
فان الجسامة لا تغسل
فيها وما لا نحة
والدين فلا نحة
عندها لا نحة
فيما قبل الموت
ولها كان الدين
المعجز من موت
ومما طهر فلا يكون
موتة بعد الموت
ايها
عنه اي يروى
او يروى

في الاقنى الى طلوع الشمس ووقت الظهر من زوالها الى ان
 يصير ظل كل شئ مثليه سوى قبي الزوال وقالوا الى ان يصير
 مثلاً ووقت العصر من انتهاء وقت الظهر الى غروب
 الشمس ووقت المغرب من غروبها الى مغيب الشفق
 وهو البياض الكائن في الاقنى بعد الحرة وقالوا الحرة
 قيل وبه انتهى ووقت العشاء والوتر من انتهاء وقت المغرب
 الى الفجر الثاني ولا يقدم الوتر عليها للترتيب ومن لم يجد
 وقتها لا يجبان عليه ويستحب الاسفار بالفجر بحيث
 يمكن اذا وءه بترتيل اربعين اية او اكثر ثمان ظهر فساد
 الطهارة يمكنه الوضوء واعادته على الوجه المذكور
 والابراد ظهر الصيف وتأخير العصر ما لم تتغير الشمس
 والعشاء الى ثلث الليل والوتر الى اخره لمن يثق بالانتباه
 والا فقبل النوم وتجيل ظهر الشتاء والمغرب وتجيل العصر
 والعشاء يوم الغيم وتأخير غيرهما ومنع عن الصلوة
 وسجدة التلاوة وصلوة الجنازة عند الطلوع والاستواء
 والغروب الا عصر يومه وعن التنفل وركعتي الطواف
 بعد صلوة الفجر والعصر لا عن قضا فائدية وسجدة تلاوة

مع اى لوجي
 الترتيب
 اقامة الوتر
 على العشاء
 هو الفضل

وصلاة جنازة وعن التنفل بعد طلوع الفجر بأكثر من سنته
وقبل المغرب ووقت الخطبة إن كان في صلاة قبل صلاة
العيد وعن الجمع بين الصلوتين في وقت الإبرارفة
ومزدلفة ومن طهرت في وقت عصر أو عشاء صلاتهما
فقط ومن هو أهل فوض في آخر وقت يقضيه لا يصح إضاة

باب الأذان

سُنُّ للفرائض دون غيرها ولا يؤذن لصلاة قبل وقتها
ويعاد فيه لو فعل خلافاً لابي يوسف في الفجر يؤذن للفائتة
ويقلم وكن الأول الفوائت وخير فيه للبواقي وكراهة
تركهما المسلم لا المصل في بيته في المصرون وبالهما
للنساء وصفة الأذان معرفة ويزاد بعد فلاح اذان الفجر
الصلوة خير من النوم مرتين والأقامة مثله ويزاد بعد
فلاحها قد قامت الصلوة ويترسل فيه ويجد رفيفاً
ويكره الترجيع والتحسين وليستقبل بهما القبلة ويجول
وجهه يمنة ويسرة عند حي على الصلوة وحي على الفلاح وليستد
في صومعته ان لم يقدر التحول واقفاً ويجعل اصبعيه

عن أبي سوانة
خطبة الجمعة
أو العبدان أو
الخطبة في الحج
أو خطبة الكوف
أو خطبة
أو خطبة

عن أبي الأذان
والأقامة
عن أبي سوانة
والصلوة في بيته
عن أبي سوانة
في الأذان
ويصل بين
الكل مرتين
هو التفضل
وسيد محمد
الحسيني
غفر الله

فِي أَذْنَيْهِ وَلَا يَتَكَلَّمُ فِي أَثْنَاءِ تَعْمُدِهِ أَوْ شَيْئٍ بَيْنَهَا إِلَى الْمَغْرَبِ
 وَيُفْصَلُ بِسَكَنَةٍ وَقَالَ ابْنُ حَسَنَةَ خَفِيفَةً وَاسْتَحْسَنَ لِمَنْ تَخْرُجُ
 التَّثْوِيلُ فِي كُلِّ الصَّلَاةِ وَيُؤْذَنُ وَيَقْلَعُ عَلَى ظَهْرِ وَجَاهِ
 إِذَا نَ الْهَدَثِ وَكَرِهَ إِقَامَتَهُ إِذَا كَانَ الْجَنْبُ وَبَعَادُ
 كَأَنَّ الْمَرْأَةَ وَالْمَجْنُونِ وَالسَّكَانَ وَكَرِهَ إِقَامَةَ
 وَيَسْتَحِبُّ كَوْنُ الْمُؤَذِّنِ عَالِمًا بِالسَّنَةِ وَالْأَوَاقَاتِ وَكَرِهَ
 إِذَا نَ الْفَاسِقِ وَالصَّبِيِّ وَالْقَاعِدِ لَا إِذَا نَ الْعَبْدِ وَالْأَنْحَى
 وَالْأَعْرَابِيِّ وَوَلَدَ الزَّوْنِي وَإِذَا قَالَ حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ فَتَامَ
 الْإِمَامُ وَالْجَمَاعَةُ وَإِذَا قَالَ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ شَرَعُوا
 وَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ غَائِبًا وَهُوَ الْمُؤَذِّنُ لَا يَقُومُونَ
 حَتَّى يَحْضُرَ -

بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ

هِيَ طَهَارَةُ بَدَنِ الْمُصَلِّي مِنْ حَدَثٍ وَخُبْثٍ وَمَكَانِهِ وَثَوْبِهِ
 وَسُرِّ عَوْرَتِهِ وَاسْتِيقْبَالُ الْقِبْلَةِ وَالنِّيَّةُ وَعَوْرَةُ
 الرَّجُلِ مَنْ تَحْتَ سُرَّتِهِ إِلَى رِجْلَيْهِ وَالْأَمَةُ مِثْلُهُ
 مَعَ زِيَادَةِ بَطْنِهَا وَظَهْرِهَا وَجَمِيعُ بَدَنِ الْحُرِّ عَوْرَةُ

إِلَّا وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا وَقَدْ مِثْلُهَا فِي رِوَايَةٍ وَكُشِفَ رِجْلُهَا
 هُوَ عَوْرَتُهَا يَمْنَعُ كَالْبَطْنِ وَالْفَخْذُ وَالسَّاقُ وَشَعْرُهَا النَّازِلُ
 وَذَكَرَ بِفُرْدَةٍ وَالْأَنْشِيْنِ وَحَدَّاهُمَا وَحَلَقَةُ الدَّرَبِ
 بِمَفْرَدَةٍ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ إِنَّمَا يَمْنَعُ الْكَشَافُ الْأَكْثَرَ
 وَالنَّصِفُ عَنْهُ رِوَايَتَانِ وَعَادِمٌ مَا يُزِيلُ الْفَجَاسَةَ
 يُصَلِّي مَعَهَا وَلَا يُعِيدُ وَلَوْ وَجَدَا ثَوْبًا بِأَرْبَعَةِ طَاهِرٍ وَصَلَّى
 عَارِيًّا لَا يُجْزِيهِ وَفِي أَقْلٍ مِنْ رِبْعَةٍ يُخَيَّرُ وَالْأَفْضَلُ الصَّلَاةُ
 بِهِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَلَزُمُ إِنْ لَمْ يَجِدْ مَا يَسْتَعِينُ بِهِ
 فَصَلَّى قَائِمًا بِرُكُوعٍ وَبِسُجُودٍ جَازٍ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُصَلِّيَ
 قَاعِدًا أَبَايَمًا وَقَبْلَةَ مَنْ بِمَكَّةَ عَيْنَ الْكَعْبَةِ وَمَنْ
 بَعْدَ جَمْعَتَيْهَا فَإِنْ جَمَعَهَا وَلَمْ يَجِدْ مِنْ يَسَّالُهُ عَنْهَا تَحْوِيَّ صَلَّى
 فَإِنْ عَلِمَ بِخَطَايَاهُ بَعْدَهَا لَا يُعِيدُ وَإِنْ عَلِمَ بِهِ فِيهَا
 اسْتَدَارَ وَبَنَى وَكَذَا إِنْ تَحَوَّلَ رَأْيُهُ وَإِنْ شَرَعَ
 بِالْأَشْجَرِ لَا يَتَحَوَّزُ وَإِنْ أَصَابَ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ
 إِنْ أَصَابَ جَازَتْ وَإِنْ تَحَوَّرَ قَوْمُ حِجَابٍ وَجَمَلُوا حَالَ
 أَمَامِهِمْ جَازَتْ صَلَاتُهُمْ مَنْ لَمْ يَتَقَدَّمْهُ بِخِلَافٍ مِنْ
 تَقَدَّمَهُ أَوْ عَلِمَ حَالَهُ أَوْ خَالَفَهُ وَقَبْلَةَ الْخَائِفِ جَمْعَةً

قد رتبته ويصلي قصد قلبه الصلوة بتحريمتها وضرب
 التلطف الى القصد افضل ويكفي مطلق النية للنفل
 والسنة والتراويح في الصحيح واللفظ شرط تعيينية كالعصر
 مثلاً والمقتضى ينوي المتابعة ايضاً ولجنازة ينوي الصلوة
 لله تعالى والدعاء للميت ولا تشترط نية عدد الركعات

بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

فرضها التحريمية وهي شرط والقيام والقرأة والركوع
 والسجود والقعود الاخير قد راى التشهد وهي اركان واخرج
 بصنعه فرض خلافاً لهما وواجبها قرأة الفاتحة وضم
 سورة وتعيين القرأة في الأوليين ورعاية الترتيب
 في فعل مكرر وتعديل الاركان وعند ابى يوسف رحمه الله
 هو فرض والقعود الاول والتشهدان وتلفظ السلام
 وقنوت الوتر وتكبير العيدين والجهر في محله والاسرار
 في محله وسننها رفع اليدين للتحريمة ونشراصابعه
 وجهراً اماماً بالتكبير والثناء والتعوذ والتسبيحة
 والتأمين سرّاً ووضع يمينه على يساره تحت سريته وتكبير

الرُّكُوعَ وَتَسْبِيحَهُ ثَلَاثًا وَالرَّفْعَ مِنْهُ وَاحِدًا رُكْبَتَيْهِ
 بِيَدَيْهِ وَتَفْزِيزَ أَعْيَابِهِ وَتَكْبِيرَ النُّجُودِ وَتَسْبِيحَهُ ثَلَاثًا
 وَوَضْعَ يَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَافْتِرَاشَ رِجْلَيْهِ الْيَسْرَى وَنَضِيبَ
 الْيَمْنَى وَالْقَوْمَةَ وَالْجُلُسَةَ وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالذِّعَاءَ وَإِذَا نَظَرَهُ إِلَى مَوْضِعِ نَجْوَاهُ
 وَكَطَمَ فِيهِ عِنْدَ التَّثَاؤُبِ وَإِخْرَاجَ كَفِيهِ مِنْ كَمِيهِ
 عِنْدَ التَّكْبِيرِ وَدَفْعَ السَّعَالِ بِمَا اسْتَطَاعَ وَالْقِيَامَ عِنْدَ
 حِيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ وَقِيلَ عِنْدَ حِيٍّ عَلَى الْفَلَاحِ وَالشَّرُوعِ
 عِنْدَ قَدَامَتِ الصَّلَاةِ **فصل** يُكْبِتُ فِي الْحُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ
 وَإِذَا ارَادَ الدَّخُولَ فِيهَا كَثَرًا إِذَا بَعْدَ رَفْعِ يَدَيْهِ مُحَازِيًا
 بِأَيْمَانِهِ شَحْمَتِي إِذْنِيهِ وَقِيلَ مَا سَأَلَ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ
 رَحِمَهُ اللَّهُ يَرْفَعُ مَعَ التَّكْبِيرِ لَأَقْبَلَهُ وَالْمَرْأَةُ تَرْفَعُ حِذَاءَ
 مَنْكِبَيْهَا وَمَقَارَنَةُ تَكْبِيرِ الْمَوْتَمِ تَكْبِيرُ الْأَمَامِ جَهْرًا فَضْلًا
 لَهَا وَلَوْ قَالَ بَدَلِ التَّكْبِيرِ اللَّهُ أَجَلٌ وَأَعْظَمُ وَالرَّحْمَنُ
 أَكْبَرُ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَوْ كَثَرًا بِالْفَارِسِيَّةِ وَكَذَا الْوُقُورُ بِهَا
 عَاجِزٌ عَنِ الْعَرَبِيَّةِ أَوْ ذِيحٍ وَسُمِّيَ بِهَا وَغَيْرُ الْفَارِسِيَّةِ
 مِنَ الْأَسْمَاءِ مِثْلُهَا فِي الصَّحِيحِ وَلَوْ شَرَعَ بَأْتُهُمْ لَعَفَرُوا لِيَجُوزَ

وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان يحسن التكبير لا يجوز
 الا به ثم يعتمد بيمينه على راسه يساره تحت سترته في
 كل قيام سن فيه ذكر وعند محمد رحمه الله في قيام
 شرع فيه قراءة فيضع في القنوت وصلوة الجنازة خلافا له
 ويرسل في نومة الركوع وبين تكبيرات العيد اتفاقا
 ثم يقرأ سبحانك الى اخره ولا يضم وتجهت وجهي الى اخره
 خلافا لابي يوسف رحمه الله ثم يتعوذ سر للقرآن فبدأ في
 به المسبوق عند قضاء ما سبق لا المقتدى ويؤخر عن تكبيرات
 العيد اتفاقا ثم يقرأ سبحانك الى اخره وعند ابي يوسف
 هو تنبع للثناء فيأتى به المقتدى ويقدم على تكبيرات
 العيد ويسمى سرا اول كل ركعة لابن الفاتحة والسورة
 خلافا لمحمد في صلوة المخافة وهي آية من القرآن انزلت
 للفصل بين السور ليست من الفاتحة ولا من كل سورة
 ثم يقرأ الفاتحة وسورة او ثلاث آيات فاذا قال الامام
 ولا الضالين امن هو والمؤمنين سرا ثم يكبر ركعا ويعتم
 بيديه على ركبتيه ويفرج امهابعه باسطا ظهره غير رافع
 رأسه ولا منكس له ويقول ثلاثا سبحان ربّي العظيم هو

أَذْنَاهُ وَتَسْتَحِبُّ الزِّيَادَةَ مَعَ الْأَيْتَارِ لِلْمَنْفَرْدِ ثُمَّ يَرْفَعُ الْأَمَامَ
رَأْسَهُ قَائِلًا سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِهِ وَيَكْتَفِي بِهِ وَقَالَ لَا يَضُرُّهُ
إِلَيْهِ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ وَيَكْتَفِي الْمُقْتَدِي بِالتَّحْمِيدِ اتِّفَاقًا
وَالْمَنْفَرْدِ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا فِي الْأَصْحَرِ وَقِيلَ كَالْمُقْتَدِي ثُمَّ يَكْبِرُ
وَيَسْجُدُ فَيَضَعُ رُكْبَتَيْهِ تَحْتَهُ ثُمَّ يَرْجِعُ بَيْنَ كَفْيَيْهِ ضَامًّا
أَصَابِعَ يَدَيْهِ عَمَّا ذِيْلُهُ إِذْنَيْهِ وَيَبْدَأُ ضَبْعَيْهِ وَيُجَاقِبُ بَطْنَهُ
عَنْ تَحْتِهِ وَيُوجِّهُ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ وَالْمَرْأَةُ
تُخَفِّضُ وَتَلْزِقُ بَطْنَهَا بِتَحْتِهَا وَيَقُولُ سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى
ثَلَاثًا وَهُوَ أَدْنَاهُ وَيَسْجُدُ بِأَنْفِهِ وَجِهَتَيْهِ فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى
أَحَدِهِمَا أَوْ عَلَى كَوْنِهِمَا مَتْنًا جَازِمًا مَعَ الْكَرَاهَةِ وَقَالَ لَا يَجُوزُ
الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْأَنْفِ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ وَيَجُوزُ عَلَى فَاضِلٍ ثَوْبَةٍ
وَعَلَى شَيْءٍ يَجِدُ جَنْمَهُ وَتُسْتَقْرَجُ جِهَتُهُ عَلَيْهِ لَا عَلَى مَا تَسْتَقِرُّ
وَأَنْ يَسْجُدَ لِلزَّحَاةِ عَلَى ظَهْرِهِ مِنْ هَوْمَةٍ فِي صَالِقَاتِهِ جَازٍ وَهِيَ
تَتِمُّ بِالرَّفْعِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ
رَحِمَهُ اللَّهُ بِالْوَضْعِ ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مُكَبِّرًا وَيَجْلِسُ مَطْمُئِنًّا
وَيَكْبُرُ وَيَسْجُدُ مَطْمُئِنًّا ثُمَّ يَكْبُرُ لِلتَّهْمُوسِ يَرْفَعُ وَجْهَهُ تَحْتَهُ
ثُمَّ رُكْبَتَيْهِ وَيَنْهَضُ قَائِمًا مِنْ غَيْرِ قُعُومٍ وَلَا اعْتِمَادٍ بَيْنَ يَدَيْهِ

على الارض والثانية كالاولى الا انه لا يثنى ولا يتعوذ
ولا يرفع يده الا في فقْعٍ فَهَجَزَ فاذا رفع رأسه من السجدة
الثانية في الركعة الثانية افترش رجله اليسرى
فجلس عليها ونصب يمينه نصباً ووجهه اصابعها نحو
القبلة ووضع يده على فخذه وبسط اصابعه نحو جهة
نحو القبلة وقرأ تشهد ابن مسعود رضي الله عنه وهو
التيحات لله والصلوات والطيبات السلام عليك
ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى
عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد
ان محمداً عبده ورسوله ولا يزيد عليه في القبلة
الاولى ويقرأ فيما بعد الاوليين الفاتحة خاصة وهي
افضل وان سبَّح او سكت جاز والقعود الثاني كالاول
والمرأة تتورك فيهما وهوان تجلس على آلتها اليسرى
وتخرج كتفها من الجانب الايمن فاذا اتم التشهد
فيه صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا بما شاء
مما يشبه الفاظ القرآن والادعية الماثورة لا بما يشبه
كلام الناس ثم يسلم عن يمينه مع الامام فيقول السلام عليكم

مع هذا الحرف
من جامع
رفع اليدين
فالفاء اشارته
تكبيرة الفتح
والفاء الفتح
والعين اليدين
والسين سجدتين
الحجاء
والصلاة الصلوة
واليد اليمنى
والعين الفاتحة
والجانب الايمن
فان قلت
الحديث في
سبعة مواضع
وهذا ثمانية
قلت الصلوة
والمرورة والاداء
في حكم واحد
فتبقى سبعة
خادمه الحائز
او الفضل الحائز
عند من يحسب
غفر الله له
ولو الذي

وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَعَنْ نِسَائِهِ كَذَاكَ وَيَتَوَى الْأَمَامُ بِهِ مَنْ
 عَنْ يَمِينِهِ وَيَسَارِهِ مِنَ الْحَفْظَةِ الَّذِينَ مَعَهُ فِي الصَّلَاةِ
 وَالْمَقْتَدِسِيِّ كَذَاكَ وَيَتَوَى أَمَامَهُ فِي الْجَانِبِ الَّذِي هُوَ فِيهِ
 وَفِيهِمَا أَنْ حَاذَاهُ وَالْمَنْفَرْدُ الْحَفْظَةُ فَقَطُّ **فصل في الجهر**
 الْأَمَامُ بِالْقُرْآنَةِ فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَالْفَجْرِ وَأَوَّلِي
 الْعِشَاءَيْنِ إِدَاءً وَقَضَاءً وَخَيْرُ الْمَنْفَرْدِ فِي نَقْلِ اللَّيْلِ وَفِي
 الْفَرَضِ الْجَهْرِيُّ إِنْ كَانَ فِي وَقْتِهِ وَقَصْلُ الْجَهْرِ وَخَفِيَّاتُ
 حَتْمًا فِيمَا سِوَى ذَلِكَ وَادْنَى الْجَهْرِ أَسْمَاعُ غَيْرِهِ وَادْنَى الْخَافَةِ
 أَسْمَاعُ نَفْسِهِ فِي الصَّحِيمِ وَكَذَا كُلُّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالنُّطْقِ كَالطَّلَاقِ
 وَالْعِتَاقِ وَالِاسْتِثْنَاءِ وَغَيْرِهَا وَلَوْ تَرَكَ سُورَةَ أَوَّلِي الْعِشَاءِ
 قَضَاهَا فِي الْآخَرَيْنِ مَعَ الْخَافَةِ وَجَهْرًا بَهْمَا وَلَوْ تَرَكَ فَاقْتَهَمَا
 لَا يَقْضِيَهُمَا وَفَرْضُ الْقُرْآنَةِ آيَةٌ وَقَالَ ثَلَاثُ آيَاتٍ قَصَارًا وَآيَةٌ
 طَوِيلَةٌ وَسَنَتَهَا فِي السَّفَرِ عَجَلَةٌ الْخَافَةِ وَاشْيَ سُورَةَ شَاءَ
 وَأَمَنَةً نَحْوُ الْبُرُوجِ وَالنَّشَقِ فِي الْفَجْرِ وَفِي الْخَضِرِ أَرْبَعُونَ
 آيَةً أَوْ خَمْسُونَ وَاسْتَحْسَنُوا طَوَالَ الْمَفْصَلِ فِيهَا وَفِي الظُّهْرِ
 وَأَوَسَاطُهُ فِي الْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ وَقَصَارَةٌ فِي الْمَغْرِبِ وَمِنْ
 الْحَجَرَاتِ إِلَى الْبُرُوجِ طَوَالَ وَمِنْهَا إِلَى لَمِيكَيْنِ وَأَوَسَاطُ وَمِنْهَا

مع سواء كانت
 من الخافعة
 أو غيرها ١١

الى الآخر قصار وفي الضرورة بقدر الحان وتطال الأولى
على الثانية في الفجر فقط وعند مجده الله في الكل
ولا يتعين شيء من القرآن لصلوة بحيث لا يجوز غيره
وكره التعيين ولا يقرأ المؤمن ثل يستمع وينصت وان
قرأ امامه آية الترغيب او الترهيب او خطب وصلى
على النبي صلى الله عليه وسلم والناسي والذاني سواء

فصل في الجماعة

الجماعة سنة مؤكدة واولى الناس بالامامة اعلمهم
بالسنة ثور اقرأهم وعند ابي يوسف رحمه الله بالعكس
ثور وعهد ثور استهم ثور استهم ثور خلقاً وتكره
اسامة العبد والاعرابي والاعلى والقاسق والمبتدع
وولد الزنى فان تقد مولجاً ويكره تطويل الامام الصلوة
وكذا جماعة النساء وحدهن فان فعلن يقف الامام
وسطهن كالعرلة ولا يحضرن الجماعة الا العجوز في الفجر
والمغرب والعشاء فقط يجوز احضورها في الكل ومن صلى
مع واحد اقامه عن يمينه ويتقدم على الاثنين فصاعداً

وَيَصِفُ الرِّجَالَ ثُمَّ الصَّبِيَّانِ ثُمَّ الْخُنْثَاءِ ثُمَّ النِّسَاءَ فَإِنْ أَذِنَتْ
 مَشْتَهَاةٌ فِي صَلَواتِهِ مَطْلُوعَةٌ مَشْتَرِكَةٌ تَحْرِيْمٌ وَإِذَا عُدَّ فِي
 مَكَانٍ مَتَّحِدٍ بِالْحَائِلِ فَسَدَتْ صَلَواتُهُ إِنْ نُؤِيَتْ أَمَامُهَا
 وَلَا يَدْخُلُ فِي صَلَواتِهِ بِإِلَانِيَةِ أَيَّاهَا وَفَسَدَ اقْتِدَاءُ رَجُلٍ
 بِأَمْرَأَةٍ أَوْ صَبِيٍّ وَطَاهِرٍ بَعْدَ وَرُقَارِئِهِ بِأَمِيٍّ مُكْتَسِبٍ
 بَعَارٍ وَغَيْرِ مَثُومٍ مَثُومٍ وَمَفْتَرِضٍ بِمَتَنَقِّلٍ أَوْ بِمَفْتَرِضٍ فَرَضًا
 آخَرَ وَيَجُوزُ اقْتِدَاءُ غَائِلٍ بِمَاسِمٍ وَمَتَنَقِّلٍ بِمَفْتَرِضٍ مَثُومٍ
 بِمِثْلِهِ قَائِمٌ بِأَحَدٍ وَكَذَا اقْتِدَاءُ الْمُتَوَضِّعِ بِالْمُتَتِمِّمِ الْقَائِمِ
 بِالْقَاعِلِ خِلَافًا لِلْمُحَمَّدِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيهِمَا وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ أَمَامَهُ
 كَانَ مُحَدَّثًا أَعَادَ وَإِنْ اقْتَدَى أَيْمِيٍّ وَقَارِيٍّ بِأَمِيٍّ فَسَدَتْ
 صَلَواتُهُ الْكُلُّ وَقَالَ صَلَواتُهُ الْقَارِيُّ فَقَطُّ وَلَوْ اسْتَخْلَفَ الْأَمَامَ
 الْقَارِيَّ امِثْلًا فِي الْأَخْرَافِ فَسَدَتْ

من كوزة وپشت
 كه كوزة وپشت
 تأخذ ركع ورسول
 هو الامام كان
 شوم المنيته
 عنه الاكفيتين
 الاخوين ١٢

بَابُ الْحَدَثِ فِي الصَّلَاةِ

مِنْ سَبْقِهِ حَدَثٌ فِي الصَّلَاةِ تَوَضُّأُ وَبَنَى وَالْإِسْتِثْنَاءُ
 أَفْضَلُ وَإِنْ كَانَ أَمَامُ جَارٍ آخَرَ إِلَى مَكَانِهِ فَإِذَا تَوَضَّأَ عَادَ وَاقِمٌ
 فِي مَكَانِهِ حَتَّى أَنْ كَانَ أَمَامَهُ لَمْ يَغْرَمْ وَلَا أَفْضَلُ مِنْ بَيْنِ الْعِدَّةِ

وَالْإِتِّمَامُ حَيْثُ تَوْضُأُ كَالْمُنْفَرِدِ وَلَوْ لِحَادِثٍ عَمْدًا أَسْتَأْنَفَ
وَكَذَلِكَ الْوَجْنَ أَوْ أَعْنَى عَلَيْهِ أَوْ احْتِمَالًا أَوْ قَهْقَرَةً أَوْ أَصَابَةً
بِجَاسَةٍ مَانِعَةٍ أَوْ شَيْخٍ أَوْ ظَنٍّ أَنَّهُ حَدِثٌ فَخَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ
أَوْ جَاوَزَ الصَّفُوفَ خَارِجَهُ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَحْدِثْ وَلَوْ لَمْ
يَخْرُجْ أَوْ لَمْ يَجَاوِزْ بَنَى وَسَبَقَهُ الْحَدِيثُ بَعْدَ التَّشْهَدِ
تَوْضُأً وَسَلَامًا وَانْتِمَاءً فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَوْ عَمَلٌ مَا يَنَالُ فِيهَا
قَمْتُ وَتَبْطُلُ عِنْدَ الْأِمَامِ مَنْ رَأَى فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَهُوَ
مَتَّبِعٌ مَاءً أَوْ قَمْتُ مَدَّةَ الْمَسْحِ أَوْ نَزَعَ خُفَّيْهِ بِعَمَلٍ قَلِيلٍ
أَوْ تَعَلَّمَ الْأَمِّيَّ سُورَةً أَوْ وَجَدَ الْعَارِيَّ ثَوْبًا أَوْ قَدَّرَ الْمَوَمَى
عَلَى الْأَرْكَانِ أَوْ تَنَكَّرَ صَاحِبُ التَّرْتِيبِ فَائْتَمَّتْ أَوْ اسْتَخْلَفَ
الْقَارِئُ أَقْبِيًّا أَوْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ فِي الْفَجْرِ أَوْ دَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ
فِي الْجُمُعَةِ أَوْ زَالَ عَذْرَاءُ الْمَعْدُورِ أَوْ سَقَطَتِ الْجَبِيرَةُ عَنْ بَرٍّ
وَلَوْ اسْتَخْلَفَ الْأِمَامُ مَسْبُوقًا صَاحِحًا فَإِذَا اتَّصَلُوا بِالْإِمَامِ
يَقْدُمُ مَدَارِكًا لَيْسَ لَهُمْ بِهِ لَوْ فَعَلَ مِنْ أَفْيَأْ بَعْدَ يَضْرُءُ
وَالْأَوَّلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَرَّغَ وَلَا يَضْرُءُ مِنْ فَرَّغَ وَلَوْ قَهْقَرَهُ الْأِمَامُ
عِنْدَ الْإِخْتِمَامِ أَوْ حَدِثَ عَمْدًا فَسَدَتْ صَلَاتُهُ مَنْ كَانَ
مَسْبُوقًا لَا أَنْ تَكَلَّمَ أَوْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ وَمَنْ سَبَقَهُ الْحَدِيثُ

في الركوع او السجود اعادة ما حتما ان يتي ومن ثلذ كرسجدة
في ركوع او سجود فسجد ها نذب اعادة تهما ومن امر فردا
فاحدث فان كان المأموم رجلا لتعين للاستخلاف وان
لم يستخلفه والا فليل يتعين فتفسد صلاتهما وقيل
لا تفسد والا صلح انه لا يتعين فتفسد صلواته دون الامام
ولو حصر عن القرنة جازله الاستخلاف خلافا لما

باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها

يفسد ها الكلام ولو سهوا او في نومه وكذا الدعاء بما يشبه
كلام الناس وهو ما يمكن طلبه منهم والأتين
والتأوؤ والتأيف ولو كانت بحرفين خلافا
لابي يوسف رحمه الله واليكاء بصوت لوجع او مصيبة
الا لذكجنة او نار والتلخيم بلا عذر وتشميت عا طس
وقصد جواب بالحمد لله او الهيلة او السجدة

سبحان الله العظيم

الحمد لله

الحمد لله

في الركوع او السجود اعادة ما حتما ان يتي ومن ثلذ كرسجدة
في ركوع او سجود فسجد ها نذب اعادة تهما ومن امر فردا
فاحدث فان كان المأموم رجلا لتعين للاستخلاف وان
لم يستخلفه والا فليل يتعين فتفسد صلاتهما وقيل
لا تفسد والا صلح انه لا يتعين فتفسد صلواته دون الامام
ولو حصر عن القرنة جازله الاستخلاف خلافا لما
باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها
يفسد ها الكلام ولو سهوا او في نومه وكذا الدعاء بما يشبه
كلام الناس وهو ما يمكن طلبه منهم والأتين
والتأوؤ والتأيف ولو كانت بحرفين خلافا
لابي يوسف رحمه الله واليكاء بصوت لوجع او مصيبة
الا لذكجنة او نار والتلخيم بلا عذر وتشميت عا طس
وقصد جواب بالحمد لله او الهيلة او السجدة
سبحان الله العظيم الحمد لله الحمد لله

فستأني
في الركوع او السجود اعادة ما حتما ان يتي ومن ثلذ كرسجدة
في ركوع او سجود فسجد ها نذب اعادة تهما ومن امر فردا
فاحدث فان كان المأموم رجلا لتعين للاستخلاف وان
لم يستخلفه والا فليل يتعين فتفسد صلاتهما وقيل
لا تفسد والا صلح انه لا يتعين فتفسد صلواته دون الامام
ولو حصر عن القرنة جازله الاستخلاف خلافا لما
باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها
يفسد ها الكلام ولو سهوا او في نومه وكذا الدعاء بما يشبه
كلام الناس وهو ما يمكن طلبه منهم والأتين
والتأوؤ والتأيف ولو كانت بحرفين خلافا
لابي يوسف رحمه الله واليكاء بصوت لوجع او مصيبة
الا لذكجنة او نار والتلخيم بلا عذر وتشميت عا طس
وقصد جواب بالحمد لله او الهيلة او السجدة
سبحان الله العظيم الحمد لله الحمد لله

أو الاسترجاع أو الحق قلة خلافاً لابي يوسف ولو اراد بذلك
 اعلامه انه في الصلوة لا يفسد اتفاقاً ولو فتح على غير امامه
 فسدت لان فتحه على امامه مطلقاً في الاصح والاسلام
 عمداً او رده وقرأته في مصحف خلافاً لها واكله
 وشربه وسجوده على نجس خلافاً لابي يوسف رحمه الله
 فيما اذا اعاده على طاهر والعمل الكثير وشروعه في غيرها
 لا شروعه فيها ثانياً ولا ان نظراً الى مكتوب ونهيه
 او اكل ما بين اسنانه دون الحمصة وتفسد في قدحها
 وان مرماً في موضع سجوده اذا كان على الارض وحاذى
 الاعضاء اذا كان على الدكان اثم المأز ولا يفسد ينبغي
 ان يغرز امامه في الصحراء سترة طول ذراع وغلظ اصبع
 ويقرب منها ويجعلها على احد حاجبيه ولا يكفي الوضع
 ولا الخط ويدراً المأز بالاشارة والتسليم لا بهما ان
 علمت السترة او قصداً المرور بينه وبينها وجاز
 تركها عندا من المرور وسترة الامام معجزة عز القوم
 ولو صلى على ثوب بطانته فحسة صح ان لم يكن مضر بآ
 وكذا الوصل على الطرف الطاهر من بساط طرف منه

نجس سواء تحرك احداهما بحركة الأخر أو لا **فصل** وكذا
 عبثه بشيء به أو بدنه وقلب الحصى الأمرة ليمكنه
 السجود وقرعة الأصابع والتحصير والالتفات ولا تعباء
 وافتراش ذراعيه ورد السلام بيده والترجيع بالأذن
 وكف ثوبه وسدله والتثاؤب والتمطى وتغميض
 عينيه والصلوة معقوص الشعر وحاسر الرأس لا تذلل
 أو في ثياب البذلة ومسحجهته فيها من التراب ونظرة
 إلى السماء وعدل الأي والتسليم بيده خلافاً لهما وقيام
 الإمام في طاق المسجد انفراداً على الدكان أو الأرض
 والقيام خلف صف فيه فرجة وليس ثوب فيه تصاوير
 وإن يكون فوق رأسه أو بين يديه أو بجانبه صورة
 إلا أن تكون صغيرة لا تبدل للناظر ولا غير ذي روح
 أو مقطوع الرأس لا قتل الحية والعقرب وقيام الإمام
 في المسجد ساجداً في طاقه والصلوة إلى ظهر قاعد
 يتحدث وإلى مصحف أو سيف مطلق أو إلى شمع وسراج
 وعلى بساط ذي تصاوير أو لم يسجد عليها وكرة البول
 والتخلي والوطئ فوق مسجد وعلق بابه والأصح جوازه

عند الخوف على متابعه ويجوز نقشه بالجص على الذهب
والبول ونحوه فوق بيت فيه مسجد
أي يجوز البول ونحوه من الوطئ والتكلم
باب الوتر والنوافل

الوتر واجب وقال السنة وهو ثلاث ركعات بسلام واحد
يقرأ في كل ركعة منه الفاتحة وسورة ويقنت
في ثلثته دائماً قبل الركوع بعد ما كبر ورفع يديه
ولا يقنت في صلواته غيرها ويتبع المأثرتان
الوتر ولو بعد الركوع ولا يتبع قانت الفجر خلافاً
لابن يوسف بل يقف ساكناً في الأظهر والسنة قبل
الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان وقبل
الظهر والجمعة وبعدها أربع وعند أبي يوسف
بعد الجمعة ست ونداب الأربع قبل العصر
أو ركعتان والست بعد المغرب والأربع قبل
العشاء وبعدها وكراهية الزيادة على أربع بتسليمة
في نفل النهار لا في نفل الليل إلى ثمان خلافاً لهما
ولا تزد على الثمان ولا أفضل فيها أربع وقال في الليل
المشتى أفضل وطول القيام أفضل من كثرة الركعات
والقراءة فرض في ركعتي الفرض وكل النفل والوتر

مع دائماً
في كل سنة
هذا احتراز
عن قول الشافعي
وما لك فافهم
قالوا لا يقنت
في الوتر إلا في
النصف الكافي
من رمضان
أبو الفضل رحمه الله
فقد روي الحسين
عن الله وأولاه

ويلزم ان تمام نفل شرع فيه قصد اولو عند الطلوع
 والغروب لا ان شرع ظاهرا انه واجب عليه
 ولو نوى اربعاً وانفسد بعد القعود الا قال
 او قيله قضى ركعتين وقال ابو يوسف يفسد
 اربعاً لو انفسد قبله وكذا الخلاف لو جرد الاربع
 عن القراءة او قرأ في احدى الاخرين فحسب ونوقر
 في الاوليين او الاخيرين فقط او تركها في احدى
 الاوليين او احدى الاخيرين فقط قضى ركعتين اتفاقاً
 ولو قرأ في احدى الاوليين لا غير واحد الاوليين
 واحدى الاخيرين قضى اربعاً وقال محمد يقضى
 ركعتين ولو ترك القعدة الاولى في لا تبطل
 خلافاً لـ محمد ولو نذر صلوة في مكان فادها
 في ادق شرفاً منه جاز ولو نذرت صلوة او صوماً
 في غدا فحاضت فيه لزمها القضاء ولا يصلي بعد
 صلوة مثلها وصح النفل قاعداً مع القدرة على القيام
 ولو تعد بعد ما اتحتاه قائماً جاز ويكره لو بلا عذر
 وقال لا يجوز الا بعدز ويتنفل راكباً خارج المصر
 مؤمناً الى ابي جهلة نحو جهت دابته وبني بنزواله
 خلافاً لابن يوسف وبركوبه لا يبني فصل التراويح

سنة مؤكدة في كل ليلة من رمضان بعد العشاء
 قبل الوتر وبعده بجماعة عشرون ركعة بعشر
 تسليمات وجلسة بعد كل أربع بقدرها والسنة
 فيها المختصرة فلا يترك لكسل القوم وتكره
 قاعدًا مع القدرة على القيام ويؤثر بجماعة
 في رمضان فقط ولا أفضل في السنن المنزل
 إلا التراويح

فصل في الكسوف

يصلي امام الجمعة بالناس عند كسوف الشمس
 ركعتين في كل ركعة ركوع واحد ويطيل القراءة
 ويخفيها وقال لا يجهر ثم يدعو بعدهما حتى تغلبي
 الشمس ولا يخطب فان لم يحضر صلوا افرادي ركعتين
 او رابعًا كالكسوف والظلمة والريح والفرع
فصل في الاستسقاء لصلوة بجماعة في
 الاستسقاء بل دعاء واستغفار فان صلوا افرادي
 جاز وقال يصلّي الامام بالناس ركعتين يجهر فيهما
 بالقراءة ويخطب بعدتها خطبتين كالعيد عند
 محمد رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله

عن ابي النعمان
 والبيت بعدة
 عن النبي لقوله
 عليه السلام
 افضل صلاة
 الرجل في شبته
 الا ان يكون في
 ابو الفضل السيد
 محمد خضر وم
 الحسيني

خطبة واحدة ولا يقرب القوم ما رويهم ويقرب
 إلا ما عند محمد رحمه الله ويخرجون ثلاثة
 أيام فقط ولا يحضره أهل الدمام

باب ادراك الفريضة

من شرع في فرض فاقبل ان لم يسجد للأولى يقطع
 ويقتدى وان سجد وهو في الرابع ويكبر
 شفعا ولو سجد للثالثة يتم ويقتدى متطوعا
 الا في العصر ولو في الفجر والمغرب يقطع ويقتدى
 ما لم يقيد الثانية بسجدة فان قيد بتم
 ولا يقتدى ولو كان في سنة الظهر والجمعة
 فاقبل وخطب يقطع على شفع وقيل يتها وكبر
 خروجه من مسجد اذن فيه قبل ان يصلي ما اذن
 لها الا من تقام به جماعة اخرى وان صلى لا يكره
 الا في الظهر والعشاء ان شرع في الاقامة ومن خاف
 فوت الفجر بجماعة ان ادى سنته يتركها
 ويقتدى وان رجا ادراك ركعة لا يتركها
 بل يصليها عند باب المسجد ويقتدى ولا يقضي
 الا تبعا للفرض وعند محمد تقضى بعد الطلوع ويترك

في الركعة الأولى

سنة الظهر في الحالين ويقضيها في وقته قبل شفعه
 وغيرهما وغير الفرائض الخمس والوتر لا يقضى
 أصلاً ومن أدرك ركعة واحدة من الظهر جماعة
 لم يصلها بجماعة بل أدرك فضلها ومن التي مسجد
 ولم يدرك جماعة يتطوع قبل الفرض ما شاء
 ما لم يخف فواته ومن أدرك الأمام ركعتين فكبر
 وقف حتى رفع رأسه لم يدرك تلك الركعة
 ومن ركع قبل امامه فأدركه امامه فيه ضم ركوعه

باب لفوائت

الترتيب بين الفائتة والوقتية وبين الفوائت
 شسط فلو صلى فرضاً ذكراً فائتة فسد فرضه
 موقى فأعندهما بآثماً فلو قضاها قبل أداء
 سبقت بطلت فرضية ما صلى ولا أصحت عنده
 لا عندهما والوتر كالفرض عملاً فذكره مفسد
 خلافاً لهما ولو صلى العشاء بلا وضوء ناسياً
 ثم صلى السنة والوتر به يعيد السنة لأعادة
 العشاء ولا يعيد الوتر خلافاً لهما ويبطلان الفرضية
 لا يبطل أصل الصلوة خلافاً لهما رحمه الله

ويسقط الترتيب بضيق الوقت وبالنسيان وبصيرورة
 الفوائت ^{بمعنى الغفلة} ستيحدا ^{بمعنى الغفلة} يثبة أو قد يمهله ولا يعوّد
 يعوّد ^{بمعنى الغفلة} ها إلى الغفلة فمن ترك سئاً أو أكثر
 وشرع يؤدى الوقتيات مع بقاء الفوائت
 تحرقاته فرض جديداً فصلي وقتية بعده
 ذكر الله صححت وقتيته وكذا الوقتية تلك
 الفوائت إلا فرضاً أو فرضين فصلي وقتية ذكرها
 ولا يقبل تارك الصلوة عمداً أو بالجهل
 ولو ارتد عقيب فرض صلاة ثم أسلم في
 الوقت لزمه إعادته ولا يلزم قضاء ما فاتته
 زمان الردة ولا قضاء ما فاتته بعد إسلامه
 في دار الحرب إن جهل فرضيته

باب سجود السهو

إذا سها بزيادة أو نقصان سجد سجدتين بعد
 التسليمتين وقيل بعد واحدة وشهد وسلم
 ويأتى بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
 والدعاء في قعدة السهو هو الصحيح ويجب
 أن قرأ في ركوع أو قعود أو قدم ركناً أو آخره

أَوْ كَرَّرَهُ أَوْ غَيْرَ فَاجِبًا أَوْ تَرَكَه كَرُّوعٍ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ
 وَتَأْخِيرًا لِلْقِيَامِ إِلَى الثَّالِثَةِ بَرِيَّةٌ عَلَى التَّشْهُدِ
 وَرُكُوعَيْنِ وَالْجَهْرُ فِيمَا يَخْفَى وَبِالْعَكْسِ وَتَرَكَ
 الْقَعُودَ الْأَوَّلَ وَقِيلَ كُلُّهُ يُؤَلُّ إِلَى تَرَكَ الْوَلِجِ
 وَأَنْ تَشْهَدَ فِي الْقِيَامِ وَالرُّكُوعِ لَا يَجِبُ وَأَنْ
 سَهَّامِرًا أَوْ يَكْفِيهِ سَجْدَتَانِ وَيُزَمُّ الْمُقْتَدَى
 لِسَهْوٍ أَمَّا أَنْ سَجَدَ لِبَسْهْوَةٍ وَالْمُسْبِقُ
 لِسَجْدٍ مَعَ أَمَّا أَنْ يُقْضَى وَأَنْ سَهَّاهُ عَنِ الْقَعُودِ
 الْأَوَّلِ وَهُوَ إِلَيْهِ أَقْرَبُ عَادَ وَالْأَوَّلُ يَسْجُدُ لِلْسَهْوِ
 وَأَنْ سَهَّاهُ عَنِ الْقَعُودِ الْأَخِيرِ عَادَ مَا لَمْ يَسْجُدْ
 لِلْسَهْوِ فَإِنْ سَجَدَ بَطُلَ فَرْضُهُ بَرَفَعَهُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ
 رَحِمَهُ اللَّهُ وَيُوضَعُهُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَصَارَتْ
 نَفْلًا خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ فَيُضَمُّ سَادِسَةٌ إِنْ شَاءَ وَأَنْ
 قَعَدَ فِي الرَّابِعَةِ ثُمَّ قَامَ عَادَ وَسَلَمَ مَا لَمْ يَسْجُدْ
 وَأَنْ سَجَدَ ثُمَّ فَرَضَهُ وَلَسْجُدَ لِلْسَهْوِ وَيُضَمُّ سَادِسَةٌ
 وَالرُّكْعَتَانِ نَفْلٌ وَلَا عَهْدَةٌ لَوْ قُطِعَ وَلَا تَنْقِبَانِ
 عَنْ سَنَةِ الظُّهْرِ وَمَنْ اقْتَدَى بِهِ فَيَرْكَعُ صَلَاتَهُمَا
 فَقَطُّ وَلَوْ أَفْسَدَ قَضَاهُمَا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَصْلِي سُنَّةً
 وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ لَوْ أَفْسَدَ وَلَوْ سَجَدَ لِلْسَهْوِ فِي تَشَقُّعٍ

سهو أي ان
 ركع ركوعين
 في ركعة واحدة
 وكذا لو سجد
 ثلاث سجودات
 يجب سجدتين
 السهو ١٢

التطوع لا يبنى عليه ولو بنى صحح وسلام من عليه
 السهو يخرج من الصلوة موقوفاً ان سجد عاد
 إليها والألا فيصم اقتداء من اقتدى به بعد
 سلامه ويصير فرضه أربعاً بنية الأقامة
 ويبطل وضوءه بفقهاء ان سجد والأفلا وعند
 محمد لا يخرج فتثبت الأحكام المذكورة بسجد
 أولاً ولو سلم من عليه السهو بنية ان لا يسجد
 وان شك في صلواته كم صلى ان كان أول ما عرض
 له استقبال والألتحصى وعمل بغلبة ظنه فان لم يكن له
 ظن بنى على الأقل وقعد في كل موضع احتمل انه
 موضع القعود توهده مصلي الظهر انه اتمها فسلم
 ثم علم انه صلى كعتين اتمها وسجد للسهو

باب صلوة المريض

يجز عن القيام او خاف زيادة المريض بسببه صلى
 قاعداً يركع ويسجد وان تعذر الركوع والسجود
 او ما برأسه قاعداً وجعل سجوداً أخفض من
 ركوعه ولا يرفع الى وجهه شيئاً للسجود فان فعل
 وهو يخفف رأسه صاماً يائسه والأفلا يصح وان تعذر

التَّعْوِدَ أَوْ مَا مُسْتَلْقِيًا وَرَجُلًا إِلَى الْقِبْلَةِ أَوْ
 مَضْطَجِعًا وَوَجْهَهُ إِلَيْهَا وَأَنْ تَعْدَرَ الْأَيْمَاءُ بِرَأْسِهِ
 آخَرَتٍ وَلَا يَتَوَحَّشِيَ بَيْنَهُ وَلَا يَجْأَبِيهِ وَلَا يَقْلِبُهُ
 وَأَنْ قَدَّرَ عَلَى الْقِيَامِ وَعَجَزَ عَنِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ يَوْمِي
 قَاعِدًا أَوْ هُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْأَيْمَاءِ قَائِمًا وَلَوْ مَرَضٌ
 فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ بَنَى بِمَا قَدَّرَ وَلَوْ افْتَتَحَهَا قَاعِدًا
 يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ فَقَدَّرَ عَلَى الْقِيَامِ رَبَّنِي قَائِمًا وَقَالَ
 مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ يَسْتَأْنِفُ وَأَنْ افْتَتَحَهَا بِأَيْمَاءٍ فَقَدَّرَ
 عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ اسْتَأْنَفَ وَلَمْ يَتَطَوَّعْ أَنْ
 يَتَكَبَّرَ عَلَى شَيْءٍ أَنْ اعْيَى وَلَوْ صَلَّى فِي فُلْكَ جَارٍ قَاعِدًا
 بَلَا عَذْرَ صَحَّ خَلَا قَالَهُمَا وَفِي الْمَرْبُوعِ طَلَا يَجُوزُ
 بَلَا عَذْرَ وَمَنْ اغْمَى عَلَيْهِ أَوْ جَنَّ يَوْمًا وَلَيْلَةً قَضَى
 وَأَنْ زَادَ سَاعَةً لَا يَقْضَى وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَقْضَى عَالَمٌ
 يَدْخُلُ وَقْتُ سَادِسَةٍ

بَابُ سَجُودِ التَّلَاوَةِ

يَجِبُ عَلَى مَنْ تَلَا آيَةً مِنْ أَرْبَعِ عَشْرَةِ آيَةٍ فِي الْأَعْرَافِ

سماعي في
 انفك المروط
 على الشطرين
 المبالغة قاعدا
 بلا عذر وما
 ان كان مريضا
 في الجوز هو
 ينظر ب
 اضطرار
 شديدا فها
 كالساكن
 في الحكم
 ابو الفضل السيد
 محمد محذور
 الحسيني غفر
 الله له
 وفي الدابة

وَالرُّعْدَ وَالْخُلَّ وَالْأَسْرَاءَ وَمُرِيرَ وَالْحَجَّ أَوَّلًا وَالْفِرْقَانَ
وَالْقَمَلَ وَالْحَمْدَ تَنْزِيلَ وَحُضْنَ وَفَصْلَتَ وَالْجَمْرَ وَالْأَشْقَاقَ
وَالْعَلَقَ وَعَلَى مَنْ سَمِعَ وَلَوْ غَيْرَ قَاصِدًا وَعَلَى
الْمُتَّقِينَ تَبْلَاوَةً أَمَامَهُ وَلَا يَجِبُ تَبْلَاوَتُهُ أَصْلًا
إِلَّا عَلَى سَامِعٍ لَيْسَ مَعَهُ فِي الصَّلَاةِ وَلَوْ سَمِعَهَا
الْمُصَلِّي مِمَّنْ لَيْسَ مَعَهُ فِي الصَّلَاةِ لَا يَسْجُدُ فِي الصَّلَاةِ
وَيَسْجُدُ بَعْدَهَا فَإِنْ سَجَدَ فِيهَا لَا تَجُوزُ وَلَا تَبْطُلُ
الصَّلَاةُ وَلَوْ سَمِعَهَا مِنْ أَمَامٍ فَأَقْدَى بِهِ قَبْلَ
أَنْ يَسْجُدَ سَجْدًا مَعَهُ وَإِنْ أَقْدَى بَعْدَهَا سَجْدًا فَإِنْ
فِي تِلْكَ الرُّكْعَةِ لَا يَسْجُدُ أَصْلًا وَإِنْ فِي غَيْرِهَا سَجَدَهَا
خَارِجَ الصَّلَاةِ كَمَا لَوْ لَمْ يَقْتُلْ وَلَا يَقْضِي الصَّلَاةَ
خَارِجًا تَلَاهَا ثُمَّ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ وَاعَادَهَا وَسَجَدَ
كَفْتَهُ عَنِ التَّلَاوَتَيْنِ وَإِنْ سَجَدَ لِلأُولَى ثُمَّ شَرَعَ
وَاعَادَهَا يَسْجُدُ أُخْرَى وَلَوْ كُرِّرَ رَأْيَةً وَاحِدَةً فِي عَجَلٍ
وَاحِدٍ كَفْتَهُ سَجْدَةً وَاحِدَةً وَإِنْ بَدَّلَهَا أَوْ الْمَجْلَسَ
لَا وَتَسْلِيَةً الثُّوبِ وَالِدِ يَأْسَةً وَلَا انْتِقَالَ مِنْ غَضَبٍ
إِلَى آخَرٍ تَبْدِيلًا وَلَوْ تَبَدَّلَ مَجْلِسُ السَّامِعِ مَعَ تَكَرُّرِ

مع فان كان
الاعتناء في تلك
الركعة التي تلي
في آية السجدة
لا يسجد أصلاً
لأن في الصلاة
لا يبدلها لأنه
صالح ولا يفسد
بإدراك تلك
فيصير مؤدياً لها
عنه الصلاة
لأن الصواب
الصلاة يرد
الله فوافقه
التلاوة فوافقه
العلوم والفضل
عمل محذور
لأنه يفسد
بغيره

اقل منها اولم ينو ولو بقي سنين ^{تيسر} وكذا عسكرناوها
 بارض الحرب او حاصروا مصر ^{المصر} فيها او حاصروا اهل
 البغي في دارنا في غير ^{المصر} ويتواهل الاخبية لو نوا ^{بى القاص} وها
 في الاصم ولو اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت صح ويتم
 وبعده لا يصح واقتداء المقيم به صحيح فيهما ويقصر
 هو ويتم المقيم بلا قراءة في الاصم ويستحب له ان
 يقول لهم اقموا اصلاً تكملوا في مسافر ويطل لوطن
 الاصل بمثل لا بالسفر ووطن الاقامة بمثل والسفر
 والاصل وفائدة السفر تقضى في الحضر ركعتين وفائدة
 الحضر تقضى في السفر اربعاً والمعتبر في ذلك اخر الوقت
 والعاصى كغيره ونية الاقامة والسفر تعتبر من الاصل
 دون التبع كالعبد والمرأة والجندى

باب صلوات الجمعة

لا تصح الا بستة شروط مصر او فناءه والسلطان
 او نائبه ووقت الظهر والخطبة قبلها في وقتها
 والجماعة والاذن العام والمصر كل موضع له

فلا تجب على الأعني وإن وجد قائداً خلافاً لهما
 وكذا الخلاف في الحج ومن هو خارج المصـر إن كان
 يسمع النداء تجب عليه عند محمد وبه يفتي
 ومن لا جمعة عليه إن آذاهما جزأته عن فرض
 الوقت والمسافر والعبد والمريض إن يؤم فيهما
 وتنعقد بهم ومن لا عذر له لو صلى الظهر قبلها
 جاز مع الكراهة ثم إذا سعى إليها والامام فيها
 يبطل ظهـره وقال لا يبطل ما لم يدرك الجمعة
 ويشـرع فيها وكـره للمعدور والمسبحون أداء الظهر
 بجماعة في المصـر يومها ومن أدركها في التشهد
 أو سجود السهو يتم جمعة وقال محمد يتم ظهراً
 إن لم يدرك أكثر الثانية وإذا خرج الامام فـلا صلوة
 ولا كلام حتى يفرغ من خطبته وقال الأيباح الكلام بعد
 خروجه ما لم يشرع في الخطبة ويجب السعي وترك
 البيع - بالأذان الأول فإذا جلس على المنبر أُذِّن
 بين يديه ثانياً واستقبلوا مستمعين فإذا انتحر
 الخطبة اقيمت -

باب العيدين

تجب صلوة العيد وشرائطها كشرائط الجمعة وجوباً
 وإدائاً سوى الخطبة وندب في الفطر أن يأكل
 شيئاً قبل صلوته وليستاك ويغتسل ويتطيب ويلبس
 أحسن ثيابه ويؤدى فطرته ويتوجه إلى المصلى
 ولا يجهر بالتكبير في طريقه خلافاً لهما ولا يتنقل
 قبلها ووقتها من ارتفاع الشمس قدر رجب أو رحين
 إلى زوالها وصفتها أن يصلي ركعتين يكبر تكبيرة الأولى
 ثم يثنى ثم يكبر ثلاثاً يقرأ الفاتحة وسورة ثم يركع
 ويسجد ويبداً في الثانية بالقرأة ثم يكبر ثلاثاً ثم
 أخرى للركوع ويرفع يديه في الزوائد ويخطب بعدها
 خطبتين يعلم الناس فيها أحكام الفطرة ولا تقضى
 إن فاتت مع الإمام وإن منع عن رعتها في اليوم الأول
 صلواتها في اليوم الثاني ولا تصلى بعده ولا ضحى كالفطر
 لكن يستحب تأخير الأكل فيها إلا أن يصلي ولا يكره
 قبلها في المختار ويجهر بالتكبير في طريق المصلى

ويعلم في الخطبة تكبير التشريق والإضحية ويجوز
تأخيرها إلى الثاني والثالث بعد روبرو غير ذلك والاجتماع
بها معرفة تشبيهاً بالواقفين ليس بشيء ويجب تكبير
التشريق من فجر عرفة إلى عصر يوم العيد على المقيم
بالمصر عقيب فرض أدي بجماعة مستحبته وبالأقلام
يجب على المرأة والمسا فر وعندهما إلى عصر أخر أيام
التشريق على من يصلي الفرض وعليه العمل وصفته
ان يقول - الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر
الله أكبر والله الحمد ولا يتركه المؤمنان تركه إمامة

باب صلوة الخوف

ان اشتد الخوف من عدو أو سبع جعل الإمام طائفة
بأداء عدد ووصل بطائفة ركعة ان كان مسافراً أو في
الفجر وركعتين ان كان مقيماً أو في المغرب ومضت هذه
إلى العدو وجاءت تلك وصلّى بهما بقي وسلم وحده
وذهبوا إلى العدو وجاءت الطائفة الأولى انقوا
بلا قراءة ويبطلها المشي والركوب والمقاتلة واشتد

سورة الى القبلة

الحق وعجزوا عن الصلوة بهذه الصفة صلووا وحداً
ركباً نأيوهمون الى اتي جهة قدروا ان عجزوا عن التوجه
ولا تجوز بالاحضوري عداً وواويوسف لا يجيزها بعد
النبي عليه السلام

باب صلواة الجنائز

يوجه المحتضر الى القبلة على شقه الايمن واختين
الاستلقاء ويلقن الشهادة فاذا مات شد الحية
وغتموا عينيه ويستحب تعجيل دفنه واذا ارادوا
غسله وضع على سرير عجمي وترأ وتستر عورته ويجرد
ويوضأ بالامضضة واستنشق ويغسل بهاء مغلي
بسداً واحرض ان وجدوا الا فالقراح وغسل رأسه
ولحيته بالخطمي واضمح على يساره فيغسل حتى يصل
الماء الى ما يلي تحت منه ثم على يمينه كذلك ثم
يجلس مستنداً ويمس بطنه برفق فان خرج منه شيء
غسله ولا يعيد غسله ولا وضوءاً وينشفه بثوب
ويجعل الحنوط على رأسه ولحيته والكافور

مسح خضرة خضرة
وسكونه الى ان يشاء
سورة الماء الى العن

على مساجده ولا يمسح شعرة ولحيته ولا يقص ظفيرة
 وشعرة ولا يخنث ثم يكفنه وسنة كفن الرجل قميص
 وهو من المنكب الى القدم وازار ولقافة وهما من القرن
 الى القدم واستحسن بعض المتأخرين العمامة وكفايته
 ازار ولقافة وسنة كفن المرأة درع وازار وخمار
 ولقافة وخرقة تربط على ثدييها وكفايتها ازار وخمار
 ولقافة وعند الضرورة يكفي الواحد ولا يقتصر عليه
 بلا ضرورة ويستحب الابيض ولا يكفن الا في ما يجوز له لبسه
 حال حياته ويجتزأ الكفان وتراً قبل ان يدارج فيها
 وتبسط اللقافة ثم الازار عليها ثم يقيص ويوضع على الازار
 ثم يلف الازار من قبل يساره ثم من قبل يمينه ثم اللقافة
 كذلك والمرأة تلبس الدرع ويجعل شعرها ضففين
 على صدرها فوقه ثم الخمار فوق ذلك تحت اللقافة
 ويعقد الكفن ان خيف ان ينتشر **فصل** الصلوة عليه
 فرض كفاية وشرطها اسلام الميت وطهارته
 واولى الناس بالتقدم فيها السلطان ثم القاضي
 ثم امام الحي ثم الولي الا قرب فالاقرب الا الاب فانه يقدم

له اي من الراس ١٢

بما اي فوق الدرع ١٢

على الابن والولي ان يأذن لغيره فان صلى غير من ذكر
 بلاذن اعاد الولي ان شاء ولا يصلي غير الولي بعد
 صلواته وان دفن بلاصلوة صلى على قبره ما لم ينظر
 تفسيه ويقوم حذاء الصدر للرجل والمرأة ويكبر
 تكبيرة يثنى عقيبها ثمرثانية يصلي على النبي عليه
 السلام بعدها ثمرثالثة يدعو لنفسه وللميت
 والمسلمين بعدها ثمررابعة ويسلم عقيبها فان
 كان خمسا لا يتابع ولا قراءة فيها ولا تشهد ولا رفع
 يد الا في الاولى ولا يستغفر لصبي ويقول اللهم
 اجعله لنا اجرا وذخرا واجعله لنا شافعا ومشفعا
 ومن اتى بعد تكبير الامام لا يكبر حتى يكبر الامام
 الاخرى فيكبر معه وقال ابو يوسف رحمه الله
 يكبر ولا ينتظر كمن كان حاضرا حال القرية ولا يجوز
 راكبا استحسانا وتكره في مسجد جماعة ان كان
 الميت فيه وان كان خارجه اختلف المشائخ ولا
 يصلي على عضو ولا على غائب ومن استهل بعد الصلاة
 غسل وسنتي وصلى عليه والا غسل في المختار وادرج

في خرقة ولا يصلي عليه ولوسبي صبي مع احد ابويه
 فمات لا يصلي عليه الا ان اسلموا احدهما واسلم
 هو عاقلاً ولم يُسب احدهما معه ولو مات
 لمسلم قريب كما فرغسله غسل الجناسة ولقاه في
 خرقة والقاء في حفرة او دفعه الى اهل دينه سن
 في حمل الجنازة اربعة وان يبدأ فيضع مقدماً على
 يمينه ثم مؤخرها ثم مقدماً على يساره ثم مؤخرها
 ويسرعوا به دون الحجب والمشى خلفها افضل
 واذا وصلوا الى قبره كره الجلوس قبل وضعه
 عن الاعناق ويحفر القبر ويلحد ويدخل الميت
 فيه من جهة القبلة ويقول واضعه بسم الله وعلى
 ملة رسول الله ويسمى قبر المرأة لا الرجل ويوجه الى القبلة
 ويحل العقد ويسمى عليه اللين والقصب ويكره الاجر
 والخشب ويهال التراب وليس للقبر ولا يربع فيكره بنائه
 بالحص والاجر والخشب ولا يدفن اثنان في قبر الا للضرورة
 ولا يخرج من القبر الا ان تكون الارض مغصوبة ويكره وطئ
 القبر والجلوس والنوم عليه والصلوة عنده -

باب الشهيد

هو من قتله اهل الحرب او البغي او قطاع الطريق
او وجد في المعركة وبه اثر جراحة او قتله مسلم
ظلمًا ولم يجب بقتله دية فيكفن ويصلى عليه
ولا يغسل ويدفن بدمه وثيابه الا ما ليس من
جنس الكفن كالقرو والحشو والخف والسلاح ويزاد
وينقص مراعاة لكفن السنة وان كان صبيًا او مجنونًا
او جنينًا او حائضًا او نفساء يغسل خلافا لهما
ويغسل ان قتل في المصر ولم يعلم انه قتل عبدا
ظلمًا وكذا ان ارتث بان اكل او شرب او عولج او باع
او اشترى او نام او عاش اكثر من يوم عند ابى يوسف
خلافا لمحمد او مضى عليه وقت صلوة وهو يعقل
او اوتاه خيمة او نقل من المعركة حيًّا او اوصى مطلقًا
عند ابى يوسف ثم وقال فمحمّد ان اوصى باخر اوصى
لا يغسل ومن بعد او قصاص غسل وصلى عليه
ومن قتل لبغي او قطع طريق غسل ولا يصلى عليه

وقيل لا يغسل ايضاً ويصل على قاتل نفسه خلافاً
للابن يوسف :

باب الصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ

صح فيها الفرض والنفل ومن جعل فيها ظهره الى
ظهر امامه جاز ولو الى وجهه لا يجوز وكره
ان يجعل وجهه الى وجهه ونوتخلقوا حولها
وهو فيها جاز وان كان خارجها جازت صلاة
من هو اقرب اليها منه ان لم يكن في جانبه ويجوز
الصلاة فوقها وتكره :

كتاب الزكوة

هي تمليك جزء من مال معين شرعاً من فقير
مسلم غير هاشمي ولا مولاة مع قطع المنفعة
عن المملك من كل وجه لله تعالى وشرط وجوبها
العقل والبلوغ والاسلام والحرية وملاك
نصاب حولي فارغ عن الدين وحاجته الاصلية

سنة تكبير الامور هو الله يا فتح

نأمر ولوتقديراً ملكاً تاماً فلا تجب على مجنون ولا عبي
 ولا مكاتب ولا مديون مطالب من العباد في قدر
 دينه ولا في مال ضمار وهو المفقود والساقط
 في البحر والمغصوب لا بينة عليه ومدافون
 في برية لشي مكانه وما اخذ مصادرة ودين
 كان قد جحد ولا بينة عليه بخلاف دين
 على مقترئ ملكي او معسر او مفلس او جاحدا عليه
 بينة او علم به قاض خلافاً للحمد في المفلس
 وبخلاف ما دفن في البيت ونسي مكانه وفي المدفون
 في الارض او الكرم اختلاف ويزكي الدين عند
 قبضه فحقوب بدل مال التجارة عند قبض اربعين
 وبدل مال ليس كذلك عند قبض نصاب وبدل
 ما ليس عند قبض نصاب وحولان حول وقالا يزكي
 ما قبض منه مطلقاً الا الدية والارش وبدل
 الكتابة فعند قبض نصاب وحولان حول وشرط
 اداؤها نية مقارنة للاداء ولعزل المقدار الواجب
 ولو تعهد ق بالكل ولو ينوها سقطت ولو بالبعض

سه مدقة ثانية
 لقوله نصاب

سه مدق اسي
 غنى ١٢
 سه المفلس
 بتشديد اللام
 الحكيم فلاسه
 نصابه الففيس
 عند وعنه
 عدا الموعوب
 مع البنية انما
 ومعه في القفنة
 والخانية ١٢
 ابو الفتح محمد
 الحسيني ١٢

لا تسقط حصته عند ابى يوسف خلافاً لمحمد وتكره
الحيلة لاسقاطها عند محمد خلافاً لابي يوسف
واذا اشترى عبداً للتجارة فنوى استخداً له بطل
كونه للتجارة وما نوى للخدمة لا يصير للتجارة
بالنية ما لم يبعه وكن اماً ورث وان نوى التجارة
فيما ملكه بهبة او وصية او نكاح او خلع او صلح
عن قود كان لها عند ابى يوسف خلافاً لمحمد وقيل
الخلاف بالعكس ولغايعين الناظر لتصدق
اليوم والدارهم والفقير؛

باب زكاة السوائم

السائمة التي تكفي بالرعي في أكثر الحول وليس في
اقل من خمس من الابل زكاة فاذا كانت خمساً سائمة
ففيها شاة وفي العشر شاتان وفي خمس عشرة ثلاث
شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين
الى خمس وثلاثين بنت فحاض وهي التي طعمت في
الثانية وفي ست وثلاثين الى خمس واربعين

عنه يعني اذا
قال الناصر
ان تصدق
اليوم والدارهم
على هذا الفقير
فتصدق هذا
درهم آخر على
غير هذا الفقير
يجوز عندنا
خلافاً لزمنا
ابو الفضل
عنه لا يسبغ

بنت لبون وهي التي طعنت في الثالثة وفي ست
 واربعين الى ستين حقة وهي التي طعنت في الرابعة
 وفي احدى وستين الى خمس وسبعين جذعة
 وهي التي طعنت في الخامسة وفي ست وسبعين
 الى تسعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان
 الى مائة وعشرين ثم في كل خمس شاة الى مائة
 وخمس واربعين ففيها حقتان وبنت مخاض الى
 مائة وخمسين ففيها ثلاث حقاك ثم في كل خمس
 شاة الى مائة وخمس وسبعين ففيها ثلاث حقاك
 وبنت مخاض الى مائة وست وثمانين ففيها ثلاث
 حقاك وبنت لبون الى مائة وست وتسعين
 ففيها اربع حقاك الى مائتين ثم يفعل في كل
 خمسين كما فعل في الخمسين التي بعد المائة
 والخمسين واليخت والعرب سواء **فصل** وليس
 في اقل من ثلاثين من البقر زكاة فاذا كانت
 ثلاثين سائمة ففيها تبيع وهو ما طعن في
 الثانية او تبعة الى اربعين ففيها مسن وهو

١٢
 عه واليخت هو المثلث من العرب وذي السنامين مسموياً باليخت فذكر الله اول ما جمع بينهما في الامهات فليكن جنتاً

الا ان يكون معها كغير وعند ابي يوسف فيها واحدة
 منها ولا شيء في الحوامل والعوامل والعلوقة
 وكن في السائمة المشتركة الا ان يبلغ نصيب
 كل منهما نصاً باً ومن وجب عليه سن فلم يوجد
 عند دفع ادق منه مع الفضل او اعلى منه
 ولخذ الفضل وقيل الخيار للساعي ويجوز دفع
 القيم في الزكاة والعشر والخراج والكفارات
 والنذور وصدقة الفطر وتسقط الزكاة
 بهلاك المال بعد الحول وان هلك بعضه
 سقطت حصته ويصرف المالك الى العفو أو لا
 ثم الى نصاب يليه ثم وثم عند الاساءة وعند
 ابي يوسف يصرف بعد العفو الاول الى النصاب
 شائعاً والزكاة تتعلق بالنصاب دون العفو
 عند هما وعند محمد بهما فلو هلك بعد الحول
 اربعون من ثمانين شاة تحب شاة كاملة
 وعند محمد نصف شاة ولو هلك خمسة عشر من
 اربعين بعير أوجب بنت مخاض وعند ابي يوسف

مع ذكر استق
 واراد ذات
 السن لان عن
 الذواب يعرف
 بالسن
 مع اى عند
 الى لك
 مع اى اخذ
 الى لك

خمسة وعشرون جزءاً من ستة وثلاثين من بنت
لبون وعند محمد نصف بنت لبون وثلث منها
ويأخذ الساعي الوسطى الأعلى ولا الأدنى
ولو أخذ البغاة زكاة السوائم والعشرا والخراج
يفتقر أربابها أن يعيدوها خفية أن لم يصر فوها
في حقها إلا الخراج

مع الأقوي
أربابها
لنفوذها
إلى مستحقها
فيما يهر
وبين الله
تعالى خفاة
أوصافها
أبو الفضل
السيد محمد
الحسيني
نقش الله له
في الدية

باب زكاة الذهب والفضة والعرض

نصاب الذهب عشرون مثقالاً ونصاب الفضة
مائة درهم وفيهما ربع العشر ثم في كل أربعة
مثاقيل وأربعين درهماً بحسابه وقال ما زاد
بحسابه وإن قل والمعتبر فيهما الوزن وجوباً
وإذا في الدراهم وزن سبعة وهو أن تكون
العشرة منها وزن سبعة مثاقيل وما غلب ذهبه
أو فضته فحكمه حكم الذهب والفضة الخالصين
وما غلب غشه تعتبر قيمته لا وزنه وتشتري بنية
التجارة فيه كالعرض وتجب في تبرهما وحليتهما

وانيتهما وفي عروض تجارة بلغت قيمتها نصيباً من
 احدهما تقوم بما هو انفع للقراء وتضم قيمتها
 اليهما ليتم النصاب ويضم احدهما الى الآخر
 بالقيمة وعندهما بالاجزاء ويضم مستفاد من جنس
 نصاب اليه في حوله وحكمه ونقصان النصاب
 في اثناء الحول لا يضر ان كمل في طرفيه ولو عجل
 ذو نصاب لسنتين او لنصب صح ولا شئ في مال
 الصبي التغلبي وعلى المرأة منهم ما على الرجل

باب العاشر

هو من نصب على الطريق لياخذ صدقات التجار
 ياخذ من المسلم ربع العشر ومن الذمى نصفه
 ومن الحربي تمامه ان بلغ ماله نصيباً ولم يعلم
 قدر ما ياخذون مثلاً وان علم اخذ مثله لكن ان
 اخذوا الكل لا ياخذ^{وا} بل يترك قدر ما يبلغه مأمنه
 وان كانوا لا ياخذون شيئاً لا ياخذ منهم شيئاً
 ولا من القليل وان اقربان في بيت ما يكمل النصاب

ويقبل قول من أنكر تمام الحول أو الفراغ من الدين
 أو ادعى الإلءاء بنفسه إلى الفقراء في أنعم في غير
 السوائهم أو الإلءاء إلى عاشر أخوان وجد عاشر
 آخر مع يمينه ولا يشترط إخراج البرائة ولا يقبل
 في أدائه بنفسه خارج المصر ولا بالسوائهم ولو في
 المصر وما قبل من المسلم قبل من الذمى لا من
 الحربى إلا قوله لأمتة هي أم ولدى وإن هو الحربى
 ثانياً قبل مضى الحول فإن مرتب بعد عوده إلى داره
 عشر ثانياً وألا فلا وتعشر قيمة الخمر لا قيمة
 الخنزير وعند أبى يوسف إن مرتبهما معاً لعشرهما
 ولا يُعشر مال ترك في المصر ولا بضاعة ولا
 مضاربة ولا كسب مأذون إلا أن كان لادين
 عليه ومعه مولاة ومن مربا بخوانج فعشره
 عشر ثانياً

عه أى العلامة بالدفع لعاشى آخر يفتى لسيد ١٣

باب الرِّكَاز

مسلم أو ذمى وجد معدن ذهب أو فضة أو حديد

اورصا ص او نحاس في ارض عشرين وخارج اخذ منه
 خمسة والباقي له ان لم تكن الارض مملوكة
 والا فلما لكها وما وجداه الحرب فكله فيئ وان
 وجداه في داره لا ينجس خلا فاما لهما وفي ارضه
 روايتان وان وجد كنز فيه علامة الاسلام
 فهو كاللقة وما فيه علامة الكفر خمس
 وباقية له ان كانت ارضه غير مملوكة وان
 كانت مملوكة فكذلك عند ابي يوسف وعندهما
 باقية لمن ملكها اول الفتح ان علم والا فلا قطعي
 مالك عرف لها في الاسلام وما اشتبهه ضرب به
 يجعل كافرياً في ظاهر المذهب وقيل اسلامياً
 في زماننا ومن دخل دار الحرب باسان فوجد في
 صهارثها ركازاً فكله له وان وجداه في دار منها
 ردة على مالها وان وجد ركاز متاعهم في ارض
 منها غير مملوكة خمس وباقية له ولا خمس
 في نحو فيروزج وزبرجد وجد في جبل ويخمس
 زيبي لا لؤلؤ وعنبر وعند ابي يوسف بالعكس

باب زكاة الخناج

فيما سقته السماء أو سقى سيماء أو أخذ من
 ثمر جبل العشر قل أو كثر بلا شرط نصاب وبقاء
 وعند هما إنما يجب فيما يبقى سنة إلا إذا بلغ
 خمسة أو سق والوسق ستون صاعاً وما لا يوسق
 فإذا بلغت قيمته خمسة أو سق من أدنى ما يوسق
 عند أبي يوسف وعند محمد يجب إذا بلغ خمسة
 أمثال من أعلى ما يتدربه نوعه فاعتبر في القطن
 خمسة أحمال وفي الزعفران خمسة أمان ولا شيء
 في حطب وقصب فارسي وحشيش وتبن وسعف
 وفيما سقى بغرب أو دالية أو سانية نصف
 العشر قبل رفع مئون الزرع وفي العسل العشر
 قل أو كثر إذا أخذ من جبل أو أرض عشرية
 وعند محمد إذا بلغ خمسة أفرق والفرق ستة
 وثلاثون رطلاً وعند أبي يوسف إذا بلغ عشر
 قرب ويؤخذ عشران من أرض عشرية لتغلي

وعند محمد عشر واحد ان كان اشتراها منه
 ذمياً اخذ منه العشران وكذا لو اشتريها منه
 مسلماً واسلم هو خلافاً لابي يوسف وقيل محمد
 معه وعلى المرأة والصبي منهما على الرجل
 ولو اشترى ذمياً عشرية مسلماً فعليه الخراج
 وعند محمد تبقى على حالها وان اخذها منه
 مسلماً يشفعه او ردت على البائع لفساد البيع
 عاد العشر وفي دار جعلت بستاناً فخراج ان كانت
 لذمى او لمسلم سقاها بماء وان سقاها بماء
 العشر فعشر ولا شيء في الدار ولو لذمى وماء السماء
 والبئر والعين عشرى وماء انهار حفرها العجم
 خراجي وكذا السجون وججون ودجلة والفرات
 عند ابي يوسف خلافاً لمحمد وليس في عين قير
 او نبط في ارض عشر شيئاً وان كانت في ارض خراج
 ففي حريمها الصالح للزراعة الخراج
 لا فيها ولا يجب تمع عشر وخراج في ارض
 واحدة

باب المصروف

هو الفقير ومن له شيء دون النصاب والمساكين
 من لا شيء له وقيل بالعكس والعامل يُعطى
 بقدر عمله ولو غنياً والمكاتب يعان في فلك
 رقبته ومديون لا يملك نصيباً فاضلاً عن دينه
 ومنقطع الغزاة عند أبي يوسف وألجج عند محمد
 ان كان فقيراً ومن له مال في وطنه لامعه ويجوز
 دفعها الى كلهم والى بعضهم ولا تدفع لبناء مسجد
 او تكفين ميت او قضاء دينه او ثمن قن يعق ولا الى
 ذمي وصح غيرها ولا الى غني يملك نصيباً من امي
 مال كان او عبداً او طفله بخلاف ولد الكبير
 وامرأته ان كانا فقيرين ولا الى هاشمي من آل علي
 أو عباس أو جعفر أو عقيل أو حارث ابن عبد المطلب
 ولو كان عاملاً عليها قيل بخلاف التطوع ومواليهم
 مثلهم ولا يدفع الى اصله وان علا او قرعه وان
 سفل او زوجته وكذا لا تدفع الى زوجها خلافاً لهما

عنه اي منقطع الجور

ولا إلى عبده أو مكاتبه أو مدبره أو ام ولد له وكذا
 عبده المعتق بعضه خلافاً لهما ولودفع إلى من
 ظنه مصرقاً فبان أنه غني أو هاشمي أو كافراً أو ابوه
 أو ابنه اجزأه خلافاً لابي يوسف ولو بان أنه عبده
 أو مكاتبه لا يجزئ وتنب دفع ما يغني عن السؤال
 يومه وكرة دفع نصاب أو أكثر إلى فقير غير مديون
 وكرة نقلها إلى بلد آخر إلا إلى قريبه أو حوج من
 أهل بلده ولا يسأل من له قوت يومه

باب صدقة الفطر

هي واجبة على الحر المسلم المالك لنصاب فاضل
 عن حوائجه الأصلية وأن لم يكن نامياً وبه تحرم
 الصدقة وتجب الاغنية عن نفسه وولده
 الصغير الفقير وعبده للخدمة ولو كافراً وكان
 مدبره وام ولد له عن زوجته وولده الكبير
 ولا عن طفله الغني بل من مال الطفل والمجنون
 كالطفل ولا عن مكاتبه ولا عن عبيده للتجارة

ولا عن عبد أبي الأبعد عودة ولا عن عبد أو عبيد
 بين اثنين وعندهما تجب على كل فطرة بما يخصه
 من الرأس دون الأشتاق ولو بيع عبد بخيار
 فعلى من يقرر المالك له وتجب بطولوع فجر
 يوم الفطر فمن مات قبله أو أسلم أو ولد بعده
 لا تجب فطرته وصح تقديمها بلافق بين مدة
 ومدة وندب اخراجها قبل صلاة العيد
 ولا تسقط بالتأخير وهي نصف صاع من بر
 أو دقيق أو سويق أو صاع من تمر أو شعير
 والزبيب كالبر وعندهما كالشعير وهو رواية
 الحسن عن الأمام والصاع ما يسع ثمانية
 أرطال بالعراقي من نحو عدس أو حنظل
 أبي يوسف خمسة أرطال وثلاث رطل ولو دفع
 منوى بر صاع خلا فالحمد ودفع البر في مكان
 تشتري به الأشياء فيه الفضل وعند أبي يوسف
 الدرهم الفضل

عن
 يني لوكان
 لمسا عبد واحد
 ولوجب شئ لوكان
 اثنين على كل
 صدقة عبد
 واحد ولو كانا
 ثلاثة فكل واحد
 ولا يجزئ عن الثالث
 شئ ولو كانا
 أربعة تجزئ على
 كل واحد على
 عبد بن وهب
 هذا إذا أعتق
 من قبله وم
 أحسن في شئ
 الله له

كتاب الصوم

هو ترك الأكل والشرب والوطئ من الفجر الى
 الغروب مع نية من اهله وهو مسلم عاقل
 طاهر من حيض ونفاس وصوم رمضان فريضة
 على كل مسلم مكلف اداءً وقضاءً وصوم المنذور
 والكفارة واجب وغير ذلك نقل وصوم العيدين
 وايام التشريق حرام ويجوز اداء رمضان والتذك
 المعين بنية من الليل والى ما قبل نصف النهار
 لا عنده في الأصح وببطلان النية وبنية النقل
 وصوم رمضان بنية واجب آخر للصحيح المقيم
 لا النذر المعين بل عما نواه ولو نوى المريض
 او المسافر فيه واجباً آخر وقع عما نوى وعندهما
 عن رمضان والنقل كله يجوز بنية قبل نصف
 النهار والقضاء والنذر المطلق والكفارات لا تصح
 الا بنية معينة من الليل ويثبت رمضان برؤية
 هلاله او بعد شعبان ثلاثين ولا يصام يوم الشك

ألا تطوعاً وهو أحب أن وافق صوماً يعتاده ولا في صوم
 الخواص ويفطر غيرهم بعد نصف النهار وكرة
 صومه عن رمضان أو عن واجب آخر وكذا أن
 نوى أن كان رمضان فعنه وألا فعن نفل أو عن
 واجب آخر وصح في الكل عن رمضان أن ثبت وألا
 فما نوى أن جزم ونفل أن ردّ وإن قال أن كان رمضان
 فأنما صام فعنه وألا فلا لا يصح ولو ثبت رمضانيته
 ولا يصير صائماً وإذا كان بالسما علة قبل في هلال
 رمضان خبر عدل ولو عبداً أو انثى أو محمداً
 في قذف تاب ولا يشترط لفظ الشهادة وفي هلال
 الفطر وذى الحجة شهادة حرّين أو حرّ وحرّتين
 بشرط العدالة ولفظ الشهادة لا الدعوى
 وإن لم تكن بالسما علة فلا بد في الكل من جمع
 عظيم يقع العلم بخبرهم وفي رواية يكتفى
 بأثنين وقال الطحاوي يكتفى بواحد إن جاء
 من خارج البلد أو كان على مكان مرتفع ولو صاموا
 ثلاثين ولم يروه حل الفطر إن صاموا بشهادة

منه اي
وان مداموا
بشهادة الخ

اثنين وان بشهادة واحد لا يثبت ومن رأى
هلال رمضان او الفطر ورد قوله صام وان
افطر قضى فقط ويجب على الناس التماس
الهلال في التاسع والعشرين من شعبان ومن
حرمضان واذا ثبت في موضع لزم جميع الناس قيل
يختلف باختلاف المطالع

باب موجبات الفساد

يجب القضاء والكفارة ككفارة المظاهر على
من جامع او جومع في رمضان عمداً في احد السبيلين
او اكل وشرب عمداً اغذاء او دواء او كذا الواجب
او اغتاب فظن انه فطره فاكل عمداً ولا كفارة
بافساد صوم غير رمضان ويجب القضاء فقط
لو افطر خطأ او مكرهاً واحتقن او استعطا واقطر
في اذنيه او داوى بجائفة او امثله فوصل للداء
الى جوفه او دماغه او ابتلع حصاة وحديداً
او استقاء ملاءمه او تسخر بطنه ليلاً والفجر طالع

منه موجبات
بفتح الجيم
ما يوجب
الفساد من
القضاء والكفارة
والكسب ما به
الفساد
منه اي جوفه
بلغت جوفه
او دماغه

أو افطر بطن الغروب ولم تغرب أو اكل ناسياً
 فظن أنه افطر فأكل عمداً أو صبت في حلقه نائماً
 أو جومت نائمة أو مجنونة أو لم ينو في رمضان
 صوماً ولا فطراً وكذا الواصح غير ناء وللصوم فاكل
 وعندهما تجب الكفارة ايضاً ولو اكل أو شرب
 أو جامع ناسياً لا يفطر وكذا لو نام فاحتلم أو انزل
 بنظر أو اذهن أو اكل تحل أو قبل أو اختاب أو احتجم
 أو غلبه القيئ أو تقيأ قليلاً أو اصاب جنباً أو صبت
 في اذنيه ماء وكذا الوصب في احليل دهن
 أو غيره خلافاً لابي يوسف وإن دخل في حلقه
 غباراً ودخاناً أو ذباباً لا يفطر ولو مطراً أو ثلجاً
 افطر في الاصح ولو وطئ ميتة أو بهيمة أو في
 غير السبيلين أو قبل أو لمس ان أنزل افطر
 وإلا فلا وإن ابتلع ما بين أسنانه فإن كان
 قد راحمصة قضى وإن كان دونها لا يقضى إلا
 إذا أخرجه ثم اكله ولو اكل سمسمه من الخارج
 ان ابتلعها افطر وإن مضغها فلا والقيئ ملا الفم

مع اى
 لو دخل في حلقه
 مطراً أو ثلجاً
 عساه ان أنزل
 منياً افطر
 فلو مضغها لا يفطر
 وقبل لو خرج
 ذاد في طهره
 القهستاني
 ما كنفنا المراء
 ملون العصاة
 ولو غير السبيلين
 أبو الفضل غفر
 الحسيني
 مع سائر الأقوال
 في فيه من الغرض
 إذا أكل أو وجد
 طعمها ففطر

ان عاد او اعيد يفسد عند ابي يوسف وان كان
 قليلاً لا يفسد وعند محمد يفسد بأعادة
 القليل لا يعود الكثير وكراه ذوق شئ ومضغه
 بلا غدر ومضغ العلك والقيلة ان لم يأمن
 على نفسه ألا ان آمن ولا الكحل ودهن الشارب
 والسواك ولو عشيأ ومضغ طعام لا بد منه
 لطفل ولا الحمامة ويكره عند الامام الاستنشاق
 للتبرد وكذا الاغتسال والتلف بثوب ولا
 يكره ذلك عند ابي يوسف وقيل تكره المضغمة
 لغير غدر والمباشرة والمعانقة والمصافحة
 في روايته ويستحب السجود وتأخير وتجيل
 الفطر **فصل** بياح الفطر لمريض خاف زيادة
 مرضه بالصوم وللمسافر وصومه احب ان لم
 يضمره ولا قضاء ان ما قاعلى حالهما ويجب
 بقدر ما فاتهما ان صم او اقام بقدره ولا يفقد
 الصية والاقامة فيطعم عنه وليه لكل يوم
 كالفطرة ويلزم من الثلث ان اوصى وأفلا لزوم

وان تبرع به صوم والصلاة كالصوم وفدية كل
صلاة كصوم يوم وهو الصحيح ولا يصوم عنه وليه
ولا يصلي وقضاء رمضان ان شاء فترقه وان شاء
تابعه فان اخره حتى جاء اخر قد مر الاداء ثم قضى
ولا فدية عليه والشيخ الفاني اذا عجز عن
الصوم يفطر ويطعم لكل يوم كالفطرة وان قدر
بعد ذلك لزمه القضاء وحامل او مرضع
خافت على نفسها او ولدها تفطر وتقضي بالفدية
ولا كفارة ويلزم صوم نفل شرع فيه الا في الايام
المنهية ولا يباح له الفطر بلا عذر في رواية
ويباح له بعذر الضيافة ويلزم القضاء ان افطر
ولو نوى المسافر الفطر ثم اقام ونوى الصوم
في وقتها صوم ويلزم ذلك ان كان في رمضان كما يلزم
مقيماً ساقر في يوم منه لكن لو افطر فلا كفارة
فيهما ومن اغشي عليه اياماً قضاهما الا يوماً
حدث فيه او في ليلته ولو جئن كل رمضان
لا يقضى وان افاق ساعة منه قضى ما مضى سواء

بلغ مجنوناً او عرض له بعدة في ظاهر الرواية ولو بلغ
صبي أو أسلم كافراً أو أقام مسافراً وظهرت حائض
في يوم من رمضان لزمه امساك بقية يومه
ولا يلزم الاولين قضاء ولا بخلاف الاخيرين
فصل نذر صوم يومي العيد واثام التشريق
صح وافر وقضى وكذا لو نذر صوم السنة يفطر غداً الايام
ويقضيها ولا عهدة لو صامها ثم ان نوى النذر فقط او نواه
ونوى ان لا يكون يميناً ولم ينو شيئاً كان نذراً فقط وان
نوى اليمين وان لا يكون نذراً كان يميناً فحسب فيجب
بالفطر كفارة اليمين لا القضاء وان نواه او اليمين فقط
كان نذراً ويميناً فيجب القضاء والكفارة ان
افرط وعند ابي يوسف نذر في الاول ويمين
في الثاني ولا يكره اتباع الفطر بصوم ستة من
شوال وتفريقها بعد من الكراهة والتشبه بالنضاري

باب الاعتكاف

هو سنة مؤكدة ويجب بالنذر وهو اللبس في مسجد
جماعة مع النية واقله يوم عند الامام واكثره

عند أبي يوسف وساعة عند محمد والصوم شرط
 في الاعتكاف فالواجب وكذا في النفل في رواية
 والمرأة تعتكف في مسجد بيتها ولا يخرج المعتكف
 إلا الحاجة إلا أنسان أو الجمعة في وقت يدرکہا
 مع سنتها ولا يلبث في الجامع أكثر من ذلك فإن
 لبث فلا فساد فإن خرج ساعة بلا عذر فسد
 وعندهم لا يفسد ما لم يكن أكثر اليوم وأكله -
 وشربه ونومه فيه ويجوز له أن يبيع ويباع
 فيه بلا احتضار السلعة ولا يجوز لغيره ويحرم
 عليه الوطئ ودواعيه ويفسد بوطئه ولو
 ناسيًا وفي الليل وبألمس والقبلة والوطئ
 في غير فرج أيضًا أن أنزل وألا فلا ويكره له
 الضمت والكلام إلا بخير ومن نذر اعتكاف
 أيام لزمته بلياليها وإن نذر يومين لزمه
 بليالتيهما خلا قال أبي يوسف في الليلة الأولى
 منهما وإن نوى النهار خاصة صحته ويلزم
 التتابع وإن لم يلزمه ويلزم بالشروع إلا

عند محمد رحمه الله

كتاب الحج

هو زيارة مكان مخصوص في زمان مخصوص بفعل
مخصوص فرض في العمر مرة على القور خلافاً لمحمد
ليشروط اسلام وحرية وعقل وبلوغ وصحة
وقدرة زاد وراحلة ونفقة ذهابه وايابه
فضلت عن حوائجه الاصلية ونفقة عياله
الى حين عوده مع امن الطريق وزوج او محرم
للمرأة ان كان بينها وبين مكة مسافة سفر
ولا تلج بلا احدهما وشريط كون المهر عاقلاً
بالغا غير مجوسى ولا فاسق ونفقته عليها وتلج معه
حجة الا سلام بغير اذن زوجها فلو احرم صبي او عبد
قباح او عتق فمضى لا يجوز عن فرضه فان جدد
الصبي احرامه للفرض صح بخلاف العبد وفرضه
الاحرام وهو شرط والوقوف بعرفة وطواف الزيارة
وهه اركان وواجبه الوقوف بمنزلة والسعي

بين الصفا والمروة ورعي الجمار وطواف الصدر
 للأفاقي والحلق أو التقصير وكل ما يجب بتركه الدم
 وغيرها سنن وأداب وأشهره شوال وذو القعدة
 والعشر الأول من ذي الحجة ويكره الأحرار
 له قبلها والعمره سنة والمواقيت للملئيين
 ذو الحليفة وللشاميين جحفة وللعراقيين
 ذات عرق وللنجديين قرن ولليمنين يلملم
 لأهلها ومن مؤتمها ويحرم تأخير الأحرار عنها
 لمن قصد دخول مكة وجاز التقديم وهو أفضل
 ويحل لمن هو داخلها دخول مكة غير محرر
 ووقته الحل وللمكي في الحج الحرم وفي العمرة الحل
فصل وإذا أراد الأحرار من ذب أن يقلم
 أظفاره ويقص شاربه ويحلق عانته ثم يتوضأ
 أو يغتسل وهو أفضل ويلبس أزاراً ورداء جديدين
 أبيضين وهو أفضل ولو كان غسيلين أو لبس ثوباً
 واحداً أستر عورته جاز ويتطيب ويصل ركعتين
 فإن كان مفرداً بالحج يقول عقيبهما اللهم اني اريد

الحج فيسره لي وتقبله مني وان نوي بقلبه اجزأه
 ثم يلبي فيقول لبيك اللهم لبيك لبيك
 لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك
 والمملك لا شريك لك ولا ينقص منها ويجوز
 الزيادة فاذا البى ناويا فقد احرم فليتنق الرث
 والفسوق والجحدال وقتل صيد البر والاشارة
 اليه والبالالة عليه وقتل القمل والتطيب
 وقلم الظفر وحلق شعر رأسه او بدنه وقص
 لحيته وستر رأسه او وجهه وغسل رأسه
 او لحيته بالخطمي ولبس قميص او سراويل
 او قباء او عمامة او قلنسوة او خفين الا ان
 لا يجد نعلين فيقطعهما من اسفل الكعبين
 وليس ثوب صبيغ بزعفران او عصفر او ورم
 غسل حتى لا ينفض ويجوز له الاغتسال ودخول
 الحمام والاستظلال بالبيت والمحمل وشد
 الحميان في وسطه ومقاتلة عدوه ويكثر
 التلبية رافعاً بها صوته عقيب الصلوات

وكلما علا شرفاً أو هبط وادياً أو لقي ركباً
 وبالأسماء **فصل** فإذا دخل مكة ابتدأ بالمسجد
 فإذا عاين البيت كبر وهلل وابتدأ بالحجر
 الأسود فاستقبله وكبر وهلل رافعاً يديه
 كالصلوة ويقبله إن استطاع من غير ايداء
 أو يستلمه أو يسه شيئاً في يده ويقبله أو يشير
 إليه مستقبلاً مكبراً مهلاً حامداً لله تعالى
 ومصلياً على النبي صلى الله عليه وسلم ويطوف
 أخذاً عن يمينه مما يلي الباب وقد اضطجع
 رداءه بأن جعله تحت إبطه الأيمن والفقى طرفه
 على كتفه الأيسر ويجعل طوافه وراء الحطيم
 سبعة أشواط يرمل في الثلاثة الأولى منها
 ويمشي في الباقى على هيئته ويستلم الحجر كلما مر به
 ويختم طوافه بالأستلام واستلام الركن
 اليماني كلما مر به حسن ثم يصلي ركعتين عند
 المقام أو حيث تيسر له من المسجد وهما واجبتان
 بعد كل أسبوع وهذا طواف القدوم وهو سنة

لغير المقيم بمكة ثم يمشي في طريقه إلى الحجر ثم يخرج
 إلى الصفا فيصعد عليه ويستقبل البيت
 ويكبر ويهلل ويصلي على النبي صلى الله عليه
 وسلم رافعاً يديه للدعاء ويدعو بما شاء
 ثم ينحط نحو الروة ويمشي على مهل فاذا بلغ نحو
 بطن الوادي بين الميلين الأخضرين يسعى سعياً
 حتى يجاوزهما ويفعل على الروة كفعله على
 الصفا وهذا شوط فيسعى بينهما سبعة أشواط
 يبدأ بالصفا ويختتم بالروة ثم يقيم بمكة محرماً
 ويطوف بالبيت نفلًا ما أراد فاذا كان اليوم
 السابع من ذي الحجة يخطب الإمام خطبة
 يعلم الناس فيها المناسك وكذا يخطب في
 التاسع بعرفات وفي الحادي عشرة بمنى فاذا
 صلى الفجر يوم التروية خرج إلى منى فيقيم بها
 إلى صلاة فجر يوم عرفة ثم يتوجه إلى عرفات
 فاذا زالت الشمس خطب الإمام خطبتين بالجمعة
 وعلم فيهما المناسك وصلى بعد الخطبة

بالناس الظهر والعصر معاً باذان واقامتين
 وشرط الجميع صلاتيهما مع الامام خلافاً لهما
 وكونه محروماً فيها ثم يقف ركباً مع الامام بوضوء
 او غسل وهو السنة قرب جبل الرحمة وعرفات
 كلها موقف الابلطن عُرنة ويستقبل القبلة رافعاً
 يديه بسطاً حامداً مكبراً مهلاً مصلياً على النبي
 صلى الله عليه وسلم داعياً بحاجته بمجده ويقف
 الناس وراء الامام يقرباه مستقبليين سامعين
 لقوله ثم يفيضون معه بعد الغروب الى مزدلفة
 وينزل يقرب جبل قزح ويصلي المغرب والعشاء
 باذان واقامة ومن صلى المغرب في الطريق
 او بعرفات فعليه اعادتهما ما لم يطلع الفجر
 خلافاً لابن يوسف ويبيت بمزدلفة فاذا طلع
 الفجر صلى بغلس ووقف بالمشعر الحرام وصنع
 كما في عرفة ومزدلفة كلها موقف الاوادي
 محترس فاذا اسفر نفر قبل طلوع الشمس الى منى
 فيبداء فيها برمي جمرة العقبة من بطن

الوادي بسبع حصيات كحصى الخذف يكبر مع
 كل حصاة ويقطع التلبية بأولها ولا يقف
 عندها ثم يذبح أن أحب ثم يحلق وهو أفضل
 ويقصر وقد حل له غير النساء ثم يذهب من
 يومه أو الغدا وبعدة إلى مكة فيطوف للزيارة
 بلا رمل ولا سعي إن كان قد قدمها وألا رمل فيه
 وسعي بعده وقد حل له النساء ووقته بعد
 طلوع فجر يوم النحر وهو فيه أفضل وكرة تأخير
 عن أيام النحر ثم يعود إلى منى فيرمي الجمار الثلاث
 في اليوم الثاني بعد الزوال يبدأ بالتى تلى
 المسجد فيرميها بسبع حصيات يكبر مع كل
 حصاة ويقف عندها ويدعو ثم بالتى تليها
 كذلك ثم بحجرة العقبة كذلك إلا أنه لا يقف
 عندها ثم يفعل في اليوم الثالث كذلك ثم
 إن شاء نفر إلى مكة وله ذلك قبل طلوع فجر
 في اليوم الرابع لا بعده حتى يرمي وإن شاء
 أقام فرمى كما تقدم وهو أحب وإن رمى فيه

قبل الزوال جائزاً خلافاً لهما وجاز الرمي ركباً
 وغير ركب الفضل في غير جنة العتبة ويبيت
 ليألى الرمي بمنى وكرة تقدر ثقله إلى مكة قبل
 نقره فإذا انفرد إلى مكة نزل بالمحصب ولو ساعة
 فإذا أراد الظعن عنها طأف للصدر سبعة
 أشواط بالأرمل ولا سعي وهو واجب إلا على
 المتقدم بمكة ثم يستقي من زمزم ويشرب
 ثم يأتي الباب ويقبل العتبة ويضع صدره
 وبطنه وخداه الأيمن على الملتزمين الباب
 والحجر الأسود ويتشبه بالأسرار ساعة ويدعو
 بحته هذا ويكفي ويرجع القهقري حتى يخرج
 من المسجد **فصل** أن لم يدخل المحرم بمكة
 وتوجه إلى عرفة ووقف بها سقط عنه طواف
 القدوم ولا شيء عليه لتركهم ومن وقف واجتاز
 بعرفة ساعة ما بين زوال الشمس من يوم
 عرفة وطلوع الفجر من يوم النحر فقد أدرك الحج
 ولو ناشئاً أو مضى عليه أو لم يعلم أنها عرفة

ومن فاته ذلك فقد فاته الحج فيطوف ويسعى ويتحلل
 ويقضى من قابل ولا دم عليه ولو امر رفيقه ان
 يحرم عنه عند اغماثه ففعل صح وكذا ان فعل
 بلا امر خلا فالهما والمرأة في جميع ذلك كالرجل
 الا انها تكشف وجهها لارأسها ولو سالت
 على وجهها شيئاً وجأفته جاز ولا تجهر بالتلبية
 ولا ترمل ولا تسعى بين الميئين ولا تحلق بل تقصر
 وتلبس المخيط ولا تقرب الحجر اذا كان عند رجال
 ولو حاضت عند الاحرام اغتسلت وانت بجميع
 المناسك الا الطواف وان حاضت بعد طواف
 الزيارة سقط عنها طواف الصدر ولا شيء عليها
 لتركه كما يسقط عن اقام بركة ولو بعد النفر
 عند ابى يوسف وعند عجل لا يسقط بالاقامة
 بعده ومن قلد بدنة تطوع او نذرا وجزاء
 صيد او نحوه وتوجه معها يريد الحج فقد احرم
 وان لم يلب فان بعث بها ثم توجه فلا حتى
 يلحقها الا في بدنة المتعة فان جلدتها واشعرها

او قتل شاة لا يكون محرماً واليدن من الابل والبقرة

باب القران والتمتع

القران افضل مطلقاً وهو ان يُهْرَلَّ بالعمره واجلج
معاً من الميقات ويقول بعد الصلوة اللهم
انني اريد الحج والعمره فيسرها لي وتقبلها مني
فاذا دخل مكة ابتدأ فطاف للعمرة وسعى ثم
طاف للحج طواف القدوم وسعى فلو طاف لهما
طوافين وسعى سعيين جازوا سواء ثم حج كما امر
فاذا رمى جمره العقبة يوم النحر ذبح دم القران
شاة او بدنة او سبع بدنة فان عجز عنه صام
ثلاثة ايام قبل يوم النحر والا ففعل كغيرها
يوم عرفة وسبعة اذا فرغ ولو بمكة فان لم
يصبه الثلاثة قبل يوم النحر تعين الدم وان
وقف القارن بعرفة قبل طوافه للعمرة فقد
رفضها فعليه دم لرفضها وتقضيها وسقط عنه
دم القران. والتمتع افضل من الافراد وهو

ان يأتي بالعمره في اشهر الحج ثم يحج من عامه
 فيحرم بها من الميقات فيطوف لها وسعى ويحطل
 منها ان لم يسق الهدى ويقطع التلبية باول
 الطواف ثم يحرم بالحج من الحرم يوم التروية
 وقبله افضل وتيج ويدج كالقارن فان عجز
 فكحكمه وجاز صوم الثلاثة قبل طوافها
 ولو في شوال بعد الاحرام بها لا قبله فان شاء
 سوق الهدى وهو افضل احرم وساقه وهو
 اولى من قوده وان كان بدنة قلدها بمزادة
 او نعل وهو اولى من التجليل والاشعار جائز
 عند هما وشق سنامها من الاليس وهو الاشبه
 بفعله عليه السلام ومن الاليس ويكره
 عند الامام ثم يعتمر كما تقدم ولا يتحلل
 ويحرم بالحج كما مر فاذا حلق يوم النحر حل من
 احراميه ولا تمتع ولا قران لاهل مكة ومن
 هو داخل المواقيت فاذا عاد الم تمتع الى اهله
 بعد العمره ولم يكن ساق الهدى بطل تمتعه

وان كان قد ساقه لا ومن طاف للعمرة قبل شهر
الحج اقل من اربعة وايّ بعد دخولها وحج كان
متمتعاً وان كان طاف اربعة فلا ولو اعتمر
كوفاً اشهر الحج وتحلل واقام بمكة وحج صح
تمتع به وكذا لو اقام ببصرة وقيل لا يصح -
عند هبما ولو افسد عمرته واقام ببصرة
وقضاها وحج لا يصح تمتعه الا ان يعود الى
اهله ثم يأتى بهما وعند هبما يصح وان لم يعد
وان بقي بعد الافساد بمكة وقضى وحج من
غير عود لا يصح تمتعه اتفاقاً وما افسده
المتمتع من عمرته او حجه مضى فيه وسقط
عنه دم التمتع ومن تمتع فظهر لا يجزئه
عن دم التمتع -

باب الجنائيات

ان طيب المحرم عضواً لزمه دم وكذا الوادّهن
بزيت وعند هبما صدقة ولو خضب رأسه

بجناء او سترة يوماً كاملاً فعليه دم وكنز
 لو لبس مخيطاً يوماً كاملاً او حلق ربع رأسه او لحيته
 او حلق رقبتة او ابطيه او احد هما او عانتة
 وكنز الوحلق محاجمه وعندهما صدقة وان
 قص اظافير يديه ورجليه في مجلس واحد
 فعليه دم وكنز الوقص اظافير يد واحد
 او رجل وان قص اظافير يديه ورجليه في
 اربعة مجالس فعليه اربعة دماء وعند
 محمد دم واحد وان طيب اقل من عضو
 او ستر رأسه او لبس المخيط اقل من يوم فعليه
 صدقة وكنز الوحلق اقل من ربع رأسه
 او لحيته او حلق بعض رقبتة او عانتة او احد
 ابطيه او رأس غيره او قص اقل من خمسة
 اظفار او خمسة متفرقة وعند محمد في
 الخمسة المتفرقة دم وان طيب او لبس
 او حلق لعن رختان شاء ذبح شاة وان شاء
 تصدق بثلاثة اصوع على ستة مساكين

وان شاء صام ثلاثة ايام ولو ارتد آتى او التمس
بالقميص او اتزر بالسر او يل فلا بأس به
وكذا لو ادخل منكبيه في القباء لم يدخل
يديه في كُميه **فصل** وان طاف للقدم
او للصدر جنباً فعليه دم وكذا لو طاف
للركن محدثاً او ترك طواف الصدر او اربعة
منه او دون اربعة من الركن او افاض من
عرفة قبل الامام او ترك السعي او الوقوف
بمزدلفة او رمي الجمار كلها او رمي يوم او رمي
جمرة العقبة يوم النحر او اكثره ولو طاف للقدم
او للصدر محدثاً فعليه صدقة وكذا لو ترك
دون اربعة من الصدر او رمي احداً من الجمار
الثلاث ولو ترك طواف الركن او اربعة منه
بقي محرماً ابداً حتى يطوفها وان طافه جنباً
فعليه بدنة والا فضل ان يعيده ما دام
بمكة وليسقط الدم ولو طاف للصدر طاهر
في آخر أيام التشريق بعد ما طاف للركن محدثاً فعليه

عمادى الفاضل على
ملكبيه كالزاد
ولم يلبسه
ابو الفضل محمد
محمد ومحمد بن
عبد الله الشافعي
عبد الله الشافعي
ان يدخل ثوبه
تحت يده العيني
او يلقيه على
ملكبيه كالأيسر
ابو الفضل محمد
محمد ومحمد بن
غفر الله له
ولو الدابة -

دم ولو كان بعد ما طاف له جنباً فدل ما ن
وعند هذا دم فقط ايضاً وان طاف لعمرته وسعى
محدثاً يعيد هما فان رجع الى اهله ولم يعدهما
فعليه دم ولا شيء لو اعادة الطواف فقط هو
الصحيح وان جامع المحرم في احد السبيلين
قبل الوقوف بعرفة ولونا سياً فسد حجّه
ويمضي فيه ويقضيه وعليه دم وليس عليه
ان يفترق عن زوجته في القضاء وان جامع بعد
الوقوف قبل الحلق لا يفسد وعليه بدنة
ولو بعد الحلق قبل طواف الزيارة فعليه دم
وكذا الوقوف او لمس بشهوة وان لم ينزل وكذا
لو جامع في عمرته قبل طواف الاكثر لزمه الدم
وفسدت وقضاها وان بعد طواف الاكثر لزم
الدم ولا تنفس ولا شيء ان انزل ينظر ولو الى
فرج وان اتخر الحلق او طواف الزيارة عن ايام
الحج فعليه دم خلافاً لهما وكذا الخلاف لو اتخر
الرعي او قدّم نسكاً على نسكٍ هو قبله وان

حلق في غير الحرم الحج او عمرة فعليه دم خلائقاً
 لا يبي يوسف فلو عاد المعتمر بعد خروجه
 فقصر فلا دم اجماً و لو حلق القارن قبل
 الذبح لزمه دمان وعندهما دم والدم
 حيث ذكر شاة تجزئ في الاضحية والصدقة
 ما تجزئ في الفطرة - ٢

فصل في قتل الصيد

ان قتل محرم صيد برّ او ذلّ عليه من قتله
 فعليه الجزاء وهو قيمة الصيد بتقويم عدلين
 في موضع قتله او في اقرب موضع منه ان لم يكن
 له فيه قيمة ثم ان شاء اشترى بها هدياً ان
 بلغت فذبحه بالحرم وان شاء اشترى بها
 طعاماً فصدق به على كل فقير نصف صاع من
 برّ او صاع تمر او شعير لا اقل وان شاء صام عن
 طعام كل فقير يوماً فان فضل اقل من طعام
 فقير تصدق به او صام عنه يوماً كاملاً

وعند محمد الجزاء نظير الصيد في الجثة فيما له
 نظير فني الطيبي شاة وفي الضبيع شاة وفي الارنب
 عناق وفي اليربوع جفرة وفي النعام بدنة
 وفي حمار الوحش بقرة ومالا نظيره فكقولهما
 والعامد والناسي والعائد والمبتدئ في
 ذلك سواء وان جرح الصيد او قطع عضوه او تنف
 شعره ضمن ما نقص من قيمته وان تنف ريشه
 او قطع قوائمه فخرج عن حيز الامتناع فعليه
 قيمته كاملة وان حلبه فقيمة لبنه وان
 كسريضه فقيمة البيض وان خرج من البيض
 فرخ ميت فقيمة الفرخ ولا شيء بقتل غراب
 وحداة وذئب وحيّة وعقرب وفأرة وكلب
 عقور وبعوض ونمل وبرغوث وقراد وسلحفاة وان
 قتل قملة او جرادة تصدق بها شاء وترة خير
 من جرادة ولا يتجاوز شاة في قتل السبع وان
 صال فلا شيء بقتله وان اضطر المحرم الى قتل
 الصيد فقتله فعليه الجزاء والمحرم ذبح شاة

وبقرة وبغير ودجاج وبطأ اهلي وصيد سمك وعليه
الجزاء بذبح حيا ممسوول او ظبي مستأنس ولو ذبح
صيدا فهو ميتة ولو اكل منه فعليه قيمة
ما اكل مع الجزاء بخلاف محرما اكل منه
ويحل اليهم لحم صيد صاده حلال وذبحه
ان لم يدان عليه ولا امره بصيده ولا اعانته
ومن دخل الحرم في يده صيد فعليه ارساله
فان باعه رد البيع ان كان باقيا وان فات لزومه
الجزاء ومن احرمه وفي بيته او قفصه صيدا يلزم
ارساله وان اخذ حلالا صيدا ثم احرمه فارسله
احد ضمن الرسل بخلاف ما اخذه محرما فان
قتل ما اخذه المحرم محرما احرمه منا ورجع اخذه
على قاتله وان قتل الحلال صيدا احرم فعليه
قيمتة وان حلبه فقيمة لبنه ومن قطع حشيش
الحرم او شجره غير منبت ولا مما ينبت الناس
ضمن قيمته الا ما جف والتصدق له متعين
في هذه الاربعة ولا يجزئ الصوم وحرم رعي

حشيشه الا الاذخرو كل ما على المفرد به دم فعلى
 القارن به دمان الا ان يجاوز الميقات غير محرّم
 وان قتل محرمان صيداً فعلى كل منهما جزاء كامل
 وان قتل حلالاً صيداً المحرم فعليه ما جزاء واحد
 ويبطل بيع المحرم الصيد وشراؤه ومن اخرج
 ظبية المحرم فولدت وماتت ضمنهما وان اذى
 جزاؤها ثم ولدت لا يضمن الولد.

باب مجاوزة الميقات بلا احرام

من جاوز الميقات غير محرّم ثم احرم لزمه دم فان
 عاد اليه محرماً ملتبساً سقط وعندهما يسقط
 بعوده محرماً وان لم يلبث وان عاد نبل ان يحرّم
 فاحرم منه سقط وكذا الواحرم بعمره ثم افسدها
 وقضاها وان عاد بعد ما شرع في الطواف لا يسقط
 وان دخل كوفي البستان لحاجة فله دخول مكة
 غير شرم وميقاته البستان ومن دخل مكة
 بلا احرام لزمه حج او عمرة فلو عاد واحرم شحجة

١٠٠
 عامر بن عبد الله بن
 واذا دخل مكة
 لكن قد وقع في عبادة
 ١٠١
 ١٠٢

١٠٣
 ١٠٤

الاسلام في عامه سقط ما لزمه بدخول مكة
ايضاً وان عاد بعد عامه لا يسقط وان جاوز
مكي او متمتع الحرم غير محرم فهو كمن جاوز
المليقات ووقوفه كطوافه .

باب اضافة الاحرام الى الاحرام

مكي طاف لعمرته شوطاً فاحرم بالحج رفضه وعليه
دم وقضاء حج وعمره فلو اتمها صح وعليه دم
ومن احرم الحج ثم باخر يوم الفجر فان كان قد حلق
في الاول لزمه الثاني ولا دم عليه والا لزمه
وعليه دم سواء قصر بعد احرام الثاني او لم يقصر
وعند هذا ان لم يقصر فلا دم عليه ومن فرغ
من عمرته الا التقصير فاحرم باخرى لزمه
دم ولو احرم فاتي الحج ثم بعمره لزمه فاذا وقف
بعرفة قبل افعال العمرة فقد رفضها الا لو توجه
ولم يقف فان احرم بها بعد طوافه للحج ندب
رفضها ويقضيها وعليه دم فان مضى عليها صح

ولزمه دم وهو دم مجبر في الصحيح وان اهل البيت
بعمره يوم النحر وايا ما التشرىق لزمته ولزمه رفقها
وقضاهؤها ودم فان مضى عليها صح وعليه دم من
فاته الحج فاحرم الحج او عمرة لزمه ان رقص
والقضاء والدم

باب الاحصار والفوائت

ان احصر المحرم بعد وا ومرض او عدل محرماً
او ضياع نفقة فله ان يبعث شاة تذبح عنه
في الحرم في وقت معين ويحلل بعد ذبحها من
غير حلق ولا تقصير خلافاً لابي يوسف وان كان
قارناً يبعث دمين ويجوز ذبحها قبل يوم النحر
لا في الحل وعند همالا يجوز قبل يوم النحر ان
كان محصراً بالحج وعلى المحصر بالحج اذا تحلل قضاء
حج وعمرة وعلى المعتمر عمرة وعلى القارن حجة
وعمرتان فان زال الاحصار بعد بعث الدم
وامكنه ادراكه قبل ذبحه وادراك الحج

عن ابي النضر
بان سالت عمر
بذل الاحرام
وبينها وبين مكة
مسيرة ثلثة
ايام وعاقبها ١٣١

لا يجوز له التحلل ولزمه المضي وان امكن ادراكه
فقط تحلل وان امكن ادراك الحج فقط جاز التحلل
استحساناً ومن منع بمكة عن الركنين فهو محصر
وان قدر على احدهما فليس بمحصر ومن فاتته
الحج بفوات الوقوف بعرفة فليست تحلل بأفعال العمرة
وعليه الحج من قابل ولا دم عليه ولا فوت للعمرة
وهي احرام وطواف وسعي وتجوز في كل السنة
وتكره يوم عرفة والنحر وایام التشريق ويقطع
التلبية فيها ياول الطواف ؛

باب الحج عن الغير

تجوز النيابة في العبادات المالية مطلقاً ولا تجوز
في البدنية بحال وفي المركبة منها ما حج تجوز عنها الحجز
لا عند القدرة ويشترط الموت او العجز الدائم الى
الموت وانما شرط العجز للحج الفرض لا للنفل
فمن عجز فأج صم ويقع عنه وينوي النائب عنه
فيقول لبيك بحجة عن فلان ويرة ما فضل من

النفقة الى الوصي والورثة ويجوز ايجاج الضرورة
 والمرأة والعبد وغيرهما ولي ومن امره
 رجلان فاحرم نكحة عنهما ضمن نفقتهمها والحجة
 له وان ابهم الاحرام ثمرعتين احدهما قبل المضي
 صح خلافاً لابي يوسف وبعده لا ودم المتعة
 والقران على المأمور وكذا دم الجنائية ودم
 الاحصار على الامر خلافاً لابي يوسف وان كان
 ميتاً ففى ماله وان جامع قبل الوقوف ضمن
 النفقة وان مات المأمور في الطريق نكح من منزل
 امره من ثلث ما بقي من ماله وعندهما من حيث
 مات المأمور لكن عند ابي يوسف بما بقي من الثلث
 وعند محمد بما بقي من المال المدفوع ويرى ما فضل
 من النفقة الى الوصي او الورثة ومن اهل نكحة
 عن ابويه ثمرعتين احدهما جاز وللانسان ان
 يجعل ثواب عمله لغيرهم في جميع العبادات



بَابُ الْهَدْيِ

هو من ابل او بقرا وغنم واقله شاة ولا يجب
تعريفه ويجزئ في الاضحية وتجزي الشاة
في كل موضع الا اذا طافت للزيارة جنباً او جامع
بعد وقوف عرفة قبل الحلق فلا يجزئ
فيهما الا البدنة وياكل من هدي التطوع
والمتعة والقران لا من غيرها وخص ذبح هدي
المتعة والقران بايام النحر دون غيرها والكل
بالحرمة ويجوز ان يتصدق به على فقير الحرم
وغیره ويتصدق بحلّه ونظامه ولا يعطى
اجر الجزاء منه ولا يركبه الا عند الضرورة فان
نقص بركو به ضمنه ولا يحلبه فان حلبه
تصدق به وينضح ضرعه بالماء البارد لينقطع
لبنه فان عطب الهدي الواجب وتعيب فاحشاً
اقام غيره مقامه وصنع بالمعيب ما شاء وان
عطب التطوع نحرة وصبغ نعله بدمه وضرب به

صفحته ولا يأكل منه هو ولا غني وليس عليه
غيره وتقلد بدنة التطوع والمتعة والقران
لا غيرها. ب.

مسائل منتورة

شهد وان هذا اليوم الذي وقف فيه يوم الفجر
بطلت ولو شهد وانه يوم التزوية صححت ومن
ترك الجمرة الاولى في اليوم الثاني فان شاء
رماها فقط والاولى ان يرعى الكل ومن نذر ان
يحج ما شيئاً يمشي من بيته حتى يطوف وقيل من
حيث يحرم فان ركب لزمه دم حلال اشترى امة
محرومة بالاذن فله ان يحللها والاولى تحليلها بقص
شعرا وظفر قبل الجماع. ب.

كتاب التكااح

هو عقد يرد على ملك المتعة قصداً يجب عند
التوثيق ويكره عند خوف الجور وليس مؤكداً

مع اى الشئ
التموى شرب
ملك المهر
والنفقة وفى
النهاية اذا
يملكه الاحوال
عن التزوا الا به
كان فنهجا
ابو الفضل
فحل ونجس
عقد التكااح
لما له به

حالة الاعتدال ويتعقد بايجاب وقبول كلاهما
بلفظ الماضي او احدهما كزَوْجَتِي فَقَالَ زَوْجَتِ
وَان لَمْ يَعْلَمَا مَعْنَاهُمَا وَلَوْ قَالَ "دَادِي" او "يَزِيَّتِي"
فَقَالَ "دَاد" او "يَزِيَّت" بِلَا مَيْمُونٍ كَبَيْعٍ وَشُرَاءٍ
وَلَوْ قَالَ عِنْدَ الشُّهُودِ - "مَازَنَ وَشَوَيْلِمَ" لَا يَتَعَقَدُ
وَأَنَّمَا يَصِحُّ بِلَفْظِ نِكَاحٍ وَتَزْوِيجٍ وَمَا وَضَعَ لِمَلِيكَ
الْعَيْنِ فِي الْحَالِ كَبَيْعٍ وَشُرَاءٍ وَهَبَةٍ وَصَدَقَةٍ
وَقَمْلِيكَ لَا بِأَجَارَةٍ وَأَبَاحَةٍ وَأَعَارَةٍ وَوَصِيَّةٍ
وَشَرْطٍ سَمِعَ كُلٌّ مِنَ الْعَاقِدِينَ لَفْظَ الْآخَرِ وَحُضُورُ
حَرِّينَ أَوْ حَرٍّ وَحَرَّتَيْنِ مُكَلِّفَيْنِ مُسْلِمِينَ إِنْ كَانَتْ
الزَّوْجَةُ مُسْلِمَةً سَامِعِينَ مَعًا لَفْظَهُمَا فَلَا يَصِحُّ
إِنْ سَمِعَا مُتَفَرِّقِينَ وَجَازَ كَوْنُهُمَا فَاسْتَقِينَ
أَوْ مَحْدُودَيْنِ فِي قَدْفٍ أَوْ أَعْمِيَيْنِ أَوْ ابْنِي
الْعَاقِدِينَ أَوْ ابْنِي أَحَدِهِمَا وَلَا يَظْهَرُ بِشَهَادَتِهِمَا
عِنْدَ دَعْوَى الْقَرِيبِ وَصَحَّ تَزْوِيجُ مُسْلِمٍ ذَمِيَّةٍ
عِنْدَ ذَمِيٍّ خَلَا قُلُوبَهُمَا وَلَا يَظْهَرُ بِشَهَادَتِهِمَا
إِنْ أَدْعَتْ وَمِنْ أَمْرِ رَجُلٍ إِنْ يَزُوجُ صَغِيرَتَهُ تَزْوِجَهَا

عند رجل صحيح ان كان الاب حاضراً والا لا وكذا
لو زوج الاب بالغة عند رجل ان حضرت صحيح
الشكاح والا فلا

باب المحرمات

يحرم على الرجل أمه وجدته وان غلبت وبنته
وبنت ولده وان سفلت واخته وبنتها وبنت
اخيه وان سفلت وعمته وخالته وامرأته
مطلقاً وبنت امرأة دخل بها وامرأة ابيه
وان علا وابنه وان سفل والكل رضاعاً والجمع
بين الاختين نكاحاً ولو في عدة من باين او رجعي
او وطئاً بملك يمين فلو تزوج اخت امته التي
وطئها لا يطأ واحدة منهما حتى يحرم الاخرى
ولو تزوج اختين في عقدين ولم يعلم الاولى لفرق
بينه وبينهما ولهما نصف مهر والجمع بين
امراتين ولو فرضت احداهما ذكر التحريم عليه
الاخرى بخلاف الجمع بين امرأة وبنت زوجها

لا امنها والنزلى يوجب حرمة المصاهرة وكذا المس
 بشهوة من احد الجانبين ونظرة الى فرجها الداخل
 ونظرها الى ذكره بشهوة ومادون تسع سنين
 غير مشتهاة وبه يفتى ولو انزل مع المس لا تثبت
 الحرمة هو الصحيح وصح نكاح الكتابية والصابغة
 المومنة بنبي المقررة بكتاب لا عابدة كوكب
 وصح نكاح المحرم والمحرمة والامة المسلمة
 والكتابية ولو مع طول الحرية والحرية على الامة
 واربع فقط للمحررات اواماء وللعبد شتان
 وجبلى من زنى خلافا لابي يوسف ولا توطأ حتى
 تضع وموطوءة سيدها اوزان ولو تزوج امرأتين
 بعقد واحد واحد نهما محرمة صح نكاح الأخرى
 والمستمى كله لها وعندهما يقسم على مهر
 مثلها ولا يصح تزوج امته او سيدته او عروسية
 او وثنية ولا خامسة في عدة رابعة ابانها والامة
 على حرّة او في عدتها خلافا لهما فيما اذا كانت
 عدة البائين ولا حامل من سبي او حامل ثبتت

نسب حملها ولو من سيدها ولا نكاح امتعة والموقت ي

باب الأولياء والإكفاء

نفذ نكاح حرة مكلفة بلا ولي وله الاعتراض في غير
الكفو وروى الحسن عن الأمام معد مجازة وعليه
قتوبى قاضينان وعند محمد ينعقد موقفاً ولو من
كفو ولا يجبر ولي بالغة ولو بكراً فان استأذن
الولي البكر فسكت أو ضحكت أو بكت بلا صوت
فهو إذن ومع الصوت رد وكذا الزوجان قبلها
الخبر وشرط فيهما تسمية الزوج لا المهر هو
الصحيح ولو استأذنها غير الولي الأقرب فلا بد
من القول وكذا لو استأذن الشيب ومن زالت
بكرتها بوثبة أو حيضة أو جراحة أو تعديس
فهي بكر وكذا الزالت بزناً خفي خلافاً لها ولو قال
لها الزوج سكت وقالت رددت ولا بينة له
فالقول لها وتحلف عندهما إلا مام
ولو ولي نكاح المجنونة والصغيرة والصغيرة ولو ثيباً

فان كان اباً او جدّاً الزمه وان كان غيرهما فلهما
 الخيار اذ ابلغا او علما بالنكاح بعد البلوغ خلافاً
 لابن يوسف وسكوت البكور رضي ولا يمتد خيارها
 الى اخر المجلس وان جمعت ان لها الخيار بجنس
 المعتقة وخيار الغلام والشيب لا يبطل ولو قاما
 عن المجلس ما لم يرضيا صريحاً او دلالة وشرط
 القضاء للفسخ في خيار البلوغ لا في خيار العتق فان
 مات احدهما قبل التفريق ورثه الاخر ببلغا او لا
 والولي هو العصبية نسباً او سبباً على ترتيب
 الارث وابن المجنونة مقدم على ابيها خلافاً
 لمحمد ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا مجنون ولا
 كافر على ولده المسلم فان لم يكن عصبية
 فلا بد ثم للاخت لابوين ثم للاخت لاب ثم لولد
 الام ثم لذنوي الارحام الا قرب فالاقرب التزويج
 عند الامام خلافاً لمحمد وابو يوسف مع محمد
 في الاشر ثم لمولى الموالات ثم لقاض في منشور
 ذلك وللأبعد التزويج اذا كان الاقرب غائباً

بحيث لا ينتظر الكفو الخاطب جوابه وقيل مسافة
 السفر وقيل بحيث لا تصل القوافل اليه في
 السنة الامرة ولا يبطل بعودة ولو زوجهما
 وليتان متساويان فالعبرة للاسبق وان كانا معاً
 بطلا ويصح كون المرأة وكيلة في النكاح **فصل**
 تعتبر الكفاءة في النكاح نسباً فترش بعضهم
 اكفاء بعض وغيرهم من العرب ليس كفواً لهم
 بل بعضهم اكفاء بعض وبنو باهلة ليسوا كفواً
 غيرهم من العرب وتعتبر في العجم اسلاماً
 وحرية فمسلم او حر ابوه كافرا ورقيق غير كفواً
 لمن لها اب في الاسلام والحرية ومن له
 اب فيه او فيها غير كفواً لمن لها ابوان خلافاً
 لابي يوسف ومن له ابوان كفواً لمن لها آباء
 وتعتبر ديانة خلافاً لمحمد فليس فاسق
 كفواً لبنت صالح وان لم يعمل في اختيار الفضلي
 وتمت برمالاً فالعاجز عن المهر المجل والنفقة
 غير كفواً للفقيرة والقادر عليهما كفواً لذات اموال

عظام عند أبي يوسف خلافاً لهما وتعتبر حرفة
عندهما وعن الإمام روايتان فحائلك او حجام
او كئاس او دباغ غير كفؤ لعطار او بزاز او صراف
وبه يفتى ولو تزوجت غير كفؤ فلولي ان يفرق
وكذا لو نقصت عن مهر مثلها له ان يفرق
ان لم يتم المهر خلافاً لهما وتبضه المهر
وتجهيزه او طلبه بالنفقة رضى لاسكوته وان
رضي احد الاولياء فليس لغيره الاعتراض
فصل ووقف تزويج فضولي او فضولين
على الاجازة ويتولى طرفي النكاح واحداً بان
كان ولياً من الجانبين او وكيلاً منهما او ولياً
واصيلاً او ولياً ووكيلاً او وكيلاً واصيلاً ولا يتولاهما
فضولي ولو من جانب خلافاً لأبي يوسف ولو امره
ان يزوجه امرأة فزوجه امة لا يصح عندهما
وهو الاستحسان وعند الإمام يصح ولو زوجه
امراًتين في عقدة لا يلزم واحدة منهما
ولو زوج الاب والجد الصغير والصغيرة

بغبن فاحش في المهر او من غير كفؤ جاز خلا فإلهما
وليس ذلك لغير الأب والمجد

بَابُ الْمَهْرِ

يصح النكاح بلا ذكره ومع نفيه واقله عشرة دراهم
فلو سمي دونها لزمت العشرة وان سبأها او أكثر
لزم المسمى بالدخول او موت احدها ونصفه
بالطلاق قبل الدخول والخلوة الصحيحة وان
سكت عنه او نفاه لزم مهر المثل بالدخول
او الموت وبالطلاق قبل الدخول والخلوة متعة
معتبرة بحاله في الصحيح لا تنقص عن خمسة دراهم
ولا تزداد على نصف مهر المثل وهي درع وخمار
وملحفة وكذا الحكم لوتزوجها بغير او خنزير
او بهدائن من الخل فاذا هو خمر خلا فإلهما
او بهد العبد فاذا هو حر خلا فإلهما
او ثوب او بدابة لم يبين جنسهما او بتعليم
قرآن او بخدمة الزوج الحر لها سنة وعند محمد

لها قية الخدمة وكذا يجب مهر المثل
 في الشغار وهو ان يزوجه بنته او اخته على
 ان يزوجه بنته او اخته معا وضمة بالعقدين
 ولو تزوجها على خدمته لها سنة وهو عبد
 فلها الخدمة ولو اعتق على ان يزوجهما فعتقها
 صدقها عند ابي يوسف وعندهما لها مهر
 المثل ولو ابت ان تزوجه فعليها قيمتها له اجماعاً
 وللمفوضة ما فرض لها بعد العقد ان دخل
 او مات والمتعة ان طلق قبل الدخول وعند
 ابي يوسف نصف ما فرض وان زاد في مهرها بعد
 العقد لزمت وتسقط بالطلاق قبل الدخول
 وعند ابي يوسف تنصف ايضاً وان حطت
 عنه من المهر صح واذا اخلا بها بلا مانع من الوطئ
 حشاً او شرعاً وطبعاً كبرض يمنع الوطئ ورثق
 وصوم رمضان واحرام فرض او نفل حيض ونفاس
 لزمه تمام المهر ولو كان خصياً او عنيئاً وكذا
 لو كان محبوباً خلافاً لهما وصوم القضاء غير مانع

سهة بقتل
 معذور زوجه
 ريقا ورجل
 التي لا يستلحق
 جهنم كزناه
 ذلك الموضع
 فيها

في الأصح وكذا أصوم النذر في رواية وقرض الصلوة
 مانع والعدة تجب بالخلوة ولو مع المانع احتياطاً
 والمتعة واجبة مطلقة قبل الدخول لم يسرها
 مهر ومستحبه لمطلقة بعد الدخول وغير
 مستحبه لمطلقة قبله سمي لها مهر ولو سمي
 لها الفأ قبضته ثم وهبته له ثم طلقها قبل
 الدخول رجع عليها بنصفه وكذا كل مكمل
 وموزون ولو قبضت النصف ثم وهبت الكل
 أو الباقي لا يرجع خلافاً لهما ولو وهبت أقل من
 النصف وقبضت الباقي رجع عليها إلى تمام النصف
 وعندهما بنصف المقبوض ولو لم تقبض شيئاً
 فوهبته لا يرجع أحدهما على الآخر وكذا لو كان
 المهر عرضاً فوهبته قبل القبض أو بعده وإن
 تزوجها باللف على أن لا يخرجها من البلد أو على
 أن لا يتزوج عليها فإن وفي فلها ألف والأفهر
 المثل ولو تزوجها على ألف أن أقامها وعلى الفين
 أن أخرجها فإن أقام فلها ألف والأفهر المثل

لا يزاد على الفين ولا ينقص عن الف وعندهما
 لها القان ان اخرجها ولو تزوج بهذا العبد
 او بهذا العبد فلها الاعلى ان كان مثل مهر مثلها
 او اقل والادنى ان كان مثله او اكثر ومهر مثلها ان
 كان بينهما وعندهما لها الادنى بكل حال وان
 طلقها قبل الدخول فلها نصف الادنى اجماعاً
 وان تزوجها بهذا العبدين فاذا احدهما
 حر فلها العبد فقط عند الامامان سائى عشرة
 دراهم وعند ابى يوسف العبد مع قيمة الحر
 لو كان عبداً وعند محمد العبد وتماز مهر
 المثل ان هو اقل منه وان تزوجها على فريس
 او ثوب هروى بالغ في وصفه او لاخير بين دفع
 الوسط او قيمته وكذا لو تزوجها على مكيل
 او موزون بئى جنسه لا صفته وان بين صفته
 ايضاً وجب هو لا قيمته وقيل الثوب مثله
 ان بولغ في وصفه وان شرط البكارة فوجدها
 ثيباً لزمه كل المهر وان اتفقا على قدر في السر

وَأَعْلَنَّا غَيْرَهُ عِنْدَ الْعَقْدِ فَالْمُعْتَبَرُ مَا أَعْلَنَاهُ
وَعِنْدَ ابْنِ يَوْسُفَ مَا اسْتَرَاهُ وَلَا يُجِبُ شَيْءٌ
بِلاَ وَطْئٍ فِي عَقْدٍ فَاسِدٍ وَإِنْ خَلَا بِهَا وَإِنْ وَطِئَ
وَجَبَ مَهْرُ الْمَثَلِ لَا يَزَادُ عَلَى الْمُسَمًّى وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ
وَإِبْتِدَاءُهَا مِنْ حِينَ التَّفْرِيقِ لَا مِنْ آخِرِ الْوُطْئَاتِ
هُوَ الصَّحِيحُ وَيُثَبِّتُ فِيهِ النِّسْبُ وَمُدَّتُهُ مِنْ حِينَ
الدَّخُولِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَبِهِ يَفْتَى وَمَهْرُ مَثَلِهَا يُعْتَبَرُ
بِقَوْمِ أَبِيهَا إِنْ تَسَاءَوْا يَأْسَنَّا وَجَمَالًا وَمَالًا وَعَقْلًا
وَدِينًا وَبِلْدًا وَعَصْرًا وَبَكَارَةً وَثِيَابَةً فَإِنْ لَمْ
يُوجَدْ مِنْهُمْ فَمِنْ الْأَجَانِبِ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ جَمِيعُ
ذَلِكَ فَمَا يُوجَدُ مِنْهُ وَلَا يُعْتَبَرُ بِأَمِّهَا أَوْ خَالَتِهَا
إِنْ لَمْ تَكُنَا مِنْ قَوْمِ أَبِيهَا وَصَحَّ ضَمَانُ وَلِيَّتَيْهَا مَهْرَهَا
وَتَطَالِبُ مَنْ شَاءَتْ مِنْهُ وَمِنَ الزَّوْجِ وَيَرْجِعُ
الْوَلِيُّ عَلَى الزَّوْجِ إِذَا أَدَّى إِنْ ضَمِنَ بِأَمْرَةٍ وَالْأَقْلَابُ
وَاللِّمْرَأَةُ مَنَعَ نَفْسَهَا مِنَ الْوُطْئِ وَالسَّفَرِ حَتَّى يُوْفِيَهَا
قَدْ رَمَا بَيْنَ تَحْيِيلِهِ مِنْ مَهْرِهَا كُلًّا أَوْ بَعْضًا وَلَهَا
السَّفَرُ وَالْخُرُوجُ مِنَ الْمَنْزِلِ أَيْضًا وَلَهَا النِّفْقَةُ

لو منعت لذلك وهذا قبل الدخول وكذا بعده
 خلافاً لهما فيما لو كان الدخول برضاها غير
 صبية ولا مجنونة وان لم يبين قدر المجل
 فقدر ما يعجل من مثله عرفاً غير مقدار ربع
 والحيوة وليس لها ذلك لو أجل كله خلافاً
 لأبي يوسف وإذا أوفاهما ذلك فله نقلها حيث
 شاء ما دون السفر وقيل له السفر بها في ظاهر
 الرواية والفتوى على الأول وان اختلفا في قدر
 المهر فالقول لها ان كان مهر مثلها كما قالت
 أو أكثر وله ان كان كما قال أو أقل وان كان
 بينهما تخالفاً ولزم مهر المثل وفي الطلاق
 قبل الدخول القول لها ان كانت متعة المثل
 كنصف ما قالت أو أكثر وله ان كانت كنصف
 ما قال أو أقل وان كانت بينهما تخالفاً ولزمته
 المتعة وعند أبي يوسف القول له قبل الدخول
 وبعده إلا ان يذكروا ما لا يتعارف مهرألهما وإيهما
 برهن قبل وان برهننا فبيئته أولى حيث يكون

القول لها وبينتها أولى حيث يكون القول له وإن
 اختلفا في أصله وجب مهر المثل وموت أحدهما
 كحيوتيهما وفي موتهما بعد الدخول إن اختلف
 الورثة في قدره فالقول لورثة الزوج عند
 الإمام ولا يستثنى القليل وعند محمد
 كالحيوة وإن اختلفوا في أصله يجب مهر
 المثل عندهما وبه يفتي وعند الإمام القول
 لمنكر التسمية ولا يجب شيء وإن بعث اليها
 شيئاً فقالت هو هدية وقال مهر فالقول له
 في غير ما هيئ للاكل وإن نكح ذمي ذمية أو حر في
 حربية ثمة على ميتة أو بلا مهر وذلك
 جائز في دينهم فلا شيء لها خلافاً لهما سواء
 وطئت أو طلقت قبله أو مات أحدهما وإن
 نكحها بخمر أو خنزير معين ثم أسلم أو أسلم
 أحدهما قبل القبض فلها ذلك وإن كان غير
 معين فقيمة الخمر ومهر المثل في الخنزير وعند
 أبي يوسف مهر المثل في الوجهين وعند محمد

ع
 أي في دار البتة

القيمة فيها وفي الطلاق قبل الدخول تجب
المتعة عند من اوجب مهر المثل ونصف
القيمة عند من اوجبها -

باب نكاح الرقيق

نكاح العبد والامة والمدبرة والمكاتب وام
الولد بلا اذن السيد موقوف فان اجاز نفذ
وان رد بطل وقوله طلقها رجعية اجازة
لا طلقها او فارقتها فان نكحوا باذنه فالمهر عليهم
يباع العبد فيه ويسعى المديبر والمكاتب
ولا يباعان واذنه لعبدته بالنكاح يشمل
بجائزته وفاسده فيباع في المهر لو نكح فاسداً
فوطئ ويترك الاذن به حتى لو نكح بعدة جائزاً
توقف على الاجازة وان زوج عبدة الماذون
المديون صح وهي اسوة للغرماء في مهر مثلها
ومن زوج امته لا يلزمه تبوؤها ويطاء الزوج
متى ظفروا لا نفقة عليه الا بالتبوة وهي

في تبوئها
عليه وزنا نفقة
يقال بغير اذن
مذكرة وتبوة
مذلة اذا
شكك في
في القربى

ان يخلّي بينها وبين الزوج في منزله ولا يستنمها
 فان يؤءها ثم رجع صح وسقطت النفقة وان
 خد متها بلا استنم امه لا تسقط وان زوج
 امته ثم قتلها قبل الدخول سقط المهر بخلاف
 ما لو قتلت الحرة نفسها قبله والاذن في العزل
 عن الامة للسيد وعندهما لها وان تزوجت
 امة او مكاتبه بالاذن ثم عتقت فلها الخيار
 في الفسخ حراً كان زوجها او عبداً وان تزوجت
 بلا اذن فعتقت نفذ وكذا العبد ولا خيار
 لها والمسمى للسيد ان وطئت قبل العتق ولها
 ان وطئت بعده ومن وطئ امة ابنه فولدت
 فادعاه ثبت نسبه منه ولزمه قيمتها لامهرها
 ولا قيمة ولد لها وتصير امرؤ له والجد كالأب
 بعد موته لا قبله وان زوج امته اياه جاز
 وعليه مهرها لاقيمتها وان اتت بولد لا تصير
 امرؤ له وهو حر بقرابته حرة قالت لسيد زوجها
 اعتقه عني باللف ففعل فسد النكاح ولزمها

الالف والولاء لها ويصح عن كفارتها لوفوت به
وان لم تقل بالالف لا يفسد والولاء له خلافاً
لابي يوسف والمولى اجبار عبادة وامته
على النكاح دون مكاتبه ومكاتبته يكره

باب نكاح الكافر

واذا تزوج كافراً لا شهودا وفي عدة ككافر
وذلك جائز في دينهم ثم اسلما اقرأ عليه
خلافاً لهما في العدة ولو تزوج المجوسى محرمة
ثم اسلما او احدهما فرق بينهما وكذا الوترافعا
اليثا وبمرا فعة احدهما لا يفرق خلافاً لهما
والطفل مسلم ان كان احد ابويه مسلماً او اسلم
احدهما وكتابى ان كان بين كتابى ومجوسى
ولو اسلمت زوجة الكافر او زوج المجوسية عرض
الاسلام على الآخر فان اسلم فهو له والا فرق
بينهما فان ابى الزوج فالفرقة طلاق خلافاً
لابي يوسف لا ان ابى هى ولها المهر لو بعد الدخول

والأفضفه لوابي ولاشي لوابت ولو كان ذلك
 في دراهم لا تبين حتى تحيض ثلثاً قبل اسلام
 الآخر وان اسلم زوج الكتابية بقي نكاحهما
 وتباين الدارين سبب الفرقة لا السبب فلو خرج
 احدهما اليها مسلماً او اخرج مسيئاً بانت وان
 سبياً معاً لا ومن هاجرت اليها بانت ولا عدة
 عليها خلافاً لهما وارتداد احد الزوجين فسخ
 في الحال وعند محمد ارتداد الرجل طلاق
 وللوطوثة المهر ولغيرها نصفه ان ارتد
 ولاشي لها ان ارتدت وان ارتد امعاً واسلماً
 معاً لا تبين وان اسلماً متعاقباً بانت ولا يصح
 تزوج المرتد او المرتدة احداً بآخر

بَابُ الْقِسْمِ

يجب العدل فيه بيتوته لا وطناً والبكر
 والثيب والجديدة والقديمة والمسلمة
 والكتابية فيه سواء وللأمة والمكاتبة

والمدايرة واما الولد نصف الحرية ولا قسم في
السفر فيسافر بمن شاء والقرعة احب وان
وهبت قسمها لغيرتها صح ولها ان ترجع

كتاب الرضاع

هو مص الرضيع من ثديي الادمية في وقت
مخصوص ويثبت حكمه بقليله وكثيره في مدته
لابعدها وهي حولان ونصف وعندهما حولان
فيحرم به ما يحرم بالنسب الاجدة ولدة واخت
ولدة وعمة ولدة واما اخيه واخوته وام عمه
او عمتة او خاله او خالته والاخا ابن المراءة
لها وقس عليه وتحل اخت الاخ رضاعاً ونسباً
كماخ من الاب له اخت من امه تحل لاخته من
ابيه ولا حل بين رضيعي ثديي وان اختلف زمانهما
ولا بين رضيع وولد مرضعته وان سفل وولد
وزوج مرضعة لبنها منه فهو اب للرضيع وابنه
اخ وبنته اخت واخوة عمر واخته عمه

ولا حرمة لورضعا من شاة او من رجل ولا في
الاختقان بلبن المرأة ولبن البكر والميتة محرم
وكذا الاستعاط والوجور واللبن المخلوط بالطعام
لا يجرم خلافاً لهما عند غلبة اللبن ويعتبر الغالب
ان خلط بماء او دواء او لبن شاة وكذا الخلط
بلبن امرأة اخرى وعند محمد تتعلق الحرمة
بهما وان ارضعت ضرتهما حرمتا ولا مهر للكبيرة
ان لم توطأ وللصغيرة نصفه ويرجع به على الكبيرة
ان علمت بالنكاح وقصدت الفساد لان لم تعلم
به او قصدت دفع الجوع والهلاك او لم تعلم انه
مفسد والقول لها فيه وانما يثبت الرضاع
بما يثبت به المال ولو قال هذه اختي من
الرضاعة ثم ادعى الخطأ صدق

كتاب الطلاق

هو رفع القيد الثابت شرعاً بالنكاح احسنه
تطليقها واحدة في طهر لا جماع فيه وتركها

من السموم
بالفحش الدماء
يعصب في الألف
الوجور الدماء
الذي يورث
في وسط الفم
او للفم
عنه الحسني
غفر الله له ولوالديه

حتى تمضي عدتها وحسنه وهو سنتي تطليقها
 ثلاثاً في ثلاثة اطهار لاجماع فيها ان كانت
 مدخولاً بها ولغيرها طلقة ولو في الحيض
 والآيسة والصغيرة والحامل يطلقن للسنة
 عند كل شهر واحدة وعند محمد لا تطلق
 الحامل للسنة الا واحدة وبجاز طلاقهن عقيب
 الجماع وبدعيه تطليقها ثلاثاً او اثنتين
 بكلمة واحدة او في طهر واحد اربعة فيه
 ان مدخولاً بها او في طهر جامعاً فيه وكذا
 تطليقها في الحيض ويجب مراجعتها في الاصح و
 قيل يستحب فاذا طهرت ثم حاضت ثم طهرت
 طلقها ان شاء وقيل يجوز ان يطلقها في الطهر
 الذي يلي تلك الحيضة ولو قال للموطوعة
 انت طالق ثلاثاً للسنة وقع عند كل طهر
 واحدة وان نوى الوقوع جملة صححت نيته
 ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ ولو فكرها
 او سكران او اخرس باشارته المعهودة لا طلاق

صبي ومجنون و نائم وسيّد على زوجة عبداً
واعتباراً بالنساء فطلاق الحرة ثلاث ولو تحت
عبد وطلاق الامّة ثنتان ولو تحت حرّ و

باب ايقاع الطلاق

صريحه ما استعمل فيه خاصة ولا يحتاج
الى نية وهوانت طالق او مطلقة وطلقتك
وتقع بكل منها واحدة رجعية وان نوى اكثر
او بآينة وقوله انت الطلاق او انت طالق
الطلاق او انت طالق طلاقاً يقع بكل منها
واحدة رجعية وان نوى ثنتين او بآينة
وان نوى بآنة طالق واحدة وبطلاق اخرى
وقعتا وان نوى الثلث وقعن ويقع باضافته
الى جملتها كما مر او الى ما يعزّيه عن الجملة
كالرقبة والعنق والرأس والوجه والروح
والبدن والجسد والفرج او الى جزء شائع منها
كنصفها وثلثها لا باضافته الى يدها ورجلها

او ظهرها او بطنها ولو طلقها نصف تطليقة او سدسها
 او ربعها طلقت واحدة ويقع في انت طالق ثلاثة
 انصاف تطليقتين ثلث وفي ثلاثة انصاف تطليقة
 شتان وقيل ثلث وفي من واحدة الى ثنتين
 وما بين واحدة الى ثنتين واحدة وعندهما
 شتان وفي ثلث شتان وعندهما ثلث في واحدة
 في ثنتين واحدة وان لم ينوش شيئاً ونوى الضرب
 والحدس اب وان نوى واحدة وثنتين او مع ثنتين
 فثلث وفي غير الموطوعة واحدة مثل
 واحدة وثنتين وان نوى مع ثنتين فثلث
 فيها وايضاً في ثنتين في ثنتين شتان وان نوى
 الضرب وفي انت طالق من هنا الى الشا
 واحدة رجعية وفي انت طالق بمكة او في مكة
 للمال حيث كانت ولو قال اذا دخلت مكة
 او في دخولك لا يقع ما لم يدخلها وكذا الدار

فصل

قال انت طالق غداً او في غدا يقع عند الصبح

وان نوى الوقوع وقت العصر صحت ديانته وفي
الشأن قضاء ايضاً خلافاً لهما ولو قال انت طالق
اليوم غداً او غداً اليوم يعتبر الاوّل ذكرًا
ولو قال انت طالق قبل ان تزوجك فهو لغو
وكذا انت طالق امس وقد نكحها اليوم وان
نكحها قبل امس وقع الآن ولو قال انت طالق
ما لم اطلقك او متى ما لم اطلقك وسكت
طلقت للحال حتى لو علق الثلث وقعن
بسكوته وان وصل انت طالق وقع واحدة
ولو قال ان لم اطلقك فانت طالق لا يقع ما لم
يهت احدهما واذا بلانية مثل ان
وعندهما مثل متى ومع نية الشرط والوقت
فما نوى واليوم للنهار مع فعل مهتدٍ لم يطلق
الوقت مع فعل لا يمتد ولو قال امرك بيدك
يوم يقدر زيد فقد مر ليلًا لا تتخير وان قال
يومًا تزوجك فانت طالق فنكحها ليلًا وقع ولو
قال انا منك طالق فهو لغو وان نوى ولو قال

أنا منك بآين او عليك حرام بآنت ان نوى
 ولو قال انت طالق مع موقى او مع موتك فهو
 لغو وكذا لو قال انت طالق واحدة او لا
 خلافاً للمحمد في رواية وان ملك امرأته
 او شقصها او ملكته او شقصه بطل العقد
 فلو طلقها بعد ذلك لغا ولو قال لها وهى امة
 انت طالق ثنتين مع اعتاق سيدك اياك
 فاعتقها ملك الرجعة وان علق طلقتيها بجثي
 الغد وعلق مولاها اعتقها به فجاء لا تحل له
 الا بعد زوج آخر وعند محمد يملك الرجعة وتعتد
 كالحررة اجماً **فصل**
 قال لها انت طالق هكذا مشيراً بأصابعه وقع
 بعددها فان اشار ببطونها يعتبر بالمنشورة وان
 بظهورها تعتبر المضمومة ولو وصفت الطلاق
 بضرب من الشدة بأن قال انت طالق بآين
 او البتة او الفحش الطلاق او اخبثه او أشده
 او طلاق الشيطان او البدعة او كالجبل

او كالف او ملاً البيت او تظليقة شديدة
او طويلة او عريضة وقع واحدة بآينة
بلانية وكن ان نوى الشنتين الا اذا نوى
بقوله طالق واحدة ويقول له يمين او البتة
اخرى فيقع بايمان وصحت نية الثلث في الكل
فصل

طلق غير المدخول بها ثلاثاً وقعن وان فرق
بانت بالاولى ولا يقع الثانية ولو قال انت
طالق واحدة وواحدة وقع واحدة وكذا
لو قال واحدة قبل واحدة او بعدها واحدة
ولو قال بعد واحدة او قبلها واحدة او مع
واحدة او معها واحدة فشتان وفي الموطوعة
شتان في الكل ولو قال ان دخلت الدار فانت
طالق واحدة وواحدة فدخلت يقع واحدة
وعندهما شنتان ولو اخر الشرط فشتان اتفاقاً
ويقع بعد قرن بالطلاق لا به فلو ماتت قبل
ذكر الحد في قوله انت طالق واحدة لا تطلق

فصل في الطلاق بالكنايات

وكنايته ما احتمله وغيره ولا يقع بها الأينية
او دلالة حال فمنها اعتدى واستبرأ حرماً
وانت واحدة يقع بكل منها واحدة رجعية
وما سواها يقع بها واحدة باينة إلا ان
ينوى ثلثاً فيقعن ولا تصح نية الشنتين وهو
باين بته بته حرام خلية برية جلدك على
غارباك الحقى بأهلك وهبتك لأهلك سرحتك
وفارقتك امرك بيدك اختارى انت حرّة
تقنعى تخمري استتري اغربى اخرجى اذهبى
قومي ابتغى ألا زواج فلوا نكرا نية صديقاً مطلقاً
حالة الرضاء ولا يصدق قضاء عند مذاكرة
الطلاق فيما يصلح للجواب دون الرد ولا عند
الغضب فيما يصلح للطلاق دون الرد والشتم
ويصدق ديانة في الكل ولو قال ثلث مرّات
اعتدى ونوى بالاولى طلاقاً وبالباقي حيضاً

صدق وان لم ينوب الباقي شيئاً وقع الثلث
وتطلق بلمست لي بامرأة اولست لي بزواج
ان نوى الطلاق والصريح يلحق الصريح والباين
والباين يلحق الصريح لا الباين الا اذا كان معلقاً بالشرط

باب تفويض الطلاق

واذا قال لها اختارى ينوى الطلاق فاختارت
نفسها في مجلسها الذي علمت به فيه بانث
بواحدة ولا تصح نية الثلث وان قامت
منه او اخذت في عمل آخر بطل ولا بد من
ذكر النفس او الاختيار في احد كلاميهما
وان قال لها اختارى فقالت انا اختار نفسي
او اخترت نفسي تطلق وان قال لها ثلث مرات
اختارى فقالت اخترت الاولى او الوسطى
او الاخيرة يقع الثلث بلا نية وعندهما
واحدة باينة ولو قالت اخترت اختيارة
وقع الثلث اتفاقاً ولو قالت طلقت نفسي

او اخترت نفسي بتطليقة بانتي بواحدة في الاصح
 وقيل يملك الرجعة ولو قال امرئ بيدك
 في تطليقة او اختاري تطليقة فاخترت نفسها
 وقع واحدة رجعية ولو قال امرئ بيدك
 ينوي ثلثا فقالت اخترت نفسي بواحدة او برة
 واحدة وقع الثلث وان قالت طلقت نفسي واحدة
 او اخترت نفسي بتطليقة فواحدة باينة ولو
 قال امرئ بيدك اليوم وبعد غد لا يدخل
 الليل فيه وان ردتته في اليوم لا يرتد بعد
 غد وان قال اليوم وغدا يدخل الليل وان
 ردتته اليوم لا يبقى غدا ولو مكثت بعد التفويض
 يوماً ولم تقم او كانت قائمة فجلست او جالسة
 فامكأت او مكئة فقعدت او على ذابة فوقفت
 او دعت اباهاً للمشورة او شهوذاً للاشهاد
 لا يبطل خيارها وان سارت دابتها بطل لا يسير
 فذلك هي فيه ولو قال لها طلقي نفسك ولم ينويه
 او نوى واحدة فطلقت وقعت رجعية وكذا

لو قالت آيئت نفسي وان طلقت ثلثا ونواه وقعن
 ولغت نية الشنتين ولو قالت اخترت نفسي
 لا تطلق ولا يملك الرجوع بعد قوله طلقي نفسك
 ويتقيد بالمجلس الا اذا قال متى شئت ولو قال
 لها طلقي ضرتك او الاخر طلقي امرأتى يملك الرجوع
 ولا يتقيد بالمجلس الا اذا زاد ان شئت ولو قال
 طلقي نفسك ثلثا فطلقت واحدة وقع واحدة
 في عكسه لا يقع شيء وعندهما يقع واحدة
 في طلقي نفسك ثلثا ان شئت فطلقت واحدة
 لا يقع شيء وكذا في عكسه وعندهما يقع واحدة
 ولو امرها بالباين او الرجعي فعكست وقع ما امر
 ولو قال انت طالق ان شئت فقالت شئت ان
 شئت فقال شئت ينوي الطلاق لا يقع شيء
 وكذا لو علقت المشية بعد مروان علقت
 بموجود وقع ولو قال انت طالق متى شئت او متى
 ما شئت او اذا شئت او اذا ما شئت فردت الامر
 لا يرتد ولها ان تطلق واحدة متى شاءت ولا تزيد

ولو قال لها انت طالق كلما شئت فلها ان
تطلق ثلاثاً متفرقاً لا مجموعاً ولا بعد زوج آخر
ولو قال انت طالق حيث شئت او اين شئت
لا تطلق ما لم تشاء في مجلسها ولو قال انت
طالق كيف شئت فان شاءت موافقة لنيته
رجعية او بآينة او ثلاثاً وقع كذا لا في وان تخالفا
يقع رجعية وكذا ان لم تشأ وعندهما لا يقع شيء
وان لم يكن له نية يقع ما شاءت ولو قال
انت طالق كمر شئت او ما شئت طلقت
ما شاءت في المجلس لا بعده وان قال طلقي
نفسك من ثلاث ما شئت فلها ان تطلق مادون
الثلاث لا الثلاث خلافاً لهما.

باب التعليق

انها يصح في الملك كقوله لمنكوحته ان زرت
فانت طالق او مضافاً الى الملك كقوله
الاجنبية ان نكحتك فانت طالق فيقع

ان نكحها ولو قال للاجنبية ان زرت فانت طالق
 فنكحها فزارت لا تطلق والفاظا لشرط ان واذاما
 وكل وكلما ومتى ومتنما ففي جميعها اذا
 وجد الشرط انتهت اليمين الا في كل ما فاتها
 تنتهى فيها بعد الثلث ما لم تدخل على الزوج
 فلو قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق تطلق
 بكل تزوج ولو بعد زوج آخر ولو قال كلما دخلت
 الدار فانت طالق لا تطلق بعد الثلث وزوج
 آخر وزوال الملك لا يبطل اليمين والملك شرط
 لوقوع الطلاق لا لانهلال اليمين فان وجد الشرط
 فيه انحلت اليمين ووقع الطلاق والا انحلت
 ولا يقع وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له
 الا اذا برهنت وفيما لا يعلم الا منها القول لها
 في حق نفسها الا في حق غيرها فلو قال ان حضت
 طلقت هي لا فلانة وكذا لو قال ان كنت تحبين
 عذاب الله تعالى فانت طالق وعبدى حر
 فقالت احب تطلق ولا يعتق ولا يقع في ان حضت

هالو ليستمرا لدمثلثا فاذا استمر وقع من ابتدائه
 ولو قال ان حضت حيضة يقع اذا طهرت ولو قال
 ان ولدت ذكرا فانت طالق واحدة وان ولدت
 انثى فانت طالق ثنتين فولدتتهما ولم يدلا الاول
 تطلق واحدة قضاء وثنتين تنزها وتنقضي
 العدة ولو علق بشرطين شرط للوقوع وجود
 الملك عند اخرهما فان جدا او اخرهما
 فيه وقع وان جدا او اخرهما لافيه لا يقع
 ويبطل تنجيز الثلث تعليقه فلو علقها بشرط
 ثم تجزها قبل وجوده ثم تزوجها بعد التحليل
 فوجدا لا يقع شيء ولو علق الثلث او العتق بالوطئ
 لا يجب العقربا للبث بعد الايلاج ولا يصير به
 مراجعتهما في الرجعي ما لم ينزع ثم يولج خلافا
 لابن يوسف ولو قال ان تكتمها عليك فهي طالق
 فتكتمها عليها في عدة البايين لا تطلق وان وصل
 بقوله انت طالق قوله ان شاء الله او ما لم
 يشاء الله او الا ان يشاء الله لا تطلق وكذا الوامات

قبل قوله ان شاء الله وان مات هو يقع وفي انت
طالق ثلثاً الا واحدة يقع ثنتان وفي الاثنتين
واحدة وفي الاثلاث ثلث بر

باب طلاق المريض

الحالة التي يصير بها الرجل فارقاً بالطلاق
ولا ينفذ تبرعه فيها الا من الثلث ما يغلب
فيها الهلاك كمرض يمنعه عن اقامة
مصالحه خارج البيت ومبارزته رجلاً
وتقديمه ليقتل في قصاص او رجماً فلوا بان امرأته
وهو بتلك الحالة ثمرات عليها بذلك السبب
او بغيرة فهي في العدة ورثت وكذا لو طلبت
رجعية فطلقها ثلثاً ومبانة قبّلت ابنه بشهوة
ولوا بانها وهو محصور او في صف القتال او محبوس
لقصاص او رجماً او يقدر على القيام بمصالحه
خارج البيت لكنه مشتك او محبوس لا يرث
وكذا المختلعة وخيرة اختارت نفسها ومن

طلقت ثلثاً بامرهما أو بغير امرهما لكن صح ثومات
 ولو ارتدت بعد ما أباها ثم أسلمت وكذا
 مفرقة بسبب الحب والعنة أو خيار البلوغ والعنق
 أو فعلت ذلك وهي مريضة لا تقدر على القيام
 بمصالح بيتها ثم ماتت وهي في العدة ورثها ولو أبان
 بامرهما في مرضه أو تصادقا أنها كانت حصلت
 في صحته ومضت العدة ثم أوصى لها أو أقر
 بدين فلها الأقل من ارثها ومما أوصى أو أقر
 وإن علق الطلاق بفعل اجنبي أو عجبي الوقت
 فوجد فإن كان التعليق والشرط في مرضه ورثت
 وإن كان أحدهما في الصحة لا ترث وإن علق
 بفعل نفسه وهما في المرض أو الشرط فقط
 ورثت وكذا الوعلق بفعلها ولا بد لها منه
 وهما في مرضه وكذا لو كان الشرط فقط
 فيه خلافاً للمحمد وإن كان لها منه بد لا ترث
 على كل حال وإن قذفها أو لاعن وهو مريض
 ورثت وكذا لو كان القذف في الصحة واللعان

في المرض خلافاً للمحمدؐ وإن ألى منها وبأنت به
فإن كانا في المرض وزثت وإن كان الأيلاء في الصحة
لا وفي الرجعي تريت في جميع الوجوه إن مات وهي
في العدة والألألو

بَابُ الرَّجْعَةِ

هي استدامة النكاح القائم في العدة فمن
طلق ما دون الثلث بصريح الطلاق أو بالثلاث
الأول من كنايةاته ولو يصفه بضرب من الشدة
ولم يكن بمقابله ما ن فله أن يرجع وإن ابت
مأدامت في العدة بقوله راجعتك أو راجعت
امرأتى أو بفعل ما يوجب حرمة المصاهرة من
وطئ وميس ونحوه من أحد الجانبين وندب الأشهاد
عليها وأعلامها بها ولو قال بعد العدة كنت
راجعتك فيها فصدقته صحته والأفلا ولو قال
راجعتك فقالت بحبيبة له انقضت عدتي فالقول
لها ولا تصح الرجعة خلافاً لهما وإن قال زوج

الأمة بعد العدة كنت راجعت فيها فصدّقها
 سيّد ها وكذبته فالقول لها وعندهما للسيد
 وفي عكسه القول للسيد اتفاقاً في الصحيح وإن قال
 راجعتك فقالت مضت عدتي وانكر فالقول لها
 وإذا طهرت من الحيض الأخير لعشرة انقطعت الرجعة
 وإن لم تغتسل وإن انقطع لقل لا ما لم تغتسل
 أو يمضي عليها وقت مهلة أو تتم وتصلّي وعند
 محمد تنقطع بالتميم وإن لم تصل وفي الكتابة
 بمجرد الانقطاع اتفاقاً ولو اغتسلت ونسيت
 قل من عضو انقطعت وإن نسيت عضوًا لا-
 وكل من المضمضة والاستنشاق كالأقل وفي
 رواية عن أبي يوسف كتبما العضو ولو طلق
 حاملاً ومن ولدت منه وانكر وطئها له أن
 يراجع وإن طلق من خلا بها وانكر وطئها فليس له
 أن يراجع فإن راجعها ثم ولدت بعد الرجعة
 لأقل من عامين صحّت الرجعة ولو قال لامرأته
 أن ولدت فامت طالق فولدت ولداً ثم أنصر

من بطن آخر فهو رجعة وان قال كلما ولدت
 فانت طالق فولدت ثلاثة في بطون فالثاني
 والثالث رجعة وتتم الثلث بولادة الثالث
 وعليه العدة بالأقراء والمطلقة الرجعية
 تنشوق وتزني وندب ان لا يدخل عليها حتى
 يعلمها ان لم يقصد رجعتها وليس له ان يسافر
 بها حتى يراجعها والطلاق الرجعي لا تحرم الوطئ
 وله ان يتزوج مبانتها بما دون الثلث ولا الأمة
 بعد الثنتين الا بعد وطئ زوج آخر بنكاح
 صحيح ومضى عدته ولا تحل له بملك يمين ويحملها
 وطئ المراهق لا السيد والشرط الايلاج دون
 الانزال فان تزوجها بشرط التحليل كره وتحل للأول
 وعن ابي يوسف ان النكاح فاسد فلا تحل للأول
 وعن محمد انه صحيح ولا تحل للأول والزوج الثاني
 يهدم ما دون الثلث ايضا خلافاً للمحمد فمن
 طلقته دونها وعادت اليه بعد آخر عادت
 بثلث وعنده بما بقي ولو قالت مطلقة الثلث

ع
 في العدة وبعد
 ولا تحل للمهر
 بعد الثلاث

انقضت عدتي منك وتحملت وانقضت عدتي في المدة
تحتل ذلك فله تصديقها ان غلب على ظنه صدقها.

باب في الايلاء

هو الحلف على ترك وطئ الزوجة مدته وهي أربعة
اشهر للحرة وشهران للامة فلا ايلاء لو حلفت
على اقل منها وحكمه وقوع طلاق باينة ان
برو لزوما لكفارة او الجزاء ان حنث فلو قال
لزوجته والله لا اقربك او والله لا اقربك
اربعة اشهر كان مولياً وكذا لو قال ان قربتك
فعلي حج او صوم او صدقة او فانت طالق او عبدة
حر فان قربها في المدة حنث وسقط الايلاء
والا بانث بمضيها وسقط اليمين ان حلف على
اربعة اشهر وبقيت ان اطلق فلو نكحها ثانياً
عاد الايلاء فان مضت مدة اخرى بلا وطئ
بانث باخرى فان نكحها ثالثاً فكذلك فان تزوجها
بعد زوج آخر فلا ايلاء واليمين باقية فان

وطئى لزم الكفارة والجزاء ولا تبين بمضى المدة وان
 لم يبطأ وكذا لو آلى من اجنبية او من مبانة اما
 الرجعية فكالزوجة ولا ايلاء فيها دون اربعة
 اشهر فلو قال والله لا اقربك شهرين وشهرين بعدهما
 كان ايلاء ولو مكث يوماً ثم قال لا اقربك شهرين
 بعد الشهرين الاولين فليس بايلاء وكذا
 لو قال لا اقربك سنة الا يوماً فان قربها وقد بقي
 من السنة اربعة اشهر صارا ايلاء ولو قال لا
 ادخل بصرى وامراتك فيها لا يكون مولياً وان عجز
 المولى عن وطئها بمرضه ومرضها او رفقها او صغرها
 او جبة او لان بينها وبينه مسافة اربعة اشهر
 ففئة ان يقول فئت اليها ان استمر العذر من
 وقت الحلف الى اخر المدة فلوزال في المدة
 تعين الفتي بالوطئ وان قال لها انت علي حرام
 كان مولياً ان نوى التحريم ولم ينو شيئاً وان نوى
 ظهاراً فظهار وان نوى الكذب فكذب وان نوى
 الطلاق فباين وان نوى الثلث فثلث والفتوى

على وقوع الطلاق به وان لم ينو وكذا بقوله كل حل
علي حراما وهر چه بدست راست گیرم بروی
حرام للعرف

ع
ای یقیناً طلاق
بائناً و ان لم یبن

بَابُ الْخُلْعِ

هو الفصل عن النكاح وقيل ان يفتدى المرأة
نفسها بمال ليخلعها به ولا بأس به عند الحاجة
وكره له اخذ شيء ان نشز واخذ اكثر مما اعطاها
ان نشزت والواقع به وبالطلاق على مال باين
ويلزم المآل المسمى وما صلح مهراً صلح بدلاً للخلع
وان بطل العوض فيه يقع بائناً وفي الطلاق يقع
وجعياً بلا شيء كما اذا خالعه او طلقها وهو مسلم
على خمر او خنزير او ميتة او قالت خالعتني على
ما يدي ولا شيء في يده وان قالت على ما في
يدي من دراهم ولا شيء فيها لزمها ثلاثة دراهم
وان قالت من مال لزمها رد مهرها وان خالعه
على عبدها الا ببق على انها بريئة من ضمانه

لا تبرأ ولزمها تسليمه ان امكن والا فقيمته ولو
 قالت طلقني ثلثا بال فطلق واحدة فله ثلث
 الالف وبانت وفي على الف يقع رجعيًا بلا شيء
 وعندهما كالباء ولو قال لها طلقي نفسك ثلثا
 بال ف او على الف فطلقت واحدة لا يقع شيء ولو
 قال انت طالق بال ف او على الف فقبلت بانت
 ولزمها المال وان قال انت طالق و عليك الف
 او قال لعبدك انت حر و عليك الف فطلقت
 وعتيق فجائنا وان لم يقبل او عندهما لا مال
 يقبل او اذا قبل لزم المال والخلع معا وضمة

عنه يعني لو
 قالت طلقني ثلثا على
 الف فطلقتها واحدة يقع رجعيًا
 ولا شيء عليها عند الحسيني فغير الله له ولو الالف
 محمد بن محمد ومحمد بن الحسيني فغير الله له ولو الالف
 عنه يعني طلقها واحدة بائة بثلاث الف كما لمسته
 ان قوله احل هذه العطا مريد بهما و
 على درهمين سواء ابو الفضل
 محمد بن محمد والحسيني
 له ولو الالف

له لانه
 لم يرض بالبينونة
 الا بسلامة الف بخلاف قوله
 طلقني ثلاثا بال فطلقت
 بال ف كانت ببعضها يرضى لا منها لما رويت بالبينونة
 عند ومحمد بن الحسيني فغير الله له ولو الالف
 لزم القبول في الوجهين لان معنى قوله بال ف
 يعوض الف يجب لي عليك ومعنى قوله
 على الف على شرط الف يكون
 لي عليك والعوض
 لا يجب

بأنه لو قال له ما لم يقبل وحده بالقبول والعطالة بأن لا يجوب المال واحد ولا العلو واراء الف فطلقت عند الحسيني فغير الله له

في حقها فصيح رجوعها قبل قبوله بعد ما اوجبت
 وشرط الخيار لها ويبطل بالقيام عن المجلس
 قبل قبوله ويدين في حقه فلا يرجع بعد ما
 اوجب ولا يصح شرط الخيار له ولا يبطل بالقيام
 عن المجلس قبل قبولها وجانب العبد في العتق
 على مال كجانبها ولو قال لها طلقتك امس بالثمن
 فلم تقبلي فقالت بل قبلت فالقول له ولو قال لبايع
 كذلك فالقول للمشتري والمباراة كالخلع ويسقط
 كل منهما كل حق لكل واحد من الزوجين على
 الاخر منها يتعلق بالنكاح فلا تطالب هي بمهر
 ولا نفقة ماضية مفروضة ولا هو بنفقة
 عجلها ولم تمض مدتها ولا بمهر سلمه وخلع
 قبل الدخول وعند محمد لا يسقط الا ما سمي
 فيهما وابو يوسف مع الامام في المباراة ومع
 محمد في الخلع ولو خلع صغيره من زوجها
 بما لها لا يلزم المال ولا يسقط مهرها وطلقت
 في الاصح وفي الكبيرة يتوقف على قبولها ولو على

انه ضامن لزمه المال وطلقت ولو شرط
المال عليها طلقت بلا شيء ان قبلت والا فلا
تطلق وخلع المريضة مرض الموت معتبر من الثلث

باب الظهار

هو تشبيه زوجته او عضو منها يعزبه عن جملتها
او جزء شائع منها بعضو يحرم عليه النظر اليه
من محارمه ولو رضاعاً فلو قال بها انت علي
كظهر ابي او رأسك ونحوه او نصفك وشبهه
او كبطنها او فخذها او كظهر اختي او عمتي ونحوهما
حرم عليه وطئها وداوا عيه حتى يكفر فلو وطئها
قبل التكفير فليس عليه غير الاستغفار والكفارة
الاولى ولا يعود حتى يكفر والعود الموجب للكفارة
هو عزمه على وطئها وينبغي لها ان تمتدح نفسها
منه وتطالبه بالكفارة ويجبره القاضي عليها
واللفظ المذكور لا يحتمل غير الظهار ولو قال انت
علي مثل أمي او كأمي فان نوى الكرامة صدق

أي أنت
علي حرام

أو الظهار فظهاراً أو الطلاق فباين وإن لم يوشئاً
فليس بشئ ولو قال أنت علي حرام كاشي ونوى ظهاراً
أو طلاقاً فكما نوى ولو قال حرام كظهاراً
ونوى طلاقاً أو ايلاء فهو ظهاراً وعندهما
ما نوى ولا ظهاراً إلا من الزوجة فلا ظهار من
أمتهم ولا من نكحها بلا امرها وظاهر منهما
فأجازت النكاح ولو قال لنسائي أنتن علي
كظهاراً أي كان مظاهراً منهن وعليه لكل واحدة
كفارة وإن ظاهر من واحدة مراوا في مجلس
أو مجلس فعليه لكل ظهار كفارة وهي عتق
رقبة يجوز فيها المسلم والكافر والذكر والأنثى
والصغير والكبير والأعور والأصم الذي
إذا صيح يسمع ومقطوع إحدى اليدين وإحدى
الرجلين من خلاف ومكاتب لم يؤد شيئاً ولا يجوز
الأعمى والأصم الذي لا يسمع أصلاً والآخر من
ومقطوع اليدين أو أهما ميهما والرجلين أو يدي
ورجل من جانب واحد ومجنون مطبق ومدبر

وامرؤله ومكاتب اذى بعضهم ومعتق بعضه ولو
اشترى قريبه بنيتيها صح وكذا لو حرر نصف
عبد عنها ثم باقيه قبل وطئ من ظاهر منها
ولو حرر نصف عبد مشترك وضمن باقيه لا يجوز
خلافا لهما وكذا لو حرر نصف عبده ثرجا مع
المظاهر منها ثم حرر باقيه فان لم يجد ما يعتق
صيام شهرين متتابعين ليس فيه ما رمضان ولا شيء
من الايام المنهية فان وطئها فيهما ليلا عامدا
او نهارا ناسيا استأنف خلافا لابي يوسف
وان افطر بعد راو بغير عذر استأنف اجماعا
فان لم يستطع الصوم اطعمه او اناثبه ستين
مسكينا ككل مسكين كالفطرة او قيمة ذلك ويصح
اعطاء من برمع منوى شعيرا وترو تصح الاباحة
في الكفارات والفدية دون الصلوات والعشر
فلو غدا اهر وعشا هم او غدا هم غدا ثين وعشا هم
عشا ثين واشبعهم جاز وان قل ما اكلوا ولا بد
من الايام في خبز الشعير دون الحنطة ولو اطعم

في انية الكفارة

عنه الى طعم
نحو مسكين
مقار الفطرة
هو نصف صاع
من برود غير
كله هو ليسوا
في منوعة
او الفاضل
غدا وكسبي
غدا لله
ولو اذله

من أنى ولو أطلع ستمين فقيرا كل فقير صائما عن ظهاره أو ظفار مع غيرها، أي انفضل محمد بن محمد والحسين بن غفر الله له ولوالديه.

فقيرا واحداً ستمين يوماً أجزاءً وإن أعطاه طعام
الشهرين في يوم لا يجزئ إلا عن يوم واحد فإن
جامعها في خلال الأ طعام لا يسنانف ولو أطلع
ستين فقيراً كل فقير صائماً عن ظهاري لا يصح
الأ عن واحد ولو عن ظهار وأطعم مع غيرها وكذا
لو حرر عيدين عن ظهاري أو صام عنهما أربعة
أشهر أو أطلع مائة وعشرين فقيراً مع غيرها
وإن لم يعين - وإن حرر عنهما رقبة واحدة أو صام
شهرين ثم عيّن عن أحدهما مع ولو عن ظهار
وقتل لا وإن ظاهر العبد لا يجزئ إلا الصوم
وإن اعتق عنه سيده أو أطلع م

بَابُ اللَّعَانِ

هو شهادت مؤكداً بالآيمان مقرّونة باللعن
قائمة مقام حد القذف في حق الزوج ومقام
حد الزنا في حقها فلو قذف زوجته بالزنا
وكل منهما أهلاً للشهادة وهي ممن يحلّ قاذفها

او نفى لنسب ولدها وطالبته بموجبه وجب
 عليه اللعان فان ابى حبس حتى يلاعن او يكذب
 نفسه فيحد فان لاعن وجب اللعان عليها فان
 ابت حبست حتى تبلاعن او تصدقه فان لم يكن
 الزوج من اهل الشهادة بان كان عبدا او كافرا
 او محمدا في قذف وهي من اهلها حد وان كان
 اهلا وهي امة او صغيرة او مجنونة او محدودة في
 قذف او كافرة او ممن لا يحد قاذفها فلا حد
 ولا لعان وصفته ان يبدء بالزوج فيقول اربع
 مرات اشهد بالله اني صادق فيما رميتها به من
 الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه ان كان
 كاذبا فيما رماها به من الزنا يشير اليها في
 جميع ذلك ثم تقول هي اربع مرات اشهد بالله
 انه كاذب فيما رماني به من الزنا وفي الخامسة
 غضب الله عليها ان كان صادقا فيما رماني به
 من الزنا تشير اليه في جميع ذلك وان كان
 القذف بنفى الولد ذكره عوض ذكر الزنا ان كان

بالزنا ونفي الولد ذكراً هماً فاذا اتلنا عن فرق الحاكم
 بينهما وهو طلبة بالثقة وينفي نسب الولد
 ان كان القذف به ويلحقه بأمه فان اكذب
 نفسه بعد ذلك حد وحل له ان يتزوجها خلافاً
 لابن يوسف وكذا ان قذف غيرها (بعد التلاعن)
 فحد او زنت فحدت ولا لعان بقذف الاخرس
 ولا بنفي الحمل وعندهما يلاعن ان اتت به لاقل
 من ستة اشهر ولو قال زنيته وهذا الحمل منه
 تلاعنا اتفاقاً ولا ينفي القاضى الحمل ولو نفي الولد
 عند التهنية وابتىاع الة الولادة صح ولا عن
 وان نفي بعد ذلك لا عن ولا ينتفى وعندهما يصح
 النفي في مدة النفاس وان كان غائباً فحال علمه
 بحال ولادتها وان نفي اول توأمين واقرباً بالآخر
 حد وان عكس لا عن ويثبت نسبهما فيهما -

بَابُ الْعَيْنَيْنِ

هو من لا يقدر على الجماع او يقدر على الشيب

او بنفي الولد
لا ينتفى

فله نفيه في
مدة قدر

التهنية عند
وعندهما

قدر مدة
النفاس

بعد العلم
بالنفل

محمداً
الحسيني

دون البكر فلو اقرئانه لم يصل الى زوجته يؤجله
 الحاكم سنة قسرية وهو الصحيح ويحتسب منها رمضان
 واياها حيفها الامدة مرضه او مرضها فان لم يصل
 فيها فرق بينهم ^{اي النساء} وان طلبته وهو طلاق بائنة ولو
 قال وطئت وانكرت وان قبل التأجيل فان كانت
 ثيباً او بكرًا فنظرن اليها فقلن هي ثيبٌ في القول له
 مع يمينه وان قلن هي بكر اجل وكذا ان نكل وان
 بعد التأجيل وهي ثيبٌ او بكرٌ وقلن ثيبٌ فالقول
 له وان قلن بكر خيبرت وكذا ان نكل ومتى اختارته
 بطل خيارها والخصي كالعتين والمحبوب يفرق
 للرجال وحق التفريق في الامة للهولى عند الامام
 ولها عند ابى يوسف ولا خيار لها وان وجدت
 له جنونا او جذاما او برصا خلافاً للمحمد ولاله
 لو وجد بها ذلك او رثقا او قرنا

بَابُ الْعِدَّةِ

هي تربص يلزم المرأة عدة الحرة للطلاق او الفسخ

٢
وان كان

٢
اي انما يستقيم

الزوج عن
الحالف
في مسئلتين

اي وان
كان الاختلاف

ثلاثة قروء اى حيض وكذا من وطئت بشبهة
او بنكاح فاسد و فرقت او مات عنها وامر ولد
اعتقت او مات مولاهما ولا يحسب حيض طلق
فيه وان كانت لا تحيض لكبرا وصغرا وبلغت بالسن
ولم تحض فثلاثة اشهر و للموت
في نكاح صحيح اربعة اشهر
وعشرة ايام وعدة الامة حيضتان وفي الموت
وعدم الحيض نصف ما للحررة وعدة الحامل وضع
الحمل مطلقا ولو مات عنها صبي وعند ابى يوسف
ان مات عنها صبي فعدها بالاشهر وان حملت
بعد موت الصبي فعدها بالاشهر اجماعا
ولا نسب في الوجهين ومن طلق في مرض موت
رجعيا كالزوجة وان باينا تعتد باعد الاجلين
وعند ابى يوسف كالرجعي ومن عتقت في عدة
رجعي تلوعدها كالحررة وان في عدة بائن
او موت فكالامة وان اعتدت الائمة بالاشهر
ثم عادهما على عادتها بطلت عدتها وتستأنف

بالحيض هو الصحيح وكذا تستأنف الصغيرة إذا حاضت
 في خلال الأشهر ومن اعتدت البعض بالحيض ثم
 آيست تعد بالأشهر وإذا وطئت المعتدة بشبهة
 وجبت عليها عدة أخرى وتداخلتا وما تراه تحتسب
 منهما فتمت الثانية إن تمت الأولى قبل تمامها
 وابتداء العدة في الطلاق والموت عقيبهما وإن
 لم تعلم بهما وفي النكاح الفاسد عقيب التفريق
 أو العزم على ترك الوطئ ومن قالت انقضت عدتي
 بالحيض فالقول لها مع اليقين إن مضى عليها ستون
 يوماً وعند هذا إن مضى تسعة وثلاثون يوماً
 وثلاث ساعات وإن نكح معتدته من بآين ثم
 طلقها قبل الدخول نكح مهر كامل وعدة
 مستأنفة وعند محمد نصف مهر وتمام
 الأولى ولا عدة في طلاق قبل الدخول ولا على
 ذمية طلقها ذمي أو حربية خرجت اليأس مسلمة
 خلافاً لهما **فصل** تعد معتدة البآين
 والموت إن كانت مكلفة مسلمة بترك الزينة

ولبس المزعفر والمعصر والطيب والذهن والكحل
 والحناء إلا من عذر ولا معتدة العتق والنكاح
 الفاسد ولا تخطب المعتدة ولا بأس بالتعريض
 ولا يخرج معتدة الطلاق من بيتها أصلاً ومعتدة
 الموت تخرج نهاراً وبعض الليل ولا تبث في غير
 منزلها والأمة تخرج في حاجة المولى وتعتد
 المعتدة في منزل يضمان إليها وقت الفرقة
 أو الموت إلا أن تخرج جبراً أو خافت على مالها
 أو انهكها أو المزل أو لم تقدر على كوائمه ولا بأس
 بكيوننتهما معاً بمنزل وإن كان الطلاق بائناً
 إذا كان بينهما سترة إلا أن يكون فاسقاً فإن
 كان فاسقاً أو البيت ضيقاً خرجت والأولى خروجه
 وإن جعل بينهما امرأة ثقة تقدر على الحيلولة
 فحسن ولو أبانها أو مات عنها في سفر وبينهما
 وبين مصرها أقل من مدته رجعت وإن كانت
 مسافته من كل جانب خیرت معها ولئى ولا العود
 أحمد وإن كان ذلك في مصره تخرج عنه ما لم تعتد

ثم يخرج ان كان لها حرم وقال ان كان معها حرم
جاز الخروج قبل الاعتداد

باب ثبوت النسب

اقل مدة الحمل ستة اشهر واكثرها سنتان
ومن قال ان نكحت فلانة فهي طالق فنكحها فولدت
لستة اشهر منذ نكحها لزمه نسبه ومهرها واذا
اقرت المطلقة بانقضاء العدة ثم ولدت لاقل
من ستة اشهر من وقت الاقرار ثبت نسبه
وان لستة اشهر لا وان لم تقر ثبت ان ولدت لاقل
من سنتين وان لسنتين او اكثر لا الا في الرجعي
ويكون رجعة بخلاف البائن الا ان يدل عليه فيثبت
فيه ايضاً ويحمل على الوطئ بشبهة في العدة
وان كانت المبانة مراهقة فان اتت به لاقل
من تسعة اشهر ثبت والا فلا وعند ابى يوسف
يثبت فيما دون سنتين ومن مات عنها ان اتت
به لاقل من سنتين وان كانت مراهقة فلا قل

من عشرة اشهر وعشرة ايام والا فلا ولا ثبت ولادة
 المعتدة الا بشهادة رجلين او رجل او امرأتين
 وعندهما يكفي شهادة امرأة واحدة وان كان
 حبل ظاهرا واعترف الزوج به تثبت بمجرد قولها
 وعندهما لا بد من شهادة امرأة وان ادعتها
 بعد موته لا قل من سنتين فصداؤها الورثة
 صح في حق الارث والنسب هو المختار ومن نكح فأت
 بولد لستة اشهر فصداً عداً ثبت منه ان اقر
 بالولادة او سكوت وان جحد فبشهادة امرأة فان
 نفاة لا عن وان لا قل من ستة اشهر لا يثبت فان
 ادعت نكاحها منذ ستة اشهر وادعى الاقل فالقول
 لها مع اليقين وعند الامام ربلايين وان علق
 طلاقها بالولادة فشهدت بها امرأة لا تطلق
 الا قالها وان اعترف بالحبل تطلق بمجرد قولها
 وعندهما لا بد من شهادة امرأة ومن نكح امرأة
 فطلقها فاشتراها فولدت لا قل من ستة اشهر
 منذ شراها لزمه والا فلا ومن قال لامته ان كان

في بطنك ولد فهو مني فشهدت امرأة بالولادة
فهي ام ولده ومن قال لغلام هو ابني ومات فقالت
امه انا امرأته وهو ابنه يرثانه فان جعلت حريتها
وقالت الورثة انت ام ولده فلا ميراث لهما

بَابُ الْحَضَانَةِ

الام احق بحضانة ولدها قبل الفرقة وبعدها
ثم امها وان علت ثم ام الاب ثم اخت الولد
لا بوين ثم لام ثم لاب ثم خالت كذا لك ثم عمته
كذا لك وبنات الاخت اولى من بنات الاخ وهن
اولى من العبات ومن نكحت غير محرمه سقط حقها
لا من نكحت محرمه كما نكحت عمه وجدة نكحت
جده ويعود الحق بزوال نكاح سقط به والقول قولها
في نفى الزوج ويكون الغلام عند هن حتى ليستغنى
بان يأكل ويشرب ويلبس وليستغنى وحده وقدر
بتسع او سبع ثم يجبر الاب على اخذه والجارية
عند الام او الجدة حتى تحيض وعند عمه حتى تستهي

كما عند غيرهما وبه يفتى لفساد الزمان ومن
 لها الحضانة لا تجبر عليها فان لم يكن امرأة فالحق
 للعصبات على ترتيبهم في الارث لكن لا يدفع صبية
 الى عصبية غير محرم كابن العم ومولى العتاقة
 ولا الى فاسق مآجن وان اجتمعوا في درجة قاورهم
 اولى ثم استتبعهم ولا حق لامه وامر ولد في الحضانة
 قبل العتق والذمية احق بولدها المسلم ما لم
 يخف عليه الف الكفر وليس للاب ان يسافر بولده
 حتى يبلغ حد الاستغناء ولا لامرأته الا الى وطنها الذي
 تزوجها فيه ان لم يكن دار الحرب وليس ذلك لغير
 الامر وان كان بين المصريين او القريتين ما يمكن
 للاب ان يطالع عليه ويبيت في منزله فلا بأس به
 وكذا النقل من القرية الى المصر بخلاف العكس
 ولا خيار للولد

بَابُ النَّفَقَةِ

تجب النفقة والكسوة والسكنى للزوجة على زوجها

عن ما جنى الى
 شخص كذا يلى
 بما يمنع ويبدأ
 قيل له اخا
 موافقة للشيخ
 او مخالفة له
 ابو الفضل محمد
 غفر الله له
 غفر الله له و
 روى له

ولو صغيراً مسلمة كانت او كافرة كبيرة او صغيرة
توطأ اذا سلمت اليه نفسها في منزلها او لم تسلم
حق لها او لعدم طلبه وتفرض النفقة كل شهر
وتسلم اليها والكسوة كل ستة اشهر وتقدير
بكفايتها بلا اسراف ولا تقتير ويعتبر في ذلك
حالهما فقهي لموسيين حال اليسار وفي المعسرين
حال الاعسار وفي المختلفين بين ذلك وقيل يعتبر
حاله فقط والقول له في اعساره في حق النفقة
والبيئنة لها ويفرض عليه نفقة خادم واحد لها
لموسراً وعند ابني يوسف نفقة خادمين لمعسراً
لا يلزمه نفقة الخادم في الاصح ولو فرضت
لاعساره ثم ايسر فخاصته ثم لها نفقة اليسار
وبالعكس تلزم نفقة الاعسار ولا نفقة الناشئة خرجت من بيته
بغير حق ومحجوبة بدين ومريضة لم تزف ومغضوبة
وصغيرة لا توطأ وحاجة الامعة ولو حجت معه فلها
نفقة الحضر والسفر والاكرام ولو مرضت في منزله فلها النفقة
الا لو مرضت في بيتها وزقت اليه مريضة ولا يفرق بالعبء

سحاي ولو كان الزوج غير عتق

سحاي ولو كان الزوج غير عتق

عن النفقة وتؤمر بالاستدانة لتخيل عليه
 ولا تجب نفقة مدة مضت إلا أن تكون قضى بها
 أو تراضيا على مقدارها ولو مات أحدهما أو طلقت
 بعد القضاء أو التراضي قبل قبضها سقطت إلا
 أن تكون استدانت بأمر قاض ولو عجل لها النفقة
 أو الكسوة لمدة ثم مات أحدهما قبل تمامها
 فلا رجوع عليها نظراً للحمد وإذا تزوج العبد بالأذن
 فنفقتها دين عليه يباع فيه مرة بعد أخرى
 ولا يباع في دين غيرها إلا مرة وعلى الزوج أن يسكنها
 في بيت خال عن أهله وأهلها ولو ولد له من
 غيرها ويكفيها بيت مفرد من دار إذا كان له
 غلق وله منع أهلها ولو ولد لها من غيره عن
 الدخول عليها إلا من النظر إليها والكلام معها
 متى شأوا والصحيح أنه لا يمنعها من الخروج إلى
 الوالدان ودخولهما عليها في الجمعة مرة وفي
 غيرها في السنة مرة وتفرض نفقة زوجة
 الغائب وطفله وأبويه في مال له من جنس

حقهم عند مودع او مضارب او مديون يقربه
 وبالزوجة او يعلم القاضى ذلك ويحلفها انه لم
 يعطها النفقة وياخذ منها كفيلاً فلولم يقرأوا
 بالزوجة ولم يعلم القاضى بها فاقامت بيئته
 لا يقضى بها وكذا لو لم يحلف ما لا فاقامت البيئته
 على الزوجية ليفرض لها النفقة ويأمرها
 بالاستدانة عليه لا يسمع بينهما وعند زفر
 يسمعها ليفرض النفقة لا لثبوت الزوجية وهو
 المعمول به اليوم والمختار وتجب النفقة والسكنى
 لمعتدة الطلاق ولو بآيئاً والمفرقة بلا معصية
 كخيار العتق والبلوغ والتفريق لعدم الكفاية
 لا لمعتدة الموت والمفرقة بمعصية كالردة
 وتقيل ابن الزوج ولو ارتدت مطلقة الثلث
 تسقط نفقتها الا لو مكنت ابنه. **فصل** ونفقة
 الطفل الفقير على ابيه لا يشاركه فيها احد كنفقة
 الابوين والزوجة ولا تجبر امه على ارضاعه
 الا اذا تعينت ويستاجر من ترضعه عندها ولو

عنه اى لا يقضى
 القاضى بالزوجة
 ولانه ليس بضم
 في الزوجية

استأجرها وهي زوجته او معتدته من رجعي
 لترضع ولدها لا يجوز وفي معتدة البائن روايتان
 وبعد العدة يجوز وهي احق ان لو تطلب زيادة
 على الغير ولو استأجرها وهي زوجته لا رضاع
 ولده من غيرها صح ونفقة البنت بالغة والا بن
 زمناً على الاب خاصة وبه يفتى وقيل على الاب
 ثلثها وعلى الام ثلثها وعلى الموسر يساً واليحرر
 الصدقة نفقة اصوله الفقراء بالسوية بين الابن
 والبنت ويعتبر فيها القرب والجزئية لا الارث
 فلو كان له بنت وابن ابن فنفقته على البنت مع
 ان ارثه لهما ولو كان له بنت بنت واخ فنفقته
 على بنت البنت مع ان كل ارثه للاخ وعليه نفقة
 كل ذي رحم محرم منه ان كان فقيراً صغيراً او انثى
 او زمناً او اعلى او لا يحسن الكسب لخرقه او لكونه
 من ذوي البيوتات او طالب علم ويجبر عليها
 وتقدر بقدر الارث حتى لو كان له اخوات
 متفرقات فنفقته عليهن اخصاً كما يرثن منه

مختار بعض الفقهاء
 المجتهد وسكون
 الماء يكتسب
 عنه كتابه من
 كونه شيئاً غالياً
 من اعيان الناس

ويعتبر فيها أهلية الإرث لأحقيقته فنفقة من
له خال وابن عم على خاله ونفقة زوجة الأب
على ابنه ونفقة زوجة الابن على أبيه إن كان صغيراً
أو زماً ولا يجب نفقة للغير على فقير إلا للزوجة
والولد ولا مع اختلاف الدين إلا للزوجة وقرابة
الولاد أعلى وأسفل وللأب بيع عرض ابنه لنفقته
ولا بيع عقاره ولا بيع العرض لدين له على الابن
سواهما ولا للأمر بيع ماله لنفقتها وعندهما لا يجوز
للأب أيضاً ولا ضمان عليهما لو انفقا من مال الابن
عندهما ولو انفق المودع مال الابن عليهما بغير
أمر قاضٍ ضمن ولا يرجع عليهما ولو قضى بنفقة غير
الزوجة ومضت مدة بلا اتفاق سقطت إلا أن يكون
القاضي أمراً بالاستدانة عليه وعلى المولى نفقة
رقيقه فإن ابى اكتسبوا وانفقوا وإن لم يكن
لهم كسب أجبر على بيعهم وفي غيرهم من
الحيوان يؤمرد يأنه لم

كتاب الايمان

اليمن تقوية احد طرفي الخبر بالمقسومية وهي
ثلث غنوس وهي حلفه على امر ماض او حال
كذباً عمداً وحكمها الاثم ولا كفارة فيها
الا التوبة ولغو وهي حلفه على امر ماض يظنه
كما قال وهو بخلافه وحكمها رجاء العفو
ومنعقدة وهي حلفه على فعل او ترك في
المستقبل وحكمها وجوب الكفارة ان حنث
ومنها ما يجب فيه البر كفعل الفرائض وترك
المعاصي ومنها ما يجب فيه الحنث كفعل المعاصي
وترك الواجبات ومنها ما يفضل فيه الحنث
كجزان المسلم ونحوه وما عدا ذلك يفضل فيه
البر حفظاً لليمن ولا فرق في وجوب الكفارة بين
العامد والناسي والمكره في الحلف او الحنث
وهي عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين كما في
عتق الظهار واطعامه او كسوتهم كل واحد ثوباً

و سخطه و عذابه و قوله لعمر الله يمين و كذا و الله
 و سوگند می خورم بخدا ای و كن ا قوله و عهد الله
 و میثاقه و اقسم و احلف و اشهد و ان لم يقل
 بالله و كن ا علي نذرا و يمين او عهد و ان لم يصف
 الى الله و كن ا قوله ان فعل كذا فهو كافرا و يهودي
 او نصراني او برئي من الله و لا يصير كافرا بالحنث فيها
 سواء علقه بماض او مستقبل ان كان يعلم انه
 يمين و ان كان عنده انه يكفر يصير به كافرا
 و قوله ان فعله فعليه غضب الله او سخطه او
 لعنته او هوزان او سارق او شارب خمر او اكل
 ربا ليس بيمين و كن ا قوله حقا او بحق الله خلافا
 لابي يوسف و كن ا قوله سوگند خورم بخدا ای
 یا بطلاق زن و من حرم ملکه لا یحرم و ان استباحه
 او شیئا منه فعليه الکفارة و قوله کل حلال علی
 حرام علی الطعام و الشراب و الفتوی علی انه
 تطلق امرأته بلانیة و مثله قوله حلال بروی
 حرام و قوله هر چه بدست راست گیر بروی

حرام ومن نذر نذراً مطلقاً او معلقاً بشرط يريد
 كان قد مر غائبى ووجد لزمه الوفاء ولو علقه
 بشرط لا يريد كان زنيته خير بين الوفاء والتكفير
 هو الصحيح ومن وصل بجلفه ان شاء الله فلا حنث عليه

باب ليمن في الدخول والخروج والائتمان والسكنى وغير ذلك

حلف لا يدخل بيتاً قد دخل الكعبة او المسجد والبيعة
 او الكنيسة لا يحنث وكذا لو دخل دهليزاً او ظلة
 باب دار ان كان لو اغلق يبقى خارجاً ولا حنث كما
 لو دخل صفة وقيل لا يحنث في الصفة ايضاً وفي
 لا يدخل ارا قد دخل دارا خربة لا يحنث ولو قال هذه
 الدار قد خلتها خربة صحراء او بعد ما بنيت داراً
 اخرى حنث وكذا لو وقف على سطحها وقيل لا يحنث
 به في عرفنا ولو دخل طاق بابها او دهليزها ان كان
 لو اغلق يبقى خارجاً لا يحنث ولا حنث ولو جعلت
 مسجداً او حماماً او بيتاً او بيتاً بعد ما خربت

من البيعة
 معبد الصاري
 والكنيسة
 معبد اليهود
 ابو الفضل
 عنه دهليز
 ممر باب
 الدار وهو
 ما بين الباب
 وداخل الدار
 ابو الفضل
 محمد وهو الحنية
 غفر الله له
 ولو الدية

قد خلعها لا يحنث وكذا الدخول بعد انهدام الحما
 واشباهه وفي لا يدخل هذا البيت قد خلع بعد ما
 انهدم موصار محو اء او بعد ما بنى بيتاً آخر لا يحنث
 بخلاف ما لو سقط السقف وبقي الجدران وفي لا
 يدخل هذه الدار وهو فيها لا يحنث ما لم يخرج ثم
 يدخل وفي لا يلبس هذا الثوب وهو لابس اولاً
 يركب هذه الدابة وهو راكبها او لا يسكن هذه
 الدار وهو ساكنها ان اخذ في الزرع والنزول
 والنقلة من غير لبث لا يحنث والا حنث ثم في لا
 يسكن هذا البيت او هذه الدار لا بد من خروجه
 بجميع اهله ومتاعه حتى لو بقي وتذا حنث وعند
 ابي يوسف يعتبر بنقل الاكثر وعند محمد بن قيس
 به كذا خدائته وهو الاحسن والا رفق ثم لا بد
 من نقلته الى منزل آخر حتى لا يبر بنقلته الى السكة
 او المسجد وكذا في لا يسكن هذه المحلة وفي لا يسكن
 هذه البلدة او القرية يترك خروجه وترك اهله
 ومتاعه فيها وفي لا يخرج فامر من حمله واخرجه

حنث ولو حمل واخرج بلا امره مكرهاً او راضياً
 لا يحنث ومثله لا بدخل وفي لا يخرج الا الى جنازة فخرج
 اليها ثم اتى حاجة اخرى لا يحنث وفي لا يخرج الى مكة
 فخرج يريد هاتر جمع حنث وفي لا ياتيها لا يحنث ما لم
 يدخلها والذهاب كالخروج في الاصح وفي لياتين
 فلا تأفلر يأتته حتى مات حنث في اخرجه من اجزاء حيوانه
 وان قيّد الاتيان غداً بالاستطاعة فهو على
 سلامة الآلات وعد ما لموانع فلوله ريات ولا مانع
 من مرض او سلطان حنث ولو نوى الحقيقة صدق
 ديانة لا قضاء في المختار وفي لا يخرج الا باذنه بشرط
 الاذن لكل خروج وفي الا ان اذن يكفي الاذن مرة وفي
 لا يخرج الا باذنه لو اذن لها فيه متى شاءت ثمراتها
 فخرجت لا يحنث عند ابى يوسف خلافاً للمحمد ولو
 ارادت الخروج فقال ان خرجت او ضرب العبد فقال
 ان ضربت تقيّد الحنث بالفعل فوراً فلو لبثت شهر
 فعلت لا يحنث قال لا يخرج جلس فتغدى معي فقال
 ان تغديت فكذلك لا يحنث بالتغدي لا معه ولو في

ذلك اليوم إلا أن قال أن تغدّيت اليوم وفي لا
يركب دابة فلا ين فركب دابة عبد له
مأذون لا يحنث إلا أن نواه وهو غير مستغرق
بالدين وعند أبي يوسف يحنث مطلقاً أن نواه
وعند محمد يحنث مطلقاً وإن لم ينوه بـ

باب اليمين في الأكل والشرب واللبس لكلام

لا يأكل من هذه الفخلة فهو على ثمرها ودبسها غير
المطبوخ لا يبيذها وخلها ودبسها المطبوخ أو من
هذه الشاة فهو على اللحم دون اللبن والزبد وفي لا
يأكل من هذا البسر فأكله رطباً لا يحنث وكذا من
هذا الرطب أو اللبن فأكله ثمرًا أو شيئًا من اختلاف
لا يتكلم هذا الصبي فكله شاة أو شيئًا أو لا يأكل
لحم هذا الحمل فأكله كبشًا وفي لا يأكل بسرًا
فأكله رطباً لا يحنث ولو أكل من ثبات حنث وكذا لو أكله
بعد ما حلف لا يأكل رطباً وقال لا يحنث فيها
ولو أكله بعد ما حلف لا يأكل رطباً ولا بسرًا حنث اتفاقاً

عن شريك في قوله
عنه اللبن
الذي استخرج
ما في فصار
كالقاروج
مع كسر الهمزة
المشقة يقال
قد نجا البسر
وذلك إذا لم
يقبل ذنبه
وهو ما سئل
من جانب
العلة في ذلك
في المغرب

وفي لا يشتري رطباً فلا تشتري كباسة بس فيها رطب
 لا يحنث كما لو اشترى بسراً منبأ وفي لا يأكل لحماً
 أو بيضاً فاكل لحم سمك أو بيضه لا يحنث وكذا
 في الشراء ولو اكل لحم إنسان أو خنزير حنث وكذا
 لو اكل كبد أو كرشاً أو المختار أنه لا يحنث بهما في
 عرفنا كما لو اكل آية لا يحنث وفي لا يأكل شحم
 يتقيد بشحم البطن فلا يحنث بشحم الظهر خلافاً
 لهما ولو اكل آية أو لحماً لا يحنث اتفاقاً وفي لا
 يأكل من هذه الحنطة يتقيد بأكلها قضمها فلا يحنث
 بأكل خبزها خلافاً لهما وفي لا يأكل من هذا الدقيق
 يحنث بأكل خبزه لا بسقه في الصحيح والخبز يقع على
 ما اعتاده أهل مصره كخبز البراء والشعير فلا يحنث
 بخبز القطائف أو خبز الأرز بالعراق إلا إذا نواه الشواء
 على اللحم لا على الباذنجان أو الجزر أو البيض إلا إذا
 نواه والطبيخ على ما يطبخ من اللحم بالماء وعلى مرقه
 إلا إذا نوى غير ذلك والرأس على ما يباع في مصره
 ويكس في التناير والفاكهة على التفاح والبطيخ

ع
 كباسة الدنانير
 الذي هو من
 التبريد من
 الغضب
 يقع اتفاقاً
 الغداء
 الأكل بالمراف
 الأكل
 مع السقف هو
 السعد
 أي لا يحنث بأكل
 الذي يفتح على الكنت
 أن يفتح من غير
 ويتبع من غير
 من المسكين
 اقتطع بالشاء
 أو الغفل بخلاف
 الحسني - مع
 لا يبيع من دون
 لا يبيع من دون

والمشمش وعندهما على العنب والرطب والرمثان أيضاً
 ولا تقع على القثاء والخيار اتفاقاً والادام على البطم
 به كالحل والزيت واللبن وكذا الملح لا اللحم و
 البيض والجبن إلا بالنسبة وعندهم هي ادم أيضاً والعنب
 والبطم ليسا بأدام في الصحيح والغداء إلا كل فيما بين
 طلوع الفجر والزوال والعشاء فيما بين الزوال ونصف الليل
 والسمور فيما بين نصف الليل وطلوع الفجر وفي ان اكلت
 او شربت او لبست او كلمت او تزوجت او خرجت
 ونوى معيئاً لا يصدق ولو زاد طعاماً او شراباً
 ونحوه صدق ديانة لا قضاء وفي لا يشرب من دجلة
 لا يحنث بشربه منها باناء ما لم يكرع خلافاً لهما
 وان قال من ماء دجلة حنث بالاناء اتفاقاً وكذا
 في الحب والبيرة وفي الاناء بعينه وامكان البر شرط
 صحة الحلف خلافاً لابي يوسف فمن حلف ليشرب
 ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه او كان فصم
 قبل مضيه لا يحنث خلافاً له وكذا ان لم يقل
 الماء الا ان كان فصم فانه يحنث بالاتفاق وفي

ليصعدن السماء ليطيرن في الهواء اوليقلبن هذا
الحجر ذهباً وليقتلن زيداً عالماً بموته ان عقدت
وحنث للحال وان لم يعلم بموته فلا خلافاً لابي
يوسف وفي لا يتكلم فقرأ القرآن او سبح او هلل او كبر
لا يحنث سواء كان في الصلوة او خارجها هو المختار
وفي لا يكلمه فكلمه بحيث يسمع وهو نأثر حنث
ان ايقظ وقيل مطلقاً ولو كلم غيره وقصد اسماعه
لا يحنث ولو سلم على جماعة هو فيهم حنث وان
نواهم ودونه لا يحنث ولو قال الا باذنك فاذن ولم
يعلم فكلمه حنث خلافاً لابي يوسف
وفي لا يكلمه شهراً فهو من حين حلف
ويوماً كلمه لمطلق الوقت وتصح نية
النهار فقط وليسلة اكلمة على الليل فحسب
وفي ان كلمته الا ان يقدم زيد او حتى يقدم او الا
ان يأذن زيد او حتى يأذن فكلمه قبل ذلك حنث
وان مات زيد سقط الحلف وفي لا يأكل طعام
فلان او لا يدخل دارة او لا يلبس ثوبه او لا يركب

دابته او لا يكلم عبده ان عين وزال ملكه
 وفعل لا يحنث خلافاً لحمد في العبد والدار
 في المتجدد لا يحنث اتفاقاً وان لم يعين لا يحنث
 بعد الزوال ويحنث بالمتجدد وفي لا يكلم امرأته
 او صديقها يحنث في المعين بعد الابانة والمعاد
 وفي غيره لا الا في رواية عن محمد ويحنث بالمتجدد
 وفي يكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه فكلمه
 حنث لا اكلمه حيناً او زماناً او الحين او الزمان
 ولا نية فهو على ستة اشهر ومعها ما نوى
 وان قال الدهر او الابد فهو على العسر
 ولو قال دهرأ فقد توقف الامام وعندهما
 هو كالزمان ولو قال اياماً او شهوراً او سنين
 فعلى ثلاثة وان عرف فعلى عشرة كما يام
 كثيرة وقال على جمعة في الايام وسنة في
 الشهور والعسر في السنين

بَابُ الْيَمِينِ فِي الطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ

قال ان وَلَدَتْ فانت كذا احنت بالميث ولو قال
فهو حر فولدت ميثاً ثم جيا عتق الحى خلافاً لهما
وفي اول عبد املكه فهو حر فملك عبداً اعتق
ولو ملك عبد من معاً ثم انحر لا يعتق واحد منهم
ولو زاد واحد عتق الآخر ولو قال اخر عبد ا
ملكه فمات بعد ملك عبد واحد لا يعتق
ولو بعد ملك عبد من متفرقين عتق الآخر منذ
ملكه من كل ماله وعندهما عند موتهم من
الثلاث وعلى هذا انحر امرأة اثر زوجها فهي طالق
ثلاثاً فلا ترث خلافاً لهما وفي كل عبد بشرى بكذا
فهو حر فبشرة ثلاثة متفرقون عتق الاول وان لبشروه
معاً عتقوا ولو قال من اخبرني عتقوا الى الوجهين
ولو نوى كفارته بشراء ابية سقطت لا بشراء امة
استولدها بابا لنكاح او عبد حلف بعثقه الا ان قال
ان اشتريتك فانت حر عن كفارتى وفي ان تسريت

عنه اى لو قال
واحدة ان
ولدت ولداً
فانت طالق
فولدت ولداً
ميثاً طلقه
عنه اى يثنى
عند احد
موتة

امة فهي حرة ان تسرى من في ملكه وقت الحلف عتقت
وان تسرى من ملكها بعده لا يعتق وفي كل مملوك
لى حر عتق عبده ومدبروه وامهات اولاده
لامكاتبوه الا ان نواهم وفي هذه طالق وهذه
وهذه طلقت الاخيرة وخير في الاولين وكذا
العتق والاقرار

باب البيِّن في البيع والشراء والزوج وغير ذلك

يبحث بالمباشرة دون التوكيل في البيع والشراء
والاجازة والاستيجار والصلح عن مال والقسمة
والخصومة وضرب الولد وبهما في النكاح
والطلاق والخلع والعتق والكتابة والصلح عن
دم عمد والهبة والصدقة والقرض والاستقراض
وان نوى المباشرة خاصة صدق ديانة لا قضاء
وكذا ضرب العبد والذبح والبناء والخياطة
والايداع والاستيداع والاعارة والاستعارة
وقضاء الدين وقبضه والكسوة والحمل الا انه

لو نوى المباشرة يصدق قضاء وديانة وفي لا يتزوج
 فزوجته فهو يفي فاجاز بالقول حنث وبالفعل لا يحنث
 وفي لا يزوج عبده او امته يحنث بالتوكيل والاجاز
 وحكذا في ابنه وبنته الصغيرين وفي الكبيرين
 لا يحنث الا بالمباشرة ودخول اللام على البيع
 كان بيعت لك ثوبا يقتضي اختصاص الفعل بالمحلوف
 عليه بان كان بامرء سواء كان ملكه او لا ومثله
 الشراء والاجارة والصياغة والبناء وعلى العين
 كان بيعت ثوبا لك يقتضي اختصاصها به بان كان
 ملكه سواء امرء او لا وكذا دخولها على الضرب
 والاكل والشرب والدخول وان نوى غيره صدق
 فيما عليه وفي انبعثته وان اشتريته فهو حر فعقد
 بالخيار عتق وكان الوعد بالفاسد او الموقوف ولو
 بالباطل لا يعتق وفي ان لم ابعه فكذا فاعتقه
 او دبره حنث قالت تزوجت علي فقال كل امرأة لي
 طالق طلقت هي ايضا الا في رواية عن ابى يوسف
 وان نوى غيرها صدق ديانة لا قضاء ومن قال

عليّ المشي إلى بيت الله أو إلى الكعبة لزمه حج أو عمره
 مشياً فإن ركب فعليه دم ولو قال عليّ الخروج أو
 الذهاب إلى بيت الله أو المشي إلى الصفا أو المروة
 لا يلزمه شيء وكذا لو قال عليّ المشي إلى الحرم أو إلى
 المسجد الحرام خلافاً لهما وفي عبء حرّان لم يخرج
 العام فشهدا بكونه يوم الغري بكوفة لا يعتق خلافاً
 لمحمد وفي لا يصوم فصام ساعة بنسبة حنث وإن ضم
 صوماً أو يوماً إلا ما لم يتعد يوماً وفي لا يصلي لم يحنث
 إذا سجد بسجدة لا قبله وإن ضم صلوة فيشفع
 لا بأقل وفي أن لبست من غزلك فهو هدي فملك
 قطناً فغزلته ونسج فلبسه فهو هدي خلافاً لهما
 وإن لبس ما غزلت من قطن في ملكه وقت الحلف
 فهدى بالاتفاق خاتم الفضة ليس بجلي بخلاف خاتم
 الذهب وعقد اللؤلؤ أن رضع فحلي وألا فلا وقال
 حلي مطلقاً وبه يفتى وفي لا يجلس على الأرض فجلس
 على بساط أو حصير لا يحنث وإن حال بينها وبينه
 شيئاً به حنث وفي لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه

فراش اخرفنام عليه لا يحنث وان جعل فوقه
قراً م يحنث وفي لا يجلس على هذا السرير ان جعل
فوقه سرير فجلس لا يحنث وان جعل فوقه بساط
او حصير حنث - بـ

باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك

الضرب والكسوة والكلام والدخول يحنث فعلها
بالحي فلا يحنث من قال ان ضربته او كسوته او كلمته
او دخلت عليه بفعلها بعد موته بخلاف الغسل
والحمل والمس ولا يضر بها فسد شعرها او حنقها
او عظمها حنث ليضربنه حتى يموت فهو على شد
الضرب ليقتضين دينه قريباً فمأدون الشهر
قريب والشهر بعيد ليقتضينه اليوم فقضاه زيوفاً
او بنهرجة او مستحقة او باعه به شيئاً وقبضه
بـ ولو رهاضاً او ستوقه او وهبه او ابرأه منه لا يبرأ ولا يقبض
دينه درهماً دون درهم ولا يحنث بقبض بعضه ما لم يقبض كله
متفرقاً وافرقة بعمل ضررى كالوزن لا يحنث ان كان الامانة او غير مائة

بـ كسر الفاء
سـ كسر الهمزة
عـ كسر العين
هـ كسر الهاء
و كسر الواو
ي كسر الياء
بـ كسر الباء
جـ كسر الجيم
د كسر الدال
ر كسر الراء
ز كسر الزاي
ح كسر الحاء
ط كسر الطاء
ق كسر القاف
ك كسر الكاف
ل كسر اللام
م كسر الميم
ن كسر النون
هـ كسر الهاء
و كسر الواو
ي كسر الياء
بـ كسر الباء
جـ كسر الجيم
د كسر الدال
ر كسر الراء
ز كسر الزاي
ح كسر الحاء
ط كسر الطاء
ق كسر القاف
ك كسر الكاف
ل كسر اللام
م كسر الميم
ن كسر النون

او سوى مائة لا يحنث بها او باقل منها وفي لا يفعل كذا تركه ابدا
 وفي ليفعلنه يكفي فعله مرة حلفه والي ليفعلنه
 بكل داعر تقيد بحال ولايته ليهبته فذهب ولم
 يقبل بزو كذا القرض والعمارية والهدية بخلاف
 البيع لا يشترى بما نأفوه على الاساق له فلا يحنث
 بشرا لورد والياسمين وقيل يحنث لا يشترى
 او بنفسه نأفوه على ورقه لا يدخل دار فلان تناول
 الملك والابارة حلف انه لا مال له وله دين
 على مغلس او ملى لا يحنث به

كِتَابُ الْوَقْفِ

هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق
 بالمنفعة كالعمارية فلا يلزم ولا يزول ملكه
 الا ان يحكم به حاكم قيل او يعلقه بموته بان
 يقول اذا مت فقد وقفت وعندهما هو حبس
 العين على ملك الله تعالى على وجه يعود نفعه
 الى العباد فيلزم ويحول ملكه بمجرد القول عند

ابى يوسف وعند محمد ^{عليه السلام} الامام لم يسلمه الى ولي فلو
 وقف على الفقراء او بنى سقاية او خاناً او رباطاً
 لبني السبيل او جعل ارضه مقبرة لا يزول ملكه
 عنه الا بالحكم وعند ابى يوسف يزول بمجرد
 القبول وعند محمد اذا سلمه الى متول واستقى
 الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط
 ودفنوا في المقبرة وشرط لتمامه ذكر مصرف
 مؤبد وعند ابى يوسف يصح بدونه واذا انقطع
 صرف الى الفقراء وصح عند ابى يوسف وقف للمشاع
 ويجعل غلة الوقف او الولاية لنفسه وجعل
 البعض او الكل لامهات اولاده او مدبريه
 ما داموا احياء وبعد هم للفقراء وشرط ان
 يستبدل به غيره اذا شاء خلافاً لمحمد في
 الكل وصح وقف العقار وكن المنقول المتعارف
 وقفه عند محمد كالفاوس والمر والقدر
 والمنشار والجنازة وثيابها والقدر والمرجل
 والمصاحف والكتب وابو يوسف معه في وقف

سنة اربع مائة
 سنة ثمان مائة
 سنة اربع مائة

السلاح والكراع كالخيل والأبل في سبيل الله تعالى
 وبه يفتى وكذا صح عند أبي يوسف وقفه تبعاً لمن
 وقف ضيعة ببقرها وأكرتها وهو عبدة
 وسائر آلات الحراثة وإذا صح الوقف فلا يملك
 ولا يملك إلا أنه يجوز قسمة المشاع عند أبي يوسف
 ويبدأ من ارتفاع الوقف بعمارتها وإن لم يشترطها
 الواقف إن وقف على الفقراء وإن على معين
 فعليه فإن امتنع أو كان فقيراً أجره الحاكم
 وعمره من أجرته ثمرته إليه ونقض الوقف
 يصرف إلى عمارته إن احتاج والأحفظ إلى وقت
 الحاجة وإن تعدد صرف عينه يباع ويصرف ثمنه
 إليها ولا يقسم بين مستحق الوقف **فصل** إذا بنى
 مسجداً إلا يزول ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه
 بطريقه ويأذن بالصلاة فيه ويصلي فيه واحد
 وفي رواية شرط صلاة جماعة ولا يضر جعله
 تحت سرداباً لمصالحه فإن جعله لغير مصالحة
 أو جعل فوقه بيتاً وجعل باباً إلى الطريق وعزله

او اتخذ وسط داره مسجداً و اذن بالصلوة فيه
 لا يزول ملكه عنه وله بيعه و يورث عنه وعند
 ابي يوسف يزول ملكه بمجرد القول مطلقاً ولو ضاق المسجد
 و مجنبه طريق العامة يوسع منه و بالعكس يباط
 استغنى عنه يصرف وقفه الى اقرب رباط اليه
 والوقف في المرض وصية و يتبع شرط الواقف
 في اجارة الوقف ان وجد و الا فيختار ان لا تاجر
 الضياع اكثر من ثلاث سنين و لا غيرها اكثر
 من سنة و لا يوجر الا باجر لمثل ثم لا ينقض ان
 زادت الاجرة لكثرة الرغبة و ليس للموقوف
 عليه ان يوجر الا بانابة او ولاية و لا يعار و لا يهن
 و ان غصب عقاره يختار وجوب الضمان ولو شرط
 الولاية لنفسه و كان خائفاً تنزع منه و ان
 شرط ان لا تنزع

كِتَابُ الذَّبَائِحِ

الذبيحة اسم ما يذبح والذبح قطع الاوداج

وتحل ذبيحة مسلم وكتابي ذمي او حرقي ولو امرأة
او صبيًا او مجنونًا يعقلان او اخرس او اقلف
لا ذبيحة وثني او مجوسي او مرتد او تارك
التسمية عمدًا فان تركها ناسيًا تحل وكرهه ان
يدكر مع اسم الله غيره وصلاً دون عطف وان
يقول - بسم الله اللهم تقبل من فلان فان قاله
قبل الاضجاع او التسمية او بعد الذبح لا يكره
وان عطف حرمت نحو بسم الله وفلان بالجر
وكذا ان اضجع شاةً وسئى وذبح غيرها بتلك التسمية
وان ذبحها بشجرة اخرى حلت وان رمى الى صيد
وسئى فاصاب غيره اكل وان سئى على سهم
ورمى بغيره لا يؤكل والارسال كالرمي والشرط
الذكر انما لص فلو قال اللهم اغفر لي لا تحل
وبالحمد لله وسبحان الله يحل لا الوعظ
وحمد له والسنة نحر الابل وذبح البقر والغنم
ويكره العكس ويحل والذبح بين الحلق واللثة
اعلى الحلق واسفله او اوسطه وقيل لا يجوز فوق

العقدة والعروق التي تقطع في الذكوة الحلقوم
والمرئى والوديجان ويكفى قطع ثلثة منها ايا كانت
وعند محمد لا بد من قطع اكثر كل واحد منها
وهو رواية عن الامام وعند ابى يوسف لا بد
من قطع الحلقوم والمرئى واحد الودجين
وقيل محمد معه ويجوز الذبح بكل ما افرى الوداج
واشهر الدمار ولومرؤة اوليطة اوسنأ او ظفرا
منزوعين لا بالقائمين وندب احدا الشفرة
قبل الاضجاع وكراه بعده وكذا اجرها برجلها
الى المذبح والتنع و قطع الرأس والسلخ قبل
ان تبرد والذبح من القفاء وتحل ان بقيت حية
حتى قطعت العروق والافلا ولزم ذبح صيد
استأنس وجاز جرح نعيم وحش او ترثى في بئر اذا
لم يمكن ذبحه ولا يحل الجنبين بذكوة امه اشعر
اولاوقا لا يحل ان تمر خلقه **فصل** ويجزأ كل
كل ذى ناب او مخلب من سبع او طير ولو ضيعا
او ثعلباً والحمر الاهلية والبغال والفيال والظب

واليربوع وابن عرس والزنبور والسلحفات والحشرات
يكره الغراب الأبقع والغداف والرخم والبنغات
والخيل تحريمًا في الأصم وعندهما لا تكره الخيل وحل
العقق وغراب الزرع والأرنب ولا يؤكل من
الحیوان المائي إلا السمك بأنواعه كالجرث الماء
ماهي ولا يؤكل الطافي منه وإن مات لحرا أو برد
ففيه روايتان ويحل هو والجراد بلا ذكوة ولو نجس
شاة لم تعلم حيوتها فحركت أو خرج منها دم حلت
والأفلاوان علمت حلت مطلقاً

كِتَابُ الْأُضْحِيَّةِ

هي واجبة وعن أبي يوسف سنة وقيل هو قولهما
وانما تجب على حر مسلم مقيم موثر عن نفسه
لا عن طفله وقيل تجب عنه ايضاً وقيل يضحى عنه
البوه أو وصيه من ماله فيطعم منها ما أمكن
ويستبدل بالباقي ما ينتفع به مع بقائه وهي
شاة أو بدنة أو سبع بدنة بأن اشترك مع ستة

في بقرة او بعير وكل يريد القرية وهو من اهلها
 ولم ينقص نصيب احد منهم عن سبع فلو اراد احدهم
 بنصيبه اللحم او كان كافراً او نصيبه اقل من
 سبع لا يجوز عن واحد منهم ويجوز اشتراك اقل
 من سبعة ولو اثنين ويقسم لحمها وزناً لا جزافاً
 الا اذا خلط به من اكارعه او جلده ولو شرب بدنة
 للاضحية ثم اشرك فيها ستة جازاً استحصاناً
 والا شتراك قبل الشراء احب واوّل وقتها بعد
 فجر النحر ولا تذبح في المصبر قبل صلوة العيد اخره
 قبيل غروب اليوم الثالث واعتبر اخرة للفقير
 وضده والولادة والموت واوّلها افضلها وكرة
 الذبح ليلا فان فات وقتها قبل ذبحها زم التصديق
 بعين المنذورة حية وكذا ما اشراها فقير للتضحية
 والغني يتصدق بقيمتها اشراها اولاً وانما يجزئ
 فيها الجذع من الضأن والثني فصاعداً من الجميع ويجوز
 الجماء والنحى والثولاء والجرباء السمينة لا العمياء
 والعوراء والجفاء التي لا تنقي والعرجاء التي لا تمشي

الى المنسك ومقطوعة اليد او الرجل وذاهبة
 اكثر العين او الاذن او اكثر الذنب او الالية وفي ذهاب
 النصف روايتان ويجوز ان ذهب اقل منه وقيل
 ان ذهب اكثر من الثلث لا يجوز وقيل ان ذهب
 الثلث لا يجوز ولا يفتر تعيها من اضطرارها عند
 الذبح وان مات احد السبعة وقال ورثته
 اذبحوها عنكم وعنهم صح وكذا لو ذبح بدنة عن
 اضحية ومنتعة وقران ويأكل من لحم اضحيته
 ويطعم من شاء من غني وفقير وندب ان لا ينقص
 الصدقة عن الثلث وتركه لذى عيال توسعة
 عليهم وان يذبح بيده ان احسن والا يامر غيره
 ويحضرها ويكره ان يذبحها كتابي ويتصدق بجلدها
 او يعمل له آلة كجراب او خف او فرو او يشترى
 به ما يتفقه به مع بقائه كغربال ومحوه لا ما يستهلك كخل
 وشبهه فان بدل اللحم او الجلد به يتصدق به
 ولو ذبح اضحية غيره بغير امره جاز ولو غلط
 اثنان فذبح كل شاة الاخر صح ولا ضمان ويتحالفان

وان تشامأضمن كل صأجبه قيسة لحهه وتصدق بها
وصحت التظفيه بشأة الغصب دون شأة الوديعه
وضمنها -

كتاب الكراهية

المكروه الى الحرام اقرب وعند محمد كل مكروه
حرام ولم يلفظ به لعدم القاطع **فصل في**
الاكل منه فرض وهو يقدر ما يندفع به
الهلاك ومندوب وهو ما زاد ليتمكن من الصلوة
قائماً ويسهل عليه الصوم ومباح وهو ما زاد
الى الشبع لزيادة قوة البدن وحرام وهو الزائد
عليه الا لقصد التقوى على صوم الغد اولئلا
يستغنى الضيف ولا تجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى
يضعف عن اداء العباداة ومن امتنع عن اكل من الميتة
حال المخصصة او صام ولم يأكل حتى مات اثم بخلاف
من امتنع من التدأوى حتى مات ولا بأس بالتفكه
بانواع الفواكه وتركه افضل واتخاذ الاطعمة

سرف وكذا اوضع الخبز على المائدة أكثر من قدر
الحاجة ومسح الأصابع والسكين بالخبز ووضع
المسحاة عليه مكرره وسنة الأكل البسلة
في أوله والحمد لله في آخره وغسل اليدين
قبله وبعده ويبدأ بالشيتان قبله وبالشيوخ
بعده ولا يحل شرب لبن الأتان ولا بول ابل
ولا استعمال اناء ذهب او فضة لرجل او امرأة
وجل استعمال اناء عقيق وبلور وزجاج ورصاص
فصل في الكسب افضله الجهاد
ثم التجارة ثم الحراثة ثم الصنائع ومنه فرض
وهو قدر الكفاية لنفسه وعياله وقضاء ديونه
ومستحب وهو الزيادة عليه ليواسى به فقيراً
او يسهل به قريباً ومباح وهو الزيادة للجمال

من المندفة
امان من الفقر
مع ان النبي
عليه السلام
قال انما شغل
الله في الارض
واجهده اليه
انفقهم ليلاليه

النجارة
اياديه اخر نفعا واول
من فعله آدم عليه السلام وقال
عنه السلام اطلبوا الرزق ثم
نجاها الارض ١٢ سنة لانه عليه
السلام حرم من عليها
فقال م

من افضل
اي الكسب الجهاد ان فيه
الجميع بين حصول الكسب اعزاز
الدين وتهدد عدو الله ١٢ سنة لقوله عليه
السلام انما جوار الصديق مع الكرام
البرق ١٢ سنة قيل الزرع
افضل من

وحرام وهو الجمع للتفاخر والبطر وان كان من
حل وينفق على نفسه وعياله بلا اسراف ولا
تقتير ومن قدر على الكسب لزمه وان عجز
عنه لزمه السؤال فان تركه حتى مات أثر
وان عجز عنه يفرض على من علم به ان يطعمه
او يدل عليه من يطعمه ويكره اعطاء سؤال
المسجد وقيل ان كان لا يتخطى رقاب الناس ولا يمر
بين يدي مصبل لا يكره ولا يجوز قبول هدية امراء
الجور الا اذا علم ان اكثر ماله من حل ولا تكره
اجارة بيت بالسواد ليتخذ بيت نارا وكنيسة او
بيعة او يباع فيه الخمر وعند هما تكره وتكره
في المصر اجماعاً وكن في سواد غالبه اهل الاسلام
ومن حمل لذي خمر ابا جرطاب له وعند هما
يكره ولا بأس بقبول هدية العبد التاجر واجابة

انفق
لغيره فاعلم بقوله
ولان بين ذالك قواما
لزمه السؤال لانه نوع الكسب
نكح لا يحل الا عند الجور قال عليه
السلام السؤال آخر
كسب العبد فان

البطر هو
الفخر والكبر قال
الله تعالى لما قالوا لعلنا نكفركم
والفخر هو الكبر والفتنة
الله تعالى وصفت عباده
الذين واذا

تركه
اي السؤال وهو
قادر عليه حتى
مات من جوده ثم
لا بد ان ينفق
الى الملكة فان
السؤال بمصلحة
الى مائة توميه
نفسه في هذه
الحالة كالكسب
ولا دل في السؤال
في هذه الحالة
مع والقياس ان
لا يجوز له ان يتبع
والعبد ليس له امله
نكح يجوز في الشيء
يسبغ في الطهارة او تنصبا

دعوتهم واستعارة دابته وكراهة قبول كسوته ثوباً
واهدائه أحد النقيدين ويقبل في المعاملات
قول الفرد ولو انشأ أو عبداً أو فاسقاً أو كافراً لقوله
شرب اللحم من مسلم أو كنان فيحل أو من عجمي فيحرم
وقول العبد والامة والصبي في الهدية والأذن
وشروط العدل في الديانات كالخبر عن نجاسة
الماء فيتممران أخبر بها مسلم عدل ولو انشأ
أو عبداً أو يتحرى في الفاسق والمستور ثم يعمل
بغالب رأيه ولو اراق فيتممر عند غلبة صدقه
وتوضأ ويتيممر عند غلبة كذبه كأن احوط
فصل في اللبس - الكسوة منها فرض وهو
ما يستر العورة ويدفع ضرر الحر والبرد والأولى
كونه من القطن أو الكتان بين النفس والخسيس
ومستحب وهو الزايد لاخذ الزينة وإظهار
نعمة الله تعالى ومباح وهو الثوب الجميل
للتزين ومكروه وهو اللبس للتكبر وليستحب
الأبيض والأسود ويكره الأحمر والمعصر والسنة

ارخاء طرف العمامة بين كتفيه قد رشير
 وقيل الى وسط الظهر وقيل الى موضع الجلوس
 واذا اراد تجديد لقلها نقضها كما لقلها ويحل
 للنساء لبس الحرير ولا يحل للرجال الا قدر اربع
 اصابع كالعلم ولا بأس بتوسدها وافتراشه
 خلافا لهما ولا بأس بلبس ما سداه ابريسم
 وحشمته غيره وعكسه لا يلبس الا في الحرب
 ويكره لبس خالصه فيها خلافا لهما ويجوز للنساء
 التحلي بالذهب والفضة لا للرجال الا الخاتم
 والمنطقة وحلية السيف من الفضة ومسمار
 الذهب في ثقب الفخذ وكتابة الثوب بذهب او فضة
 وشلا السز بالفضة ولا يجوز بالذهب خلافا لهما ولا يتختم
 بحجر ولا صغرة ولا حديد وقيل يباح بالحجر اليسب وترك
 التختم افضل لغير السلطان والقاضي ويجوز الاكل والشرب
 من زائد مفضض والمجلوس على سرير مفضض بشرط ابتغاء موضع الفضة ويكره عند
 ابي يوسف وعن محمد روايتان ويكره لباس الصبي
 ذهباً او حريزاً ويكره حمل خرقة لمسح العرق او المخاط

مع ولا يلقها على
 الارض دفعة واحدة
 وحلة حكمه
 نقل من فصل عليه
 السلام في

الاختيار ١٢
 الا فضل في التختم

الحسين في قوله

له ولو لا ذلك

مع القناع على اسن

من الثوب بالذهب

كان قماره

سه اى ما كان

بين السلي ١٣

أو الوضوء إن للتكبر وإن للحاجة فلا هو الصحيح والرتبة
فصل في النظر ونحوه
 ويحرم النظر إلى العورة إلا عند الضرورة
 كالطبيب والحائض والخافضة والقابلة والحائض ولا يتجاوز
 قدر الضرورة وينظر الرجل من الرجل إلى ما سوى
 العورة وقد بينت في الصلوة وتنظر المرأة من
 المرأة والرجل إلى ما ينظر الرجل من الرجل إن
 امتنت الشهوة وينظر إلى جميع بدن زوجته
 وامته التي يحل له وطؤها ومن محارمه وامته
 غيره إلى الوجه والرأس والصدر والساق
 والعضد ولا بأس بمسه بشرط امتن الشهوة في
 النظر والمس ولا ينظر إلى البطن والظهر والفخذ
 وإن امتن ولا إلى الحرة الأجنبية إلا إلى الوجه

مع
 جواز النظر إلى
 وجه المرأة
 الأجنبية بشرط
 امتن الشهوة
 كون في زمان
 السلف الصالحين
 وإما في زماننا
 فلا يجوز أن يجمع
 النساء من نظر
 الوجه وفي
 إيمان الواجبية
 لا يكره ولا يفتي
 فحرام في نادر
 القضاة من علماء
 العلوية الأئمة
 الذين أبانوا
 على خطأ الحديث
 شيخ الفقه
 مع

وإذا كان كل ما قبل
 وجهاً وكل ما ذكره وما قبل للحاجة
 فلا قال الشاعر - إذا لم تكن حاجتنا في نفسه
 فليس يمشي عنك عقد الزنا ثم لا يزال
 مهمل فخذ من الحسنة غشاً لله
 مع في الغائبة التي
 ٢

مع الرتبة
 هو الخط الذي يعتقد
 على الأصح مثل كل الشيء فلا بأس به
 بالرتبة ولا به ليس بعيب لما فيه من القبح
 الصحيح وهو الذي ذكره في
 الحديث

الحسين السامري

والكفين ان امن الشهوة والا فلا يجوز لغيرا لشاهد
عند الاداء والمحاكم عند الحكم ولا يجوز مس
ذلك وان امن ان كانت شابة ويجوز ان يجوز
لا تشتهى او هو شيخ يأمن على نفسه وعليها ويجوز
النظر والمس مع خوف الشهوة عند ارادة الشراء
او النكاح والعبد مع سيده كالاجنبي والمجرب
والخصي كالنخل ويكره للرجل ان يقبل الرجل
ويعانقه في ازار بلا قميص وعند ابى يوسف
لا يكره ولا بأس بالمصافحة وتقبيل يدي العالم
او السلطان العادل ويعزل عن امته بلا اذنها
لا عن زوجته الا بالاذن ولا يعرض الامة اذا بلغت
في ازار واحد. **فصل في الاستبراء**
من ملك امة بشراء او غيره يحرم عليه وطئها
ودواعيه حتى يستبرئ بجيضة فيمن حيض
وبشهر في غيرها وفي مرتفعة الحيض لا بايا
بثلاثة اشهر وعند محمد باربعة اشهر وعشر
وفي رواية بصفرها وفي الحامل بوضعه ولو كانت

عنه
المصافحة بالدين
سنة فلا يجوز
واحدة كاشاغت
اليومين الناس
فهموا في غيب
المقلد من الدين
مواهل الحديث
فليس على جمهور
وليل غير الجدل
والبحث والشو
والعبث
عنه بان صارت
مبتدأة المظهر
لافة وموض
ومسمن
تحيض ١٢

بكرًا أو مشريةً من امرأة أو مال طفل أو ممن
 يجرم عليه وطئها ويستحب الاستبراء للبائع
 ولا يجب عليه ولا تكفي حيضة ملكها فيها ولا التي
 قبل القبض أو قبل الإجازة في بيع الفضولي وكن
 الولادة وتكفي حيضة وجدت بعد القبض
 وهي مجوسية فاسدت ويجب عند تمام نصيب
 شريكه لا عند عود الأبقية ورد المغصوبة والمستأجر
 وفك المرهونة ولا تكرر الحيلة لاستقاطه
 عند أبي يوسف خلافاً للمحمد وأخذ بالأول
 أن علم عدم الوطئ من المالك الأول وبالثاني
 أن احتمل والحيلة أن لم تكن تحت حرة أو تزوجها
 ثم اشتريها وإن كانت تحت حرة فإن يزوجها
 البائع قبل البيع أو المشتري بعد البيع قبل
 القبض ثم يطلق الزوج بعد الشراء والقبض
 أو بعد القبض ومن ملك امتين لا يجتمعان نكاحاً فله
 وطئ أحدهما فقط ودواعيه فإن وطئهما
 أو فعل بهما شيئاً من الدواعي حرم عليه وطئ

كلّ منهما وودوا عليه حتى يجرما أحدهما.

فصل في البيع ويكره بيع العذرة سرّاً
خالصة وجاز لو غلوطة في الصيغ وجاز بيع السرّين
والأنتفاع كالبيع ومن رأى جارية رجل مع آخر
يبيعها قائلاً وكنتى صاحبها واشتريتها منه أو
وهبها لي أو تصدق بها عليّ ووقع في قلبه صدقه
حلّ له شراؤها منه ووطنها ويجوز بيع بناء مكة
ويكره بيع أرضها وأجارتها خلافاً لهما وقولهما
رواية عن الإمام ويكره الاحتكار في اقوات الأديين
والبها ثم يبلد يضر بأهله وعند أبي يوسف في كل
ما يضر احتكاره بالعامّة ولو ذهباً أو فضة أو ثوباً
وإذا رفع إلى الحاكم حال المحتكر أمره ببيع ما يفضل
عن حاجته فإن امتنع باع عليه ولا احتكار في غلة
ضميّته ولا في أجلبه من بلد آخر وعند أبي يوسف
يكره وكذا عند محمد إن كان يجلب منه إلى مصر
عادة وهو المختار ويجوز بيع العصير ممّن يتخذ
خمرًا ولو باع مسلم خمرًا أو في دينه من ثمنها كره

عنه
رجع الإنسان
أو غلوطة
بيع من العذرة
خالصة
والسرّين
كالبيع في الحكم
فما كان يبيعه
غير جائز
يكون الانتفاع
به غير جائز
وما كان يبيعه
جائز يكون
أما انتفاع به
جائزاً
أبو الفضل
عنه عند
الحسين غنم
الله له

لرب الدين اخذه وان كان المديون ذميًا لا يكره
 ويكره التسعير الا اذا تعدى ارباب الطعام في
 القيمة تعدى فاحشًا فلا بأس به بمشورة اهل
 الخبرة ويجوز شراء ما لا بد للطفل منه وبيعه
 لاخيه وعمله وامه وملتقطه ان هو في حجرهم
 وتوجره امه فقط - **فصل في المتفرقات**
 تجوز المسابقة بالسهم والخيل والحسير والبغال
 والابل والاقدام وان شرط فيها جعل من احد الجانبين
 او من ثالث لا سبقهما جاز وان من كلا الجانبين
 يحرم الا ان يكون بينهما محلل كفى لهما ان سبقهما
 اخذ منهما وان سبقاه لا يعطيهما وفيما بينهما ايهما
 سبق اخذ من الآخر وعلى هذا لو اختلف اثنان في
 مسألة واراد الرجوع الى شيع وجعلوا على ذلك
 جُعلاً وليسمة العرس سنة ومن دعي فليجب ان
 لم يجب اثر ولا يرفع منها شيئاً ولا يعطى سائلاً
 الا باذن صاحبها وان علم المدعى ان فيها لهواً
 يجب وان لم يعلم حتى حضر فان قدر على المنع فعل

والا فان كان مقتدى به او كان اللهو على المائدة
 فلا يقعد والا فلا بأس بالقعود وقال الامام
 ابتليت به مرة فصبرت وهو محمول على ما قبل
 ان يصير مقتدى به ودل قوله ابتليت على حرمته
 كل الملاهي لان الابتلاء انما يكون بالحرم والكلام
 منه ما يوجبه كالسبيح ونحوه وقد يأتثربه
 اذا فعله في مجلس الفسق وهو يعلمه وان قصد
 فيه الاعتبار والا نكار فحسن ويكره فعله للتأخر
 عند فتح متاعه والترجيع بقراءة القرآن
 والاستماع اليه وقيل لا بأس به وعن النبي
 عليه السلام انه كره رفع الصوت عند قراءة
 القرآن والجنائز والزحف والتذكير فما ظنك
 به عند الغناء الذي يسمونه وجداً وكره
 الامام القراءة عند القبر وجوزها محمد وبه
 اخذ ومنه ما لا اجوفيه ولا وزر نحو قوله واقعد
 وقيل لا يكتب عليه ومنه ما يأتثربه كالكذب
 والغيبة والنهيمة والشتم والكذب حرام

ألا في الحرب للخدعة وفي الصلح بين اثنين وفي ارضاء
 الأهل ودفع الظالم عن الظلم ويكره التعريض به
 إلا الحاجة ولا غيبة لظالم ولا اثم في السعي به
 ولا غيبة إلا المعلوم فاغتيال أهل قرية ليس
 بغيبة ويحرم اللعب بالكرد والشطرنج والأربعة
 عشر وكل لهو ويكره استئجار الخصيان ووصل
 الشعر بشعر آدمي وقوله في الدعاء استألك بمعقد
 الغرم من عرشك خلافاً لأبي يوسف وقوله استألك
 بحق أنبيائك ورسلك واستماع الملاحى حرام
 ويكره تعشير المصحف ونقطة ألا للعجم فانه حسن
 ولا بأس بتجليته ولا بأس بدخول الذمى المسجد الحرام
 ولا بيعادته ويجوز اخصاء البهائم وانزاع الحمير
 على الخيل والحقنة للرجال والنساء لا يجرموا بالخمر
 ولحوها ولا بأس برزق القاضي كفاية بلا شرط
 ولا بأس بسفر الأمانة وأما الولد بلا حرمة والخلو بهما
 قيل تباح وقيل لا ويكره جعل الراية في عنق العبد
 لا تقييده ويكره ان يقرض بقالاً درهماً لياخذ

مع العيب
 بالزوم والكفاية
 بالجماع و
 الشطرنج هو
 كعبة عنزاي
 اصحاب الملك
 الخفيف كل
 بلا وارعد
 الطائفة ذكره
 القسطنطيني
 أبو الفضل محمد
 عن الحسن بن
 غفر الله له والديه
 عن فضول
 هذا اليوناني الذي
 كتب الجوامع العربية والحبيب والمحقق والتوجيه إلى
 في القوم

منه به ما يحتاج الى ان يستغرقه والسنة تقليم
 الاظافر وتنف الابط وحلق العانة والشارب
 وقصه حسن ولا بأس بدخول الحمام للرجال
 والنساء اذا اتزرو غصص بصره وليستحب اتخاذ الاوعية
 لنقل الماء الى البيوت وكونها من الخرف افضل
 ولا بأس بستر حيطان البيت باللبود للبرد ويكره
 للزينة وكن ارخاء البستر على البيت واذا ادى
 الفرائض واحب ان يتنعم بمنظر حسن وجوار جميلة
 فلا بأس به والقناعة بآدنى الكفاية وصرف الباقي الى
 ما ينفع في الآخرة اولى ؛

كِتَابُ لَصِيدٍ

هو الاصطياد وهو جائز بالجوارح المعلمة والمحد
 من سهم وغيره لما يؤكل لا كله وما لا يؤكل
 للجلده وشعره ولا بد فيه من الجرح وكون
 المرسل او الرامي مسلماً او كتابياً وان لا يترك
 التسمية عمداً عند الارسال او الرمي وكون

الصيد مستنعا وان لا يتعد عن طلبه بعد التواري
 عن بصره وان لا يشارك المعلم غير المعلم ومسل
 من لا يحل إرساله وان لا تطول وقفته بعد
 الارسال لغيره كما ان للصيد ويجوز بكل جارح
 علم من ذي ناب او مخالب ويثبت التعلم بغالب
 الرأي او بالرجوع الى اهل الخبرة وعندهما
 وهو رواية عن الامام يثبت في ذي الناب يترك
 الاكل ثلثا وفي ذي المخالب بالاجابة اذا دعي بعد
 الارسال فلواكل منه البازي اكل لا ان اكل
 منه الكلب او الفهد فان اكل او ترك الاجابة
 بعد الحكم يتعلمه حرم ما صاده بعده حتى
 يتعلم وكذا ما صاده قبله وبقي في ملكه خلافا
 لهما فان شرب الكلب من دمه او نهمه فقطع
 منه بضعة فرماها واتبعه اكل وان اكل تلك
 البضعة بعد صيده وكذا لو اكل ما اطعمه
 صاحبه من الصيد او اكل هو بنفسه منه بعد
 احراز صاحبه بخلاف ما لو اكل القطعة قبل اخذه

الصيد وان خنقه ولم يجرحه لا يؤكل وكذا
 ان شاركه كلب غير معلّم او كلب مجوسى او كلب
 ترك مرسله التسمية عمدا وان ارسل مسلم
 كلبه فزجره مجوسى فانزجر حل وبالعكس حرم
 وان لم يرسله احد فزجره مسلما وغيره فالعبرة
 للزاجر وان ارسله ولم يسم ثم زجره فسمى فالعبرة
 لحال الارسال وان ارسله على صيد فاخذ غيره
 حل ما دام على سنن ارساله وكذا الواسيلة على
 صيد بتسمية واحدة فاخذ كلها حلت وان
 ارسل الفهد فكن حتى استمكن ثم اخذ حل وكذا
 الكلب اذا اعتاد ذلك ولو ارسله على صيد فقتله
 ثم اخذ اخر اكلا لورعى صيدا فاصاب اثنين
 واذا رمى سهمه وسبى اكل ما اصاب ان جرحه
 وان تركها عمدا حرم وان وقع السهم به فتأمل
 وغاب ولم يقعد عن طلبه ثم وجده ميتا حل ان
 لم يكن به جراحة غير جراحة السهم ولا يلحل ان
 قعد عن طلبه ثم وجده والحكم فيما جرحه الكلب

كالحكم فيما جرحه السهم وان رماه فوقه في ماء او على
 سطح او جبل او شجرة او حائط او آجرة ثم تردى
 فمات حرم وكن الو وقع على رجع منصوب
 او قصبة قائمة او حرف آجرة فخرج بها وان
 وقع على الارض ابتداء حل وكن الو وقع على صخرة
 او آجرة فاستقر ولم يخرج حل وان وقع في الماء
 فمات حرم وان كان الطير مائياً فوقه فيه فان
 انغمس جرحه فيه حرم والا حل ويجرم ما قتله
 المعراض بعرضه او البندقة ولم يجرحه وان
 اصابه بحجرجرحه بجدة فان ثقيلاً لا يؤكل
 وان خفيفاً أكل وان لم يجرحه لا يؤكل مطلقاً
 ولورماه بسيف او سكين فاصابه ظهره او مقبضه
 فقتله لا يؤكل وشرط في الجرح الادماء وقيل لا يشترط وقيل
 ان كبيره لا يشترط وان صغيره لا يشترط وان اصاب
 السهم ظلفه او قرنيه فان ادماه حل والا فلا
 وان رمى صيداً فقطع عضواً منه أكل دون
 العضو وان قطعه ولم يبينه فان احتمل التيامه

كل العضو ايضاً والا فلا وان قد ه نصفين
او اثلاثاً والاكثر من جانب العجز اكل الكل
وكذا لو قطع نصف رأسه او اكثر واذا ادرك
الضبيد حيّاً حيوة فوق حياة المذبوح فلا بد من
ذكوته فان تركها متمكناً منها حرم وكذا
لو غير متمكن في ظاهرها الرواية وان لم يبق من
حيوته الا مثل حيوة المذبوح وهو ما لا يتوهم
بقاؤه فلم يدركه حيّاً وقيل عند الامام لا بد
من تذكيته ايضاً فان ذكاه حل وكذا ان ذكى
المرتدية والنطيحة والموقودة والثي بقر
الذئب بطنها وفيه حيوة خفية او جليلة حل
وعليه الفتوى وعند ابي يوسف ان كان
لا يعيش مثله لا يحل وعند محمد ان كان يعيش
فوق ما يعيش المذبوح حل والا فلا ومن رعى صيلاً
فاثخنه واخرجه عن حيز الامتناع ثم رماه
اخر فقتله حرم وضمن قيمته فحراً للاول
وان لم يثخنه الاول حل وهو الثاني ومن ارسل

كلباً على صيد فأدركه فضربه فصرعه
 ثم ضربه فقتله أكل وكذا الوارسل كلبين فصرعه
 أحدهما وقتله الآخر ولو ارسل رجلاً من كل منهما
 كلبه فصرعه أحدهما وقتله الآخر حل
 وهو الأول ولو ارسل الثاني بعد صرع الأول
 حرم وضمن كما في الرمي ومن سمع حساً فظنه أنساً
 فرماه أو ارسل عليه كلبه فإذا هو صيد أكل ثم لا يغير
 الحمد لله الذي منه المبتدأ واليه المنتهى على تكميل طبع خلاصة
 الملتقى كالجوهر المنتقى بمجموعة جامع الفضل الموهب العالم الأجل
 والبارع الأجل مولانا إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلي
 بالتصحيح والتحقيق ومزيد التصريح والتشريح بالخواشي المفيدة في المقامات
 العديدة من العالم الأديب والفاضل الأريب السيد الحسيني النسب
 الشريف النقيب مولانا أبي الفضل محمد بن محمد بن الحسيني القادر النظمي
 شيخ الفقه والأصول ومفتي المدرسة النظامية مجيداً بأبواب طينت
 عن الشرور الزمانية والفساد بفضل الله الحامى ولطفه السامى -
 بحسب امرأ لا ميرا لمحمد وما لمطاع صدق الصدور في الأمور الملهية
 وفي العلوم الدينية طویل الذراع والباع العالم الرباني مولانا

حبيب الرحمان خان الشرواني فازينيل الاماني امير مجلس شاعة العلوم
 لاذالت شارقة بارقة كاليدريين الجحوم في العهد المسعود المبادلة
 لسلطان العلوم ظل الله في بساط الارض عامر المعجودة في الطول العزم
 نامر الاسلام والمسلمين حي الملة والدين مولا ناولي نعمتنا الشواب
مير عثمان عليخان نظام الملك الصفياء السابغ بهادر سلطان
 الدكن خلد الله ملكه ودولته امين يارب العالمين -

تَصْحِيحُ الْأَخْلَاطِ الْوَاقِعَةِ فِي خُلَاصِ مُلْتَقَى الْأَجْمَرِ

صحيح	غلط			صحيح	غلط		
تتف	تتف	٦	٩٣	تنفس	تنفس	١١	٦
الصبح	انصبج	١٤	١٢٧	فنسيه	فلسيه	٣	١٧
لا تطلق	لا تطلق	٢	١٣٣	والاوقات	والاوقات	٦	١٩
نوى	نوى	١٥	١٣١	يسجد	يسجد	٥	٢٢
المزعفر	المذعفر	١	١٥٣	خير	خير	٦	٢٤
قبل	قيل	٦	١٥٤	اصبع	اصبع	١١	٣١
فاورعهم	قاورعهم	٥	١٥٨	الولى	الولى	١٤	٥٠
يكوه	يكرة	٢	١٩٤	للمدنيين	للمدنيين	٥	٤٨
أجرة	آجرة	٦	٢٠٢	محسور	محسور	١٦	٨٢
ظلفه	ظلقه	٥	٢٠٢	واتد	وايتد	٢	٨٨
تَمَّتْ				منكبیه	منكبیه	٣	٩٠

فهرست مضامین خلاصه فلتقی البحر

صفحه	مضمون	صفحه	مضمون
۱	الحمد والثناء وسبب التأليف	۲۱	باب صفة الصلاة
۳	كتاب الطهارة	۲۲	فصل الخشوع في الصلاة
۴	السنن والنواقض للوضوء	۲۶	وتكبير القرينة فصل في الجهر بالقراءة
۵	فرائض الغسل والغسل المستنون لواجب	۲۷	فصل في الجماعة
۶	ما تجوز به الطهارة	۲۸	باب الحدوث في الصلاة
۷	احكام الملبس	۳۰	باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها
۸	حكم السجود و باب التيمم	۳۲	فصل في مكروهات الصلاة
۱۰	احكام المسح على الخفين	۳۳	باب لو تروا النواقل
۱۲	باب الحيض	۳۴	فصل التراخي
۱۳	فصل احكام المستحاضة	۳۵	فصل في الكسوف والاستسقاء
۱۴	باب الانحسار	۳۶	باب ادراك الفريضة
۱۶	كتاب الصلاة	۳۷	باب الفوائت
۱۸	باب الاذان	۳۸	باب سجود السهو
۱۹	باب شروط الصلاة	۴۰	باب صلاة المريض

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٣١	باب سجود التلاوة	٤١	باب موجبات الفساد
٣٣	باب المسافر	٤٤	كتاب الحج
٣٣	باب صلاة الجمعة	٨٨	باب الجنائيات
٣٤	باب العيدين	٩٢	فصل في قتل الصيد
٣٨	باب صلاة الخوف	٩٥	باب محاذرة الميقات بلا احرام
٣٩	باب صلاة الجنائز	٩٦	باب اضافة الاحرام الى الاحرام
٥٣	باب الشهيد	٩٤	باب الاصهار والقواثت
٥٣	باب الصلاة في الكعبة	٩٨	باب الحج عن الغير
٥٦	كتاب الزكاة	١٠٠	باب الهدى
٦٠	باب زكاة السوائف	١٠١	مسائل منثورة وكتاب النكاح
٦١	باب زكاة الذهب والفضة والعرض	١٠٣	باب المحرمات
٦١	باب العاشر	١٠٥	باب الاولياء والاكفاء
٦٢	باب الزكاز	١٠٩	باب المهر
٦٣	باب زكاة الخراج	١١٦	باب نكاح الرقيق
٦٦	باب المصروف	١١٩	باب القسم
٦٤	باب صدقة الفطر	١٢٠	كتاب الرضاع
٦٩	كتاب الصوم		

مضمون	صفحة	مضمون	صفحة
بابا ليمين في الدخول والخروج والايام والسكنى وغير ذلك	١٦٤	كتاب الطلاق	١٢١
بابا ليمين في الاكل والشرب للباس الكلام	١٤٠	باب ايقاع الطلاق	١٣٣
بابا ليمين في الطلاق والعناق	١٤٥	فصل في الطلاق بالكنائيات	١٣٨
بابا ليمين في البيع والشراء والزواج وغير ذلك	١٤٦	باب تفويض الطلاق	١٣٩
بابا ليمين في الضرب القتل وغير ذلك	١٤٩	باب التعليق	١٣٢
كتاب الوقت	١٨٠	باب طلاق المريض	١٣٦
كتاب الذبايح	١٨٣	باب الرجعة	١٣٤
كتاب الاضحية	١٨٦	باب في الايلاء	١٣٠
كتاب الكراهية	١٨٩	باب الخلع	١٣٢
فصل في الكسب	١٩٠	باب الظهار	١٣٥
فصل في اللبس	١٩٢	باب اللعان	١٣٨
فصل في النظر ونحوه	١٩٣	باب العتقين	١٥٠
فصل في الاستبراء	١٩٥	باب العدة	١٥٠
فصل في المبيع	١٩٤	باب ثبوت النسب	١٥٥
فصل في المتفرقات	١٩٨	باب الحضنة	١٥٤
كتاب الصيد	٢٠١	باب النفقة	١٥٨
كتاب		كتاب الايمان	١٦٣

